عقيدة أهل الإسلام

في نزول عيسى عليه السلام

للإمام الحافظ

أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري الحسني

إصدار

واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم – فلسطين

ترجمة موجزة للعلامة الجليل والمحدث النحرير
سيدي عبد الله بن الصديق الغماري الإدريسي الحسني

اسمه وكنيته:

هو سليل العترة النبوية الطاهرة الشيخ العلامة المحدث الفقيه الأصولي المفسر اللغوي المسند الشاعر الحافظ المجتهد وريث المعقول والمنقول وحيد عصره وسيد مصره ولي الله الصالح بلا نزاع سيدي ومولاي أبو الفضل عبد الله بن العلاَّمة أبي عبد الله شمس الدين محمد بن الولي الكبير سيدي محمد الصديق الغماري الطنجي.

نسبه:

يعود نسبه من جهة الأب والأم إلى سيدنا إدريس الأصغر بن مولانا إدريس الأكبر فاتح المغرب بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن سيدنا علي وفاطمة عليهم السلام كما هو مدون في كتب التراجم وأمه حفيدة الولي الصالح سيدي أحمد بن عجيبة شارح الحكم العطائية.

مولده:

وُلد رحمه الله تعالى في آخر يوم من جمادى الآخرة سنة 1328هـ - 1910رومي بثغر طنجة.

نشأته ورحلاته:

نشأ رحمه الله في رعاية والده رحمه الله فتعلم على يديه مبادئ العلوم الشرعية وبه تأسس واستأنس، وكرع من حياضه وتأدب بآدابه، وبحضرته جالس العلماء الأفذاذ والصالحين، فحفظ القرآن ثم شرع في حفظ بعض المتون ومعظم منظومة الخراز المسماة "مورد الظمآن" وجملة كبيرة من الألفيَّة والأربعين النووية والأجرومية، قرأ بلوغ المرام ومختصر الشيخ خليل، ثم قرأ شرح الأزهري على الأجرومية على أخيه أبي الفيض، وحلَّ قبل ذلك عباراتها حلاً موجزاً على خاله السيد أحمد بن عبد الحفيظ بن عجيبة.

الرحلة إلى فاس:

سافر رحمه الله إلى فاس بأمر والده لطلب العلم في جامعة القرويين، وهي من الجامعات المعدودة في العالم الإسلامي مثل الزيتونة والأزهر والنظامية، فقرأ فيها اثني عشر فناً من الفنون الشرعية المتعارف عليها في تلك الجامعات العريقة – والتي يؤمر بتحصيلها كل عالم– مثل: شرح المكودي مع حاشية ابن الحاج وشرح ابن عقيل وحاشية السجاعي وشرح الخرشي على مختصر خليل وشرح البخاري للقسطلاني والمحلي على جمع الجوامع في الأصول والتوحيد لابن عاشر ورسالة الوضع وشرح القويسني على السلم، وفي أثناء إقامته في فاس اجتمع بالسيد محمد بن جعفر الكتاني، وأجازه السيد مهدي العزوزي الذي يروي عن السيد مرتضى الزبيدي المتوفى سنة 1205هـ بواسطتين، ثم رجع إلى طنجة بعد أن كرع وتضلَّع وصار مقدَّماً على جميع أقرانه فدرَّس بالزاوية الصديقيَّة واجتمع عليه الناس وظهرت عليه آثار الصلاح والتحقيق والنظر.

الرحلة إلى مصر:

سافر رحمه الله أواخر شهر شعبان سنة 1349 هجري الموافق لها 1930 رومي إلى مصر، والتحق بالأزهر الشريف، ومن الجدير بالذكر أنه حلَّ عليه عالماً متضلعاً متقناً دون أن يُظهر ذلك تواضعاً للعلم وأهله وطاعةً لوالده، تكسوه آداب طالب العلم، فكرع من حياض العلم التي تجعل من طالب العلم في عُرف الأزهر عالماً، وهو ما لا بد من تحصيله قبل التصدر للعلم في مصر، ومما يعرف في مصر أن المتصدر للعلم إن لم يشهد له الأزهر بذلك لا تقبل أقواله، وهذا مما هو جليٌ في مصر والزيتونة في تونس، فقرأ شيخنا شرح الملوي على السلَّم وحاشية الصبَّان وجمع الجوامع بشرح المحلي والرسالة السمرقنديَّة في آداب البحث والمناظرة وشرح الأسنوي على منهاج الأصول للبيضاوي وتهذيب السعد بشرح الخبيصي في المنطق ثم اتجه للفقه الشافعي تنفيذًا لأوامر والده، فحضر في المنهج للشيخ زكريا وشرح الخطيب على أبي شجاع وحضر دروس الشيخ محمد بخيت المطيعي في التفسير والهداية في الفقه الحنفي وفي حاشيته على شرح الأسنوي على منهاج الأصول وأجازه إجازة عامة، ولمزيد حرصه على

تحصيل العلوم الشرعية كان يؤم بيوتات العلماء نزولاً عند رغبة والده ألا يدع عالماً إلا ويجلس بين يديه، فسخرت له الأسباب، وفتحت له الأبواب، وكان مقبولاً عند الخواص والعوام، ويدل ذلك على صلاحه وعلو كعبه، وقد تقدَّم رحمه الله لامتحان العالمية (عالمية الغرباء) فحصل عليها، ثم حصل على عالمية الأزهر والامتحان فيها في اثني عشر فنَّاً، فنجح بدرجة ممتاز حتى أن شيخ الأزهر قال عنه: "إن الأزهر ليفتخر بحصول الشيخ عبد الله على شهادة العالمية".

تدريسه:

درَّس شيخنا رحمه الله جمع الجوامع بشرح المحلي وشرح الملوي على السلَّم، وسُلَّم الوصول إلى علم الأصول لابن أبي حجاب، والجوهر المكنون في البلاغة للأخضري، وشرح المكودي على الألفيَّة، وتفسير النسفي، والأحكام للآمدي، والخبيصي على تهذيب السعد في المنطق، وتفسير البيضاوي.

شيوخه:

تلقى شيخنا صاحب الترجمة العلوم على أكثر من مائتي عالم نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

شيوخه من المغرب:

1- والده علاَّمة المغرب السيد محمد بن الصديق.
2- أخوه الحافظ العلاّمة أبو الفيض أحمد.
3- العلاَّمة الشيخ القاضي العبّاس بن أبي بكر بناني.
4- العلاّمة أبو الشتاء بن الحسن الصنهاجي.
5- العلاَّمة عبد الله الفضيلي.
6- العلاَّمة السيد عبد الرَّحمن بن القرشي العلوي.
7- الشريف الحبيب المهاجي.
8- المحدِّث عبد الحي الكتاني.

9- العلاَّمة السيد محمد المكِّي بن محمد البطاوري.

10- السيد المهدي بن العربي بن الهاشمي الزرهوني.

11- الملك إدريس بن محمد المهدي بن العلاَّمة محمد بن علي السنوسي الشريف الحسني.

12- القاضي المسند الكبير عبد الحفيظ بن محمد بن عبد الكبير الفاسي الفهري.

13- العلاَّمة الأثري الصوفي أبو القاسم بن مسعود الدبَّاغ.

14- العلاَّمة المحدّث السيِّد محمد بن إدريس القادري الحسني الفاسي.

تونس:

شيخ جامع الزيتونة الشيخ طاهر بن عاشور التونسي المالكي.

مصر:

1- الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي.

2- مسند العصر الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني الطهطاوي.

3- الشيخ محمد إمام بن برهان الدين إبراهيم الشهير بالسقّا الشافعي.

4- الشيخ محمد بن إبراهيم الحميدي السمالوطي المالكي.

5- الشيخ أحمد بن محمد بن محمد الدلبشاني الموصلي القاهري.

6- السيد بهاء الدين أبو النصر بن أبي المحاسن القاوقجي الطرابلسي.

7- الشيخ محمد الخضر بن حسين التونسي.

8- العلاَّمة الشيخ محمد دويدار الكفراوي التلاوي الشافعي.

9- الشيخ عبد المجيد بن إبراهيم بن محمد اللبَّان.

10- الشيخ عبد الواسع بن يحيى الصنعاني اليمني.

11- الشيخ محسن بن ناصر باحربه اليمني الحضرمي الشافعي.

12- الشيخ عبد الغني طموم الحنفي.

13- الشيخ محمد بن إبراهيم البيلاوي المالكي.

14- الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

15- الشيخ محمد بن حسنين بن محمد مخلوف العدوي المالكي.

16- الشيخ عبد المجيد الشرقاوي.

17- الشيخ محمد عزت.

الحجاز:

1- الشيخ المحدث عمر حمدان المحرسي.

2- الشيخ المحدث عبد القادر بن توفيق الشلبي الطرابلسي.

3- الشيخ المعمّر محمد المرزوقي بن عبد الرحمن أبو الحسين المكّي الحنفي.

4- العلاَّمة عبد الباقي بن مُلا علي بن مُلا محمد معين اللكنوي الأنصاري المدني الحنفي.

الشام:

1- الشيخ محمد سعيد بن أحمد الفرا الدمشقي الحنفي.

2- العلاَّمة الورِع بدر الدين بن يوسف الحسني الدمشقي الشافعي شيخ دار الحديث بدمشق.

3- الأستاذ الشيخ عبد الجليل بن سليم الذرا الدمشقي.

4- الشيخ محمد راغب بن محمود الطبَّاخ الحلبي الحنفي.

5- الشيخ يوسف بن إسماعيل بن يوسف النبهاني الشافعي البيروتي.

6- الشيخ عطاء بن إبراهيم بن ياسين الكسم الدمشقي الحنفي.

شيوخه من النساء:

أم البنين آمنة بنت عبد الجليل بن سليم الذرا الدمشقيّة.

مؤلّفاته:

ألَّف شيخنا رحمه الله العديد من المصنَّفات كلها نافعة نفيسة مفيدة تدل على بُعدِ نظره وعمق غوصه في عويص المسائل مما جعله يلحق بركب السلف من حيث الفهم والاستدلال

وطريقة التأليف بل فاق الكثير منهم، والدليل على ذلك أنه ألف كتباً لم يسبق إليها نذكر منها:

1- بِدَعُ التفاسير.

2- ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة.

3- الفوائد المقصودة ببيان الأحاديث الشاذة المردودة.

وله أقوال انفرد بها عن كثير من العلماء، وله تحقيقات لم يسبق إليها مع تواضع قلَّ نظيره، ومن اطلع على كتابه الرد المحكم المتين عَلِمَ قيمة هذا العالم وعظيم قدره، وتضلعه في الرد والبحث والمناظرة وإعطاء المسائل حقها، ومن صور تواضعه التي تدل على صلاحه تنبيهه على أخطائه التي وقع فيها وتراجعه عنها.

طلابه:

مما يجدر الإشارة إليه أنه لا يوجد على البسيطة اليوم عالمٌ معتبرٌ يشار إليه بالبنان من أهل السنة والجماعة وغيرهم إلا وجلس بين يديه أو انتفع بكتبه، فمنهم من حفظ الأمانة وأعطى الشيخ حقه وأحال إلى كتبه، ومنهم من ضيع الأمانة ونسب الأقوال إلي نفسه أو لم يحل إلى كتب الشيخ.

مواقفه:

للشيخ رحمه الله عدة مواقف، منها ما هو علمي حيث تصدى لكثيرٍ من الآراء التي لا تصلح أن تصدر من عامي زيادة على أن تصدر من عالم كموقفه من نزول سيدنا عيسى عليه السلام راداً فيها على أحد كبار مشايخ الأزهر، وكذلك رده على البناني في معنى الإله، وكذلك رده على القائلين بالهجر بلا علة لازمة، والهجرة إلى بلاد الكفار، وكذلك على عدم فهم كثير من المعاصرين علة تحريم نساء أهل الكتاب، وكثير من هذه المواقف العلمية مما يطول ذكرها.

وأما ما ابتلي به الشيخ من علماء السوء فيصعب أن يتحمله إنسان، ويكفي في ذلك المحنة التي أودت بالشيخ إلى السجن الانفرادي مدة خمسة عشر سنة تقريباً مع الكيد ومحاولة

إعدامه، ولكن الله ناصرُ أوليائه وهو يفعل ما يشاء ويختار وتلك سنة الأنبياء والمرسلين وذلك نهج الأولياء والصالحين.

وفاته:

توفي رحمه الله سنة 1413 هجري – 1993 رومي بطنجة ودفن فيها قرب والده.

نفعنا الله بعلومه وأفاض علينا من بركاته

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

إعداد:

قسم البحوث والدراسات

واحة آل البيت لإحياء التراث والعلوم

23 ربيع الثاني 1431 هجري الموافق 8 أبريل 2010 رومي

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين،،،

منذ بضع سنوات أصدرنا كتاب (إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان) وكان سبب إصداره فتوى خاطئة كتبها عالم أزهري بمجلة الرسالة الملحدة، أيد فيها ما يزعمه القاديانية الكفرة في شأن عيسى عليه السلام، وتحايل على إثبات دعواه في فتواه بتأويل الآيات القرآنية – الصريح منها والظاهر– تأويلاً فاسداً عليه آثار التكلف والتعسف ظاهرة وتحامي الأحاديث المتواترة التي تقضي على تأويله وتهدمه من أساسه، كما تعامى عن أقوال العلماء والمفسرين وإجماع الفقهاء والمحدثين، بل تجاوز هذا إلى تحريف النقول، وإرغام النصوص بالتهذيب والتشذيب لتوافق ما يقول، وصرَّح بالحث على تفسير القرآن بالرأي المجرد، ولوَّح بالحض على إهمال الأحاديث والآثار، وترك الرجوع إليها في هذا المضمار، وكان هذا كافياً في إظهار نواياه، وإبراز خفاياه، لكننا – مع ذلك– أحسنا به الظن، وحملنا موقفه الشاذ على محمل حسن، حتى إذا قرأ كتابنا المذكور ورأى ما فيه من الأدلة الدامغة، كشف قناعه، وأصحر بالرداءة، وكتب بضع مقالات يجاحش فيها عن رأيه الكاسد، وتأويله الفاسد، فعالجناه بهذا الكتاب الذي قضينا فيه على ما أبداه في مقالاته تلك من أباطيل وتضليلات، وكشفنا ما فيها من تدليسات وتلبيسات، ونبهنا على غلطة في فهم بعض الاصطلاحات الكلامية المبنية على القواعد المنطقية، إلى غير ذلك مما يراه القراء في مواضعه مبيناً بإيضاح وتفصيل، فهذا الكتاب وإقامة البرهان صنوان، لكنهما في الأسلوب وطريقة الاستدلال مختلفان.

هذا وقد جرت العادة بإهداء المؤلفات إلى بعض ذوي المقالات العالية، والمناصب السامية، لتحرز بالإهداء فخراً وامتيازاً، وتحوز إلى طريق الشهرة والظهور جوازاً، وإني أهدي مؤلفي هذا إلى صفوة خلق الله، وخيرته من عباده، أفضل موجود في عالم الوجود، سيدنا محمد بن عبد الله عليه صلوات الله، عسى أن يشملني بشفاعته، ويعدني في جملة خدَمته،

فشفاعته غاية آمالي، وخدمته أوثق أعْمَالي، والله المسؤول يصحح القصد، وينيل المراد، وأن يحقق رجاءنا فيه، ويعطينا ما نبتغيه، إنه الوهاب الكريم.

أبو الفضل

عبد الله محمد الصديق الغماري الحسني

خادم حديث عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين، سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله الأكرمين، ورضي الله عن صحابته أجمعين، وعمن تبع هداهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فقد أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم – وهو الصادق المصدوق – أن عيسى ابن مريم عليهما السلام سينزل في آخر الزمان مصدقاً بسيدنا محمد على ملته، فيقتل الدجال الأعور اللعين الذي يدعي الألوهية، وكذلك يقتل الخنازير أيضاً ويكسر الصليب، ويقاتل الكفار على الإسلام ولا يقبل منهم الجزية، وينتشر في زمنه الأمن والعدل، ويكثر المال حتى لا يقبله الناس، وفي وقته يخرج يأجوج ومأجوج، ويهلكهم الله بدعائه، ويمكث في الأرض ما شاء الله أن يمكث، ثم يموت فيصلي عليه المسلمون ويدفنونه، تواتر هذا المعنى تواتراً لا شك فيه بحيث لا يصح أن ينكره إلا الجهلة الأغبياء كالقاديانية ومن نحا نحوهم؛ لأنه نقل بطريق جمع عن جمع حتى استقر في كتب السنة التي وصلت إلينا تواتراً بتلقي جيل عن جيل، فقد رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو هريرة وأبو سريحة حذيفة بن أسيد والنواس بن سمعان وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص، وواثلة بن الأسقع وابن مسعود وحذيفة بن اليمان ومجمع بن جارية وعبد الله بن مغفل وعائشة وسمرة بن جندب وأنس بن مالك وأبو أمامة وعثمان بن أبي العاص وعمار بن ياسر وابن عباس وثوبان ونافع بن كيسان الثقفي وكيسان بن عبد الله بن طارق الدمشقي وعمرو بن عوف ونافع بن عتبة وأبو برزة وعبد الرحمن بن سمرة وأبو سعيد الخدري وأم سلمة وعمران بن حصين وأبو الدرداء وأوس بن أوس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم، ثم رواه عن هؤلاء سعيد بن المسيب ونافع مولى أبي قتادة الأنصاري وعطاء بن ميناء وحنظلة بن علي الأسلمي وعبد الرحمن بن آدم وسعيد بن ميناء وصالح مولى أبي هريرة ومطير الهلالي وكليب الجرمي وأبو الطفيل – وهو صحابي

صغير– والربيع بن عميلة وجبير بن نفير ويعقوب بن عاصم الثقفي وأبو الزبير وعبد الله بن يزيد وأبو نضرة وعمرو بن عبد الله الحضرمي ومؤثر بن عفازة وربعي بن حراش وأبو صالح وأبو قلابة وعلقمة وأبو يحيى مولى ابن عفراء وعبد الأعلى بن عدي البهراني وأيوب بن نافع بن كيسان الثقفي ونافع بن كيسان بن عبد الله بن طارق الدمشقي وعبد الله بن عمرو بن عوف والحسن البصري وعروة بن رويم وطاووس وأبو عبد الرحمن الحبلي وغيرهم من التابعين، ثم رواه عن هؤلاء الزهري والمقبري وقتادة وسليم بن حيان وهشام بن عروة وموسى بن مطير وعاصم بن كليب وفرات القزم وعبد الرحمن بن جبير بن نفير والنعمان بن سالم وابن جريج وابن ليلى وعبد الله بن ثعلبة الأنصاري وعلي بن زيد بن جدعان ويحيى بن أبي عمرو السيباني وجبلة بن سحيم وأبو حازم الأشجعي والحضرمي بن لاحق وأيوب وإبراهيم وسعيد بن حثيم ومحمد بن علي بن عبد الله بن عباس ولقمان بن عامر الوصابي وعبد الرحمن بن أيوب وربيعة بن ربيعة وكثير بن عبد الله وعمرو بن سفيان الثقفي والربيع وأبو رزين وعبد العزيز بن رفيع وعبد الرحمن بن زياد الأفريقي وغيرهم، ثم رواه عن هؤلاء صالح بن كيسان وسفيان بن عيينة والليث بن سعد ويونس ومحمد بن أبي حفصة وابن أخي الزهري وابن أبي ذئب والأوزاعي وعبيد الله بن عمر وسفيان بن حسين وهمام ويحيى بن عروبة وسعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي وكعب أبو عبد الله البصري وعفان بن مسلم وأبو داود الطيالسي صاحب (المسند) وصالح بن عمر ويحيى بن جابر الطائي قاضي حمص وشعبة وحجاج بن محمد ومعمر صاحب كتاب (الجامع) وأبو زرعة السيباني وحماد بن زيد وصدقة بن المنتصر والعوام بن حوشب وأبو مالك الأشجعي ويحيى بن أبي كثير ومغيرة والخليفة أبو جعفر المنصور ومحمد بن الوليد الزبيدي والوليد بن مسلم وإسماعيل بن أبي أويس وأبو جعفر وعاصم أحد أئمة القراء وغيرهم، ثم رواه عن هؤلاء جمعٌ غفيرٌ لا يكاد يحصى منهم إبراهيم بن سعد الزهري وعلي بن المديني وقتيبة بن سعيد وابن بكير وعبد الرزاق صاحب (المصنف) وعثمان بن عمر وعمرو بن محمد العنقزي وروح ويزيد بن هارون وهدبة بن خالد وبشر بن معاذ

وجعفر الصائغ ويونس بن محمد ومعاذ العنبري وغندر والوليد بن شجاع وهارون بن عبد الله وحجاج بن الشاعر وعبد الرحمن المحاربي وإسماعيل بن رافع وسعيد بن هبيرة ومحمد بن إبراهيم العبدي وعمران بن أبي عمران الصوفي وهشيم ومحمد بن بشار وخلف بن خليفة وسعيد بن سليمان الواسطي وشيبان بن عبد الرحمن والحسن بن موسى الأشيب وعباد بن منصور وإسماعيل بن عياش وعبيد الله بن عبد الصمد بن المهتدي وبقية بن الوليد وأبو النضر وهشام بن خالد وبهلول بن إسحق ومحمد بن جعفر الإمام والمثنى وهشام بن عمار ومحمد بن الحسن بن الخليل ثم تلقاه أصحاب الكتب المؤلفة في السنة ودونوه في مؤلفاتهم على اختلاف أنواعها ودرجاتها فرواه من أصحاب المسانيد: أبو داود الطيالسي وإسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وعثمان بن أبي شيبة وأبو يعلى والبزار والديلمي وغيرهم، ورواه من أصحاب الصحاح: البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وأبو عوانة والإسماعيلي والضياء المقدسي وغيرهم، ورواه من أصحاب الجوامع والمصنفات: معمر وعبد الرزاق وأبو بكر بن أبي شيبة وغيرهم، ورواه من أصحاب السنن: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وسعيد بن منصور والبيهقي وأبو عمرو الداني وغيرهم، ورواه من أصحاب التفسير المأثور: عبد بن حميد وابن أبي حاتم وابن جرير وابن المنذر وابن منده وغيرهم، ورواه من أصحاب المعاجم: الطبراني وغيره، ورواه من أصحاب الأجزاء والغرائب والمعجزات، ومعاني الأخبار وطبقات الرجال والملاحم وغير ذلك: أبو سعيد النقاش وابن أبي الدنيا والدارقطني وأبو الشيخ ابن حيان والطحاوي وأبو نعيم وابن عدي والثعلبي والخطيب البغدادي وابن النجار وابن عساكر ونعيم بن حماد والترمذي الحكيم وغيرهم، ومما لا نزاع فيه أن العادة قاطعة باستحالة أن يتواطأ هذا الجمع العظيم – من الصحابة والتابعين وأتباعهم وحملة الحديث النبوي– على الكذب والخطأ أو أن يقع ذلك منهم اتفاقاً من غير تواطؤ بل العادة تحيل الكذب والخطأ على جمعٍ أقل من هذا الجمع حتى أن جماعة من العلماء منهم ابن حزم قرروا أن الحديث إذا اجتمع على روايته خمسة من الصحابة كان متواتراً ونظرهم في ذلك قوي سديد؛ لأن

الصحابة كانوا على أكمل حال من العدالة والضبط والإتقان لا يدانيهم في ذلك أحد، هذا إلى ما ميزهم الله به من فصاحة اللسان وسيلان الأذهان وطهارة الجنان، مع ما فطروا عليه من حب الصدق واستهجان الكذب والنفرة عن سفاسف الأمور وغير ذلك مما أهلهم لصحبة النبي عليه السلام ونصرة دينه وتبليغ شريعته إلى أمته، وقد أخرج أحمد في (السنة) والبزار والطبراني في(الكبير) بإسناد حسن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "إن الله عزَّ وجلَّ نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعثه برسالاته، ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون عن دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيء"، ولما أراد أبو بكر رضي الله عنه أن يجمع القرآن حين استفحل القتل بالقراء في وقعة اليمامة قال لعمر وزيد رضي الله عنهما: من جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه، قال زيد بن ثابت: فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ إلى آخر السورة، وأبو خزيمة الأنصاري هو خزيمة بن ثابت جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم شهادته بشهادة رجلين فكان يسمى "ذا الشهادتين" رضي الله عنه، فالصديق رضي الله عنه اكتفى بشهادة اثنين في القرآن الذي هو أصل الدين وأساس اليقين، ومن ينكر شيء منه يكفر بإجماع المسلمين لعلمه بما كان عليه الصحابة من شدة التحرز والتيقظ والثبت بحيث إذا اجتمع اثنان منهم على رواية شيء لم يبق للوهم والخطأ فيه احتمال، فما ظنك بحديث يرويه جمع من الصحابة يزيد عددهم على عشرين، يتلقاه عنهم مثلهم من التابعين ثم مثلهم من تابعي التابعين وهلم؟ لا شك أنه يكون متواتراً على جميع الاصطلاحات المقررة، ولا يمكن أن يحوم حوله قول من نفى التواتر أو ادعى قلته؛ لأنه قولٌ صدر عن قلة الاطلاع وعدم التروي، فكان نصيبه مخالفة الواقع ومجانبة الحقيقة، وكان حقيقاً بالإهمال جديراً بعدم الاعتبار، والمستدل به على نفي

تواتر حديث مخصوص كما فعل بعض جهلة المبتدعة اليوم في محاولته نفي تواتر نزول عيسى عليه السلام يكون بالغاً حد المنتهى في الجهل والضلال، فإنه لا أجهل ولا أضل ممن يتعامى عن الحقيقة ماثلة بين يديه واضحة ملموسة ويحال نفيها بقول فلان وفلان ويرحم الله البوصيري حيث يقول:

قَـدْ تُنْكِـرُ العـينُ ضَـوْءَ الشَّـمْسِ مِـنْ رَمَـدٍ وَيُنكِـرُ الفَـمُ طَعْـمَ المـاءِ مِـنْ سَـقَمِ

فصلٌ

وقد صرح جمٌّ غفيرٌ من العلماء بتواتر حديث نزول عيسى عليه السلام، فمنهم الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قال في الكلام على قول الله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾(آل عمران: من الآية55) بعد نقله روايات في التوفي ما نصه: "وأولى هذه الأقوال بالصحة عندنا قول من قال: معنى ذلك إني قابضك من الأرض ورافعك إليَّ لتواتر الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم ﴾ا.هـ"، ثم روى أحاديث في النزول، ومنهم الحافظ أبو الحسين الآبري قال في كتاب (مناقب الشافعي) أثناء الكلام على إبطال حديث "لا مهدي إلا عيسى ابن مريم" وإثبات أن المهدي غير عيسى ما نصه: "وقد تواترت الأخبار واستفاضت بكثرة رواتها عن المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم في المهدي أنه من أهل بيته، وأنه يملأ الأرض عدلاً، وأن عيسى عليه الصلاة والسلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يؤم هذه الأمة وعيسى خلفه في طول من قصته وأمره"ا.هـ، نقله الإمام القرطبي في (التذكرة) والحافظ ابن حجر في(فتح الباري) وسلماه، ومنهم الإمام الفقيه أبو الوليد ابن رشد وسيأتي كلامه بحول الله، ومنهم الإمام ابن عطية قال في تفسيره ما نصه: "وأجمعت الأمة على ما تضمنه الحديث المتواتر من أن عيسى في السماء حي، وأنه ينزل في آخر الزمان فيقتل الخنزير، ويكسر الصليب، ويقتل الدجال، ويفيض العدل وتظهر به ملة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ويحج البيت ويعتمر"ا.هـ، نقله الإمام أبو حيان في (البحر المحيط) وسلمه، ومنهم الحافظ ابن كثير، فقد صرح بالتواتر في مواضع من تفسيره منها عند الكلام على قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾(النساء:159)، وأورد جملة وافرة من أحاديث النزول، ومنها عند الكلام على قوله تعالى في سورة الزخرف: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا ﴾(الزخرف: من الآية61)، وكذلك صرح بالتواتر في تاريخه (البداية والنهاية) وتوسع في إيراد الأحاديث فليراجع، ولعلنا ننقل كلامه فيما بعد إن شاء الله، ومنهم العلامة محمد

بن علي الشوكاني ألف كتاباً خاصاً في هذا المعنى سماه (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح) وهو مطبوع بالهند، أورد فيه طرق كل من حديث المهدي ونزول عيسى وخروج الدجال، وقال بعد إيرادها ما نصه: "فتقرر أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة والأحاديث الواردة في الدجال متواترة والأحاديث الواردة في نزول عيسى ابن مريم متواترة" ا.هـ، ومنهم السيد صديق بن حسن القنوجي صرح بالتواتر في كتابه (الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة) ناقلاً كلام الشوكاني وغيره، وهو مطبوع بالهند أيضاً، ومنهم شيخنا وشيخ بعض شيوخنا العلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله، أورد نزول عيسى في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر)، وذكر جماعة من الصحابة الذين نقلوه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قال: "وقد ذكروا أن نزوله ثابت بالكتاب والسنة والإجماع، والأحاديث في نزوله كثيرة"ا.هـ، وكتابه مطبوع بفاس فليراجع، ومنهم العلامة المحدث الشيخ محمد أنور الكشميري الديوبندي رحمه الله، ألف كتاباً خاصاً سماه (التصريح بتواتر نزول المسيح) وتوسع في إيراد الأحاديث بأسانيدها توسعاً بالغاً فأفاد وأجاد، وكتابه مطبوع بالهند يتعين الوقوف عليه، وصرح بنزول عيسى أيضاً في كتابه (إكفار الملحدين في ضروريات الدين) وهو مطبوع بالهند أيضاً، وقال العلامة المحدث أبو الطيب محمد شمس الحق في (عون المعبود) ما نصه: "تواترت الأخبار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نزول عيسى ابن مريم صلى الله عليه وآله وسلم من السماء بجسده العنصري إلى الأرض عند قرب الساعة وهذا هو مذهب أهل السنة"ا.هـ، ثم ذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الصريحة، فهؤلاء عشرة من العلماء أو يزيدون صرحوا بتواتر نزول عيسى عليه السلام، وهم بعض من كل، وقل من كثر، ولو ذهبنا نتتبع أقوال العلماء واحداً واحداً طال الحال وأدى إلى الملال، فاجتزأنا بهذا القدر الذي يكفي من جنَّبهُ الله داء البدع ورزقه العلم والورع.

فصلٌ

وقد ثبت القول بنزول عيسى عليه السلام من غير واحد من الصحابة والتابعين وأتباعهم والأئمة والعلماء من سائر المذاهب على ممر الزمان إلى وقتنا هذا، ونحن نشير إلى شيء من كلامهم مما يكون فيه إرشاد إلى سائره ودلالة عليه، إذ إحصاء كلامهم جميعاً يحتاج إلى فراغ وقت وهدوء بال وذلك غير متيسر الآن، فمن الصحابة أبو هريرة رضي الله عنه، والأثر عنه بذلك مشهور مستفيض، وهو في الصحيحين والسنن، وفي الكلام على عيسى من تاريخ ابن كثير، وفي الكلام على قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا ﴾ من تفسير ابن كثير والدر المنثور وغيرهما، ومنهم ابن عباس رضي الله عنهما، والآثار عنه كثيرة وهي في تفسير ابن جرير وابن كثير والدر المنثور وغيرهما، ومنهم أبو سريحة حذيفة بن أسيد رضي الله عنه، أخرج الحاكم وصححه عن أبي الطفيل قال: كنت بالكوفة فقيل: قد خرج الدجال، فأتينا حذيفة بن أسيد فقلت: هذا الدجال قد خرج، فقال: اجلس، فجلست فنودي إنها كذبة صباغ، فقال حذيفة: إن الدجال لو خرج زمانكم لرمته الصبيان بالخزف، ولكنه يخرج في نقص من الناس، وخفة دين، وسوء ذات بين، فيَرِد كل منهل، وتطوى له الأرض طي فروة الكبش حتى يأتي المدينة فيغلِب على خارجها، ويمنع داخلها، ثم جبل إيلياء فيحاصر عصابة من المسلمين فيقول لهم الذي عليهم: ما تنتظرون بهذا الطاغية أن تقاتلوه حتى تلحقوا بالله أو يفتح لكم؟ فيأتمرون أن يقاتلوه إذا أصبحوا، فيصبحون ومعهم عيسى ابن مريم فيقتل الدجال ويهزم أصحابه، ومنهم عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أخرج ابن أبي شيبة عنه قال: ينزل عيسى ابن مريم، فإذا رآه الدجال ذاب كما تذوب الشحمة، فيقتل الدجال ويفرق عنه اليهود، فيقتلون حتى إن الحجر ليقول يا عبد الله — للمسلم— هذا يهودي فتعال فاقتله، ومنهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، أخرج ابن عساكر عنه قال: إن المسيح ابن مريم خارج قبل يوم القيامة، ومنهم أم سلمة رضي الله عنها، أخرج ابن المنذر عن شهر بن حوشب قال: قال لي الحجاج: يا

شهر آية من كتاب الله ما قرأتها إلا اعترض في نفسي منها شيء، قال الله: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، وإني أوتى بالأسارى فأضرب أعناقهم ولا أسمعهم يقولون شيئاً، فقلت: رفعت إليك على غير وجهها، إن النصراني إذا خرجت روحه وضربته الملائكة من قبله ومن دبره وقالوا: أي خبيث، إن المسيح الذي زعمت أنه الله أو ابن الله أو ثالث ثلاثة عبد الله وروحه وكلمته، فيؤمن به حين لا ينفعه إيمان، وإن اليهودي إذا خرجت روحه ضربته الملائكة من قبله ومن دبره وقالوا: أي خبيث، إن المسيح الذي زعمت أنك قتلته عبد الله وروحه فيؤمن به حين لا ينفعه إيمان، فإذا كان عند نزول عيسى آمنت به أحياؤهم كما آمنت به موتاهم، فقال: من أين أخذتها؟، فقلت: من محمد بن علي، قال: لقد أخذتها من معدنها، قال شهر: وأيم الله ما حدثنيه إلا أم سلمة ولكني أحببت أغيظه"ا.هـ، أي بذكر علي عليه السلام؛ لأن الحجاج كان يكرهه، ومنهم عبد الله بن سلام الذي قال عنه سعد بن أبي وقاص: "ما سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض: ﴿ إنه من أهل الجنة ﴾ إلا لعبد الله بن سلام"(رواه الشيخان)، أخرج الترمذي من طريق عثمان بن الضحاك عن محمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه عن جده قال: "مكتوب في التوراة صفة محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعيسى ابن مريم عليهما السلام يدفن معه"، قال أبو مودود: وقد بقي من البيت موضع قبر، قال الترمذي: حديث حسن غريب، ورواه الطبراني من هذا الطريق أيضاً بلفظ " يدفن عيسى ابن مريم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبيه فيكون قبره رابعاً"، ومنهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أخرج الإمام أحمد بإسناد صحيح عن جابر قال: "إن امرأة من اليهود بالمدينة ولدت غلاماً ممسوحة عينه طالعة نابه، فأشفق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون هو الدجال"، وذكر حديث ابن صياد وتردُّدَ النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأنه، وفي آخره: فقال عمر بن الخطاب: "ائذن لي يا رسول الله – يعني في قتله–"، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم، وإلا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلاً من

أهل العهد ﷺ، **قلت**: نحن نقطع بأن ما أفاده هذا الحديث من قتل عيسى للدجال هو اعتقاد عمر رضي الله عنه؛ لأنه لم يكن ليترك شيئاً سمعه من رسول الله ويعتقد خلافه، وكذلك نقطع بأن الصحابة الذين رووا نزول عيسى عليه السلام كانوا يعتقدونه حقاً واقعاً لا يخالجهم فيه شك ولا يداخلهم فيه تردد، ومن لم يقطع بهذا فهو جاهل بالصحابة غير عارف مقدار حرصهم على التمسك بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما التابعون وتابعوهم فأكثر من أن يحصيهم عاد حاسب، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وزيد بن أسلم وقتادة ومجاهد ومحمد بن الحنفية وشهر بن حوشب والسدي والضحاك وأبو مالك وابن زيد وأبو العالية وابن سيرين وأرطأة وكعب الحبر والآثار عنهم كثيرة يطول تتبعها فلينظرها من أرادها في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً ﴾(آل عمران: من الآية46)، وقوله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾(آل عمران: من الآية55)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾(النساء: من الآية159)، وقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا ﴾(الزخرف: من الآية61) من الكتب الآتية: تفسير ابن جرير وابن كثير والقرطبي وأبي حيان والدر المنثور والألوسي وغيرها، وانظر ص 218 جـ2 من (أحكام القرآن) لأبي بكر ابن العربي الحافظ، وأما الأئمة وغيرهم من العلماء فكثيرون جداً، منهم الإمام مالك قال في العتبية: "بينما الناس قيام يستمعون لإقامة الصلاة، فتغشاهم غمامة فإذا عيسى ابن مريم نزل"ا.هـ، نقله الإمام الباجي في (شرح الموطأ) والعلامة الأُبِّي في (شرح مسلم)، وهذه الرواية هي الصحيحة عن مالك لموافقتها للأحاديث والآثار، ولهذا قبلها كبار أهل المذهب كالباجي ولم يؤولوها بشيء، بخلاف رواية موت عيسى فإنها باطلة لمخالفتها للأحاديث والآثار، ولهذا أولها أبو الوليد ابن رشد كما سيأتي، ومنهم الإمام أبو حنيفة وصاحباه أبو يوسف ومحمد بن الحسن، قال أبو جعفر الطحاوي في كتابه (اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن) ما نصه: "ونؤمن بخروج الدجال الأعور اللعين، ونزول عيسى ابن مريم عليهما

السلام من السماء"ا.هـ، ومنهم الإمام أحمد، أخرج ابن أبي يعلى في (الطبقات) والخلال وابن الجوزي في (المناقب) عن عبدوس بن مالك أبي محمد العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاقتداء بهم وترك البدع وكل بدعة فهي ضلالة، ثم ذكر جملة من عقيدة أهل السنة ثم قال ما نصه: "والإيمان بأن المسيح الدجال خارج مكتوب بين عينيه كافر، والأحاديث التي جاءت فيه، والإيمان بأن ذلك كائن وأن عيسى ابن مريم عليه السلام ينزل فيقتله بباب لُد"ا.هـ، وصرح بهذا أيضاً في الرسالة التي كتبها إلى مسدد في بيان سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، انظر (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي، ومنهم أبو الحسن الأشعري إمام أهل السنة، قال في كتابه (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) ما نصه: "جملة ما عليه أهل الحديث وأهل السنة الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يردون من ذلك شيئاً"، وذكر طائفة من عقائدهم إلى أن قال: "ويصدقون بخروج الدجال وأن عيسى ابن مريم عليه الصلاة والسلام يقتله"، وقال في آخر العقيدة: "وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول وإليه نذهب" ا.هـ، ومن أراد الوقوف على بقية كلامه فلينظر كتابه المذكور وهو مطبوع بالأستانة، ولينظر كتاب (حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح) لابن القيم، فقد نقل في أوله كلام الأشعري بتمامه مستدلاً به لما حكاه من إجماع أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان اليوم، ومنهم الإمام أبو محمد ابن حزم الحافظ، صرح بنزول عيسى في غير موضع من كتبه، انظر ص 249 جـ 3 من (الفصل) و ص 9 جـ 1 وص 296 وص 291 جـ 7 من(المحلي)، وقال أيضاً في كتابه (إبطال التقليد) ما نصه: "وأيضاً فما الذي خص أبا حنيفة ومالكاً والشافعي بأن يقلدوا دون أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عمر وعائشة ودون سعيد بن المسيب والزهري والنخعي والشعبي وعطاء وطاووس والحسن البصري رحمة الله على جميعهم، وأيضاً فإن هذه الطوائف كلها مقرة بأن عيسى ابن مريم عليه السلام سينزل ويحكم في أهل

الأرض، فهل يحكم إذا نزل برأي أبي حنيفة أو مالك أو الشافعي؟ معاذ الله! بل يحكم بما أوحى الله إلى أخيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا هو الذي ندعو إليه والذي لا يحل لأحد أن يحكم ولا أن يفتي ولا يدين بسواه"ا.هـ، نقله الحافظ السيوطي في كتاب (الرد على من أخلد إلى الأرض) ص 55 طبع الجزائر، ومنهم الإمام ضياء الدين أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، قال في كتاب (المفهم شرح صحيح مسلم) في الكلام على قوله في حديث جبريل الطويل: "فأخبرني عن أمارتها" ما نصه: وهي – أي أمارات الساعة – تنقسم إلى معتاد: كالذكورات وكرفع العِلم وظهور الجهل وكثرة الزنا وشرب الخمر، وغير معتاد: كالدجال ونزول عيسى عليه السلام وخروج يأجوج ومأجوج والدابة وطلوع الشمس من مغربها"ا.هـ، نقله العلامة الأُبِّي في (شرح مسلم)، وقال عقبه ما نصه: "قلت: قال ابن رشد واتفقوا على أنه لا بد من ظهور هذه الخمسة – يعني الدجال وما بعده – واختلفوا في خمسة أخر: خسفٌ بالمشرق، وخسفٌ بالمغرب، وخسفٌ بجزيرة العرب والدخان ونارٌ تخرج من قعر عدن تروح معهم حيث راحوا أو تقيل معهم حيث قالوا، زاد بعضهم: وفتح قسطنطينية وظهور المهدي"ا.هـ، ومنهم الإمام القاضي أبو بكر ابن العربي المعافري صرح بنزول عيسى في (أحكام القرآن) ص 44 جـ 1 وفي شرحه على الترمذي المسمى (عارضة الأحوذي) وسنتناول بعض كلامه فيما بعد بحول الله، ومنهم الإمام الشهرستاني، قال في (الملل والنحل) أثناء الكلام على اختلاف النصارى في عيسى عليه السلام ما نصه: "ولهم في النزول خلاف، فمنهم من يقول ينزل قبل يوم القيامة كما قال أهل الإسلام"ا.هـ، ومنهم الإمام أبو القاسم السهيلي الحافظ، صرح بنزول عيسى في كتابه (الروض الأنف) وهو مطبوع، وقد نقل كلامه مع الموافقة عليه الإمام أبو الفتح محمد بن عبد الله اليعمري الأندلسي الإشبيلي الحافظ المعروف بابن سيد الناس في سيرته المسماة (عيون الأثر) لما تكلم على خبر سلمان الفارسي رضي الله عنه ص 65 و 66 جـ 1، ومنهم القاضي أبو الفضل عياض، قال في شرح (صحيح مسلم) ما نصه: "نزول عيسى وقتله الدجال حقٌ وصحيحٌ

عند أهل السنة للأحاديث الصحيحة في تلك، وليس في العقل ولا في الشرع ما يبطله، فوجب إثباته، وأنكر ذلك بعض المعتزلة والجهمية ومن وافقهم، وزعموا أن هذه الأحاديث مردودة بقوله تعالى: ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾(الأحزاب: من الآية40)، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ لا نبي بعدي ﴾، وبإجماع المسلمين أنه لا نبي بعد نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وأن شريعته مؤبدة إلى يوم القيامة لا تنسخ، وهذا استدلال فاسد؛ لأنه ليس المراد بنزول عيسى عليه السلام أنه ينزل نبياً بشرعٍ ينسخ شرعنا ولا في هذه الأحاديث ولا في غيرها شيء من هذا، بل صحت هذه الأحاديث هنا وما سيق في كتاب الإيمان وغيرها أنه ينزل حكماً مقسطاً بحكم شرعنا ويُحيي من أمور شرعنا ما هجره الناس"ا.هـ، نقله الإمام النووي في (شرح مسلم) ووافقه عليه، وقد ورد عن المغيرة بن شعبة في الجمع بين آية خاتم النبيين وأحاديث النزول غير ما سلكه هؤلاء المبتدعة، فروى الطبراني من طريق مجالد بن سعيد الشعبي قال: قال رجل عند المغيرة بن شعبة صلى الله على محمد خاتم الأنبياء لا نبي بعده، فقال المغيرة: حسبك أن تقول خاتم الأنبياء، فإنا كنا نحدث أن عيسى ابن مريم خارج، فإن كان خارجاً فقد كان قبله وبعده، وهذا الأثر ضعيف الإسناد لا يصح، وقد كان المغيرة ذكياً بالغاً حد الدهاء، فلا يخفى عليه أن نزول عيسى تابعاً لنبينا وعاملاً بشريعته لا ينافي حديث ﴿ لا نبي بعدي ﴾ كما مرَّ في كلام عياض آنفاً، وقد قال القاضي أبو بكر ابن العربي: " يروى أنه يصلي وراء إمام المسلمين إبقاءً لشريعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واتباعاً له وإخزاءً للنصارى وإقامةً للحجة عليهم"ا.هـ، بل قال المحقق الدواني في (شرح العقائد العضدية) ما نصه: "وأما نزول عيسى عليه السلام ومتابعته لشريعته فهو مما يؤكد كونه خاتم النبيين"ا.هـ، والقاديانية خذلهم الله ينسبون أثر المغيرة إلى عائشة كذباً عليها ويحذفون منه خروج عيسى عليه السلام ليتسنى لهم أن يقولوا أن خاتم النبيين — بفتح التاء– لا يدل على انقطاع النبوة، ناسين قراءة خاتم — بكسر التاء– وهي تعين الآخرية كما لا يخفى، ومنهم العلامة نجم الدين النسفي، قال في (العقائد النسفية) ما نصه: "وما

أخبر به النبي عليه الصلاة والسلام من أشراط الساعة من خروج الدجال ودابة الأرض ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى عليه السلام من السماء وطلوع الشمس من مغربها فهو حق"ا.هـ، قال شارحه العلامة سعد الدين التفتازاني ما نصه: "لأنها أمور ممكنة أخبر بها الصادق"، ثم ذكر حديث حذيفة بن أسيد – وهو في صحيح مسلم- ثم قال: "والأحاديث الصحاح في هذه الأشراط كثيرة جداً، فقد روي أحاديث وآثار في تفاصيلها وكيفياتها فلتطلب من كتب التفسير والتواريخ"ا.هـ، وقال السعد أيضاً في (شرح المقاصد) ما نصه: "وطريقة أهل السنة أن العالم حادث، والصانع قديم متصف بصفات قديمة، لا شبيه له، ولا ضد، ولا ند، ولا نهاية له، ولا صورة"، إلى أن قال: "وأن أشرط الساعة من خروج الدجال ويأجوج ومأجوج ونزول عيسى وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الأرض حق"ا.هـ، ومنهم الحافظ ابن حجر صرح بنزول عيسى في غير موضع من كتبه من ذلك قوله في "باب نزول عيسى" من (فتح الباري) ما نصه: "قال العلماء: الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الأنبياء الرد على اليهود في زعمهم أنهم قتلوه، فبين الله تعالى كذبهم، وأنه الذي يقتلهم أول نزوله لدنو أجله ليدفن في الأرض، إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها، وقيل إنه دعا الله لما رأى صفة محمد وأمته أن يجعله منهم فاستجاب الله دعاءه، وأبقاه حتى ينزل في آخر الزمان مجدداً لأمر الإسلام ليوافق خروج الدجال فيقتله، والأول أوجه"، وذكر أحاديث في مدة إقامته عليه السلام بعد نزوله ثم قال: "وروى أحمد وأبو داود بإسناد صحيح من طريق عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة مرفوعاً ﴿ ينزل عيسى عليه ثوبان ممصران، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام ﴾، وذكر الحديث وقال في آخره: ﴿ ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ﴾ا.هـ، وهذا الحديث أحد الأدلة على حياة عيسى الآن، وكلام الحافظ يفيدها أيضاً، وسيأتي تحقيق ذلك إن شاء الله، ومنهم الحافظ السيوطي، صرح بنزول عيسى في علم العقائد من (النقابة)، وهو مطبوع بهامش (مفتاح العلوم)، وفي تكملة تفسير (الجلال المحلي) وفي (العرف الوردي في أخبار المهدي)، بل ألف

كتاباً خاصاً سماه (الإعلام بحكم عيسى عليه السلام) صرح فيه بكفر منكر نزول عيسى عليه السلام، وهذا الكتاب والذي قبله مطبوعان في ضمن كتاب (الحاوي للفتاوي)، ومنهم الإمام الكمال ابن الهمام قال في (المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة): "وأشراط الساعة من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء، وخروج يأجوج ومأجوج، والدابة، وطلوع الشمس من مغربها حق"ا.هـ، قال شارحه الكمال ابن أبي شريف ما نصه: "وردت به النصوص الصريحة الصحيحة"ا.هـ، ومنهم سراج الدين أبو حفص عمر بن الوردي، قال في (خريدة العجائب وفريدة الغرائب) في الكلام على أشراط الساعة ما نصه: "المسلمون لا يختلفون في نزول عيسى ابن مريم عليهما السلام آخر الزمان، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلا تَمْتَرُنَّ بِهَا ﴾(الزخرف: من الآية61) أنه نزول عيسى عليه السلام"ا.هـ، ثم ذكر بعض الأحاديث، ومنهم العلامة السفاريني قال في (الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية):

وما أتى في النص من أشراط فكله حق بلا شطاط

منها الإمام الخاتم الفصيح محمد المهدي والمسيح

وقال في شرحها المسمى (لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية): "قد أجمعت الأمة على نزوله، ولم يخالف فيه أحد من علماء الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وليس ينزل بشريعة مستقلة عند نزوله من السماء وإن كانت نبوته قائمة به وهو متصف بها"ا.هـ، ومنهم خير الدين السيد نعمان الألوسي ابن صاحب التفسير، قال في (غالية المواعظ) في "المجلس السادس عشر" في أمارات الساعة من حديث جبريل عليه السلام ما نصه: "ومنها العلامة الثالثة: وهي نزول عيسى عليه السلام من السماء، وذلك ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة"، ثم ذكرها فلتنظر هناك!

وقال الحافظ السيوطي في (تحفة المجتهدين بأسماء المجددين):

وآخـــر المئـــين فيـــه يـــأتي عيســـى نـــبي الله ذو الآيـــات

يجـــدد الـــدين لهـــذي الأمـــة وفي الصـــلاة بعضـــنا قـــد أمـــه

مقـــرر لشـــرعنا ويحكـــم بحكمنـــا إذ في الســـماء يعلـــم

وقال العلامة الشيخ عبد الله ابن الحاج إبراهيم الشنقيطي في (روضة النسرين):

نزولـــه لـــلأرض مثـــل الشـــمس لأنـــه ســـما مقـــام الحـــدس

خمـــس وأربعـــون في المنـــتظم وغـــيره يمكـــث نجـــل مـــريم

أو مكثـــه ســـبع كمـــا في مســـلم أو أربعـــون والصـــحيح قـــدم

وقال أبو عبد الله الغافقي الأندلسي:

يـــا بييـــت عائشـــة المســـكن ثلاثـــة نظمـــوا بـــه نظـــم الطـــراز الأوحـــد

مثـــوى النـــبي وصـــاحبيه وفســـحة عيســـى ابـــن مـــريم نالهـــا بالموعـــد

بوركـــت مـــن بيـــت يضـــم رســـالة ونبـــوة وخلافـــة في ملحـــد

وممن صرح بنزول عيسى عليه السلام أصحاب التفسير في الكلام على الآيات التي أشرنا إليها فيما تقدم، كابن جرير والبغوي وابن عطية والفخر الرازي والزمخشري – وهو من كبار المعتزلة– والقرطبي وابن كثير والخازن وأبي حيان والألوسي وغيرهم، كما صرح به أيضاً الحافظ عبد الغني المقدسي في كتاب (أشراط الساعة)، والحافظ ابن عساكر في (تاريخ الشام) وهو من محفوظات المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، والتقي السبكي في رسالة (التعظيم والمنة) وغيرها، والدميري في مبحث الخنزير من (حياة الحيوان)، والحافظ السخاوي في كتابه في أشراط الساعة، والإمام المهدي لدين الله أحمد بن المرتضى في كتابه (البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار)، وهو من أمتع الكتب وأنفسها، ومحب الدين ابن العربي الحاتمي في (الفتوحات المكية)، وصدر الدين القونوي في كتاب (إعجاز البيان في

تفسير أم القرآن) وهو مطبوع بالأستانة، وابن حجر الهيثمي الفقيه في فتاويه الحديثية والفقهية وفي (الصواعق المحرقة) وغيرها، والنفراوي في (شرح الرسالة)، والبرزنجي في كتابه (الإشاعة لأشراط الساعة)، والعارف الشعراني في غير موضع من كتبه، ونور الدين الحلبي في (السيرة)، والشيخ عبد الله الشرقاوي في (شرح التجريد الصريح)، وفي(شرح وِرد البكري)، والعلامة ابن الحاج في حاشيته على (المرشد المعين) ناقلاً فيه الاتفاق، وصفي الدين القشاشي المدني في أرجوزته في العقيدة، وتلميذ تلميذه العلامة الشيخ علي بن أحمد الدمياطي في كتابه (الذخائر المهمات في ذكر ما يجب على المكلف الإيمان به من المسموعات) وهو كتاب خاصٌ بأشراط الساعة الصغرى والكبرى وبما يقع بعد الساعة وبعد الموت، وقد عقد فيه باباً لإثبات نزول عيسى عليه السلام كما عقد لكل شرط من الأشراط الكبرى باباً، وفرغ من تأليفه سنة 1190 كما رأيته مكتوباً في آخر النسخة التي وقفت عليها من هذا الكتاب، والشيخ الصبان في كتابه (إسعاف الراغبين في سيرة المصطفى وآل بيته الطاهرين)، والشيخ حسن العدوي الحمزاوي في كتابه (مشارق الأنوار في فوز أهل الاعتبار)، والشيخ عبد الحكيم في حاشيته على (العقائد النسفية)، والشيخ عبد الحي اللكنوي في مقدمة (الفوائد البهية) وغيرهم ممن لا يحصون، وفيهم سنيون وشيعيون ومعتزليون، وبالجملة فنزول عيسى عليه السلام مجمعٌ عليه كما تقدم في كلام الأشعري وابن رشد وابن عطية والشهرستاني وابن الوردي والسفاريني وابن الحاج، والخلاف الذي أشار إليه ابن حزم وعياض خلافٌ شاذ عن شخص مجهول، فلا يعتد به ولا يكون في نفسه صحيحاً، ونحن نطالب هذا المبتدع الجاهل الذي فارق الإجماع بإنكار نزول عيسى في فتواه الخاطئة أن يذكر لنا شخصاً معيناً وافقه على ما قال وتمهله سنة كاملة فإنه لا يستطيع — ولن يستطيع– إلى ذلك سبيلاً، ثم استدركنا فوجدنا له سلفاً في بدعته وجهالته وهم ثلاثة معينون أولهم محمد عبده المصلح الديني العظيم!! الذي كان من ثمرات إصلاحه أن أباح الربا القليل ولبس البرنيطة وورق اليانصيب وأكل الموقوذة، وثانيهم تلميذه ذو المبادئ المتعددة والأهواء المختلعة

رشيد رضا صاحب المنار، وثالثهم الدكتور صدقي الذي كان يدعو معلناً على صفحات المنار وغيرها إلى ترك السنة النبوية وإسقاطها عن درجة الحجية والاعتبار، هؤلاء الثلاثة الفرسان هم سلفه فيما قال وأئمته، وأما الشيخ الزنكللواني والشيخ عبد الوهاب النجار فهما مثله مقلدان في الإنكار وإن كانوا جميعاً قد اشتركوا في الجهل بالسنة النبوية والبعد عن معرفة علومها وما يتصل بها إلا صاحب المنار فإنه كانت له خبرة بالحديث، لكنه كان يجاري شيخه وصديقه في أهوائهما مداهنة ونفاقاً، ويتكلف في رد الأحاديث التي تصادمها بالتضعيف أو التأويل أو يجعلها إسرائيلية وإن كانت هي في الواقع نبوية محمدية، فانحط بذلك قدره وسقط من أعين العلماء الذين انخدعوا به أول الأمر وكانوا يعدونه شيئاً فإذا هو شيء لا يُعبأ به، ومن الحكم المأثورة عن أرسطو قوله في حق أستاذه ومعلمه: "أحب الحق وأحب أفلاطون ما اجتمعنا، فإذا اختلفنا كان الحق أحب إليَّ".

فصلٌ

ثم إن الأحاديث التي دلت بالتصريح على نزول عيسى عليه السلام تدل بالاقتضاء على حياته وأنه في السماء؛ لأنه لو كان ميتاً لكان لا بد من إحيائه وخروجه ليقتل الدجال واليهود ثم يموت أيضاً، فيكون قد مات وأحيي أكثر من مرتين، وذلك مخالف لقوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ (البقرة:28)، ولقوله تعالى: ﴿ قَالُوا رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنَا ﴾(غافر: من الآية11)، ولو دلَّ نصٌ على موته لقلنا به وخصصناه من هذا العموم، لكن النصوص دالة على حياته كما سيأتي، وأما كونه في السماء فلأن لفظ النزول والهبوط يقتضيانه؛ ولأنه لو كان في الأرض لعرف محله ولوجب عليه أن يسعى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه ويؤمن به ويجاهد معه تنفيذاً للميثاق الذي أخذه الله عليه وعلى جميع الأنبياء، وقد قال صاحب (عون المعبود) بعد أن ذكر جملة من أحاديث النزول ما نصه: "فلا يخفى على كل منصف أن نزول عيسى ابن مريم عليه السلام إلى الأرض حكماً مقسطاً بذاته الشريفة ثابتٌ بالأحاديث الصحيحة والسنة المطهرة واتفاق أهل السنة، وأنه الآن حيٌّ في السماء لم يمت بيقين"ا.هـ، ثم ذكر الآيات المتعلقة بذلك، هذا وفي المسألة أدلة غير ما ذكرنا، منها قوله تعالى: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً ﴾(آل عمران: من الآية46)، قال الحسين بن الفضل البجلي: "إن المراد بقوله: ﴿ وَكَهْلاً ﴾ أن يكون كهلاً بعد أن ينزل من السماء في آخر الزمان، ويكلم الناس ويقتل الدجال"، قال: "وفي هذه الآية نص في أنه عليه الصلاة والسلام سينزل إلى الأرض"ا.هـ، وقال الألوسي بعد أن بيَّن معنى الكهل ما نصه: "وعلى ما ذكر في سن الكهولة يراد بتكليمه عليه السلام كهلاً تكليمه لهم كذلك بعد نزولٍ من السماء وبلوغه ذلك السن بناءً على ما ذهب إليه سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وغيرهما أنه عليه السلام رُفع إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة، وأنه سينزل إلى الأرض ويبقى حياً فيها أربعاً وعشرين سنة كما رواه ابن جرير بسند صحيح عن كعب الأحبار، ويؤيد هذا ما

أخرجه ابن جرير عن ابن زيد في الآية قال: قد كلمهم عيسى في المهد، سيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل"ا.هـ، والصحيح أن عيسى يمكث في الأرض بعد نزوله أربعين سنة كما دل عليه الحديث الصحيح، وفي الآية نكتتان لطيفتان:

الأولى: الإخبار بأن عيسى عليه السلام يكلم الناس كهلاً: وقد قال المفسرون إن هذا وعد من الله بأنه سيعيش إلى سن الكهولة وهو معنى صحيح، وفي الآية مع هذا معنى آخر لم يعرجوا عليه وهو الإشارة إلى أن كلامه كهلاً يأتي على خلاف المعهود، فإن الناس يتكلمون كهولاً وشبَّاناً ليس في ذلك ما يدعو إلى العجب، ولكن العجيب في شأن عيسى عليه السلام أن يرفع شاباً ويغيب مئات السنين في عالم لا تجري عليه الأغيار الجسمانية ثم ينزل ويكلم الناس بعد ذلك كهلاً، لا جرم أن هذا أمر غريب استحق لغرابته أن ينوه الله به في آيتين من كتابه بطريق البشارة والامتنان، ولذا قابله بأمر لا يقل عنه غرابة وهو كلامه في المهد، فاشتملت الآية على معجزتين عظيمتين، وإلى هذا أشار أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة حيث قال: "ذكر الله لعيسى آيتين: تكليم الناس في المهد فهذه معجزة، والأخرى نزوله إلى الأرض عند اقتراب الساعة كهلاً ابن ثلاثين سنة يكلم أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فهذه الآية الثانية"ا.هـ، وقوله: "ابن ثلاثين سنة" سبق لسان عن قوله أربعين؛ لأن عيسى عليه السلام نُبِّئ ابن ثلاثين ورفع ابن ثلاث وثلاثين وبضعة أشهر كما هو معلوم.

الثانية: التعبير بالناس: حيث قال تعالى: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ ﴾، ولم يقل بني إسرائيل أو قومه مع أن المعهود في كل رسول أنه يكلم قومه الذين أرسل إليهم خاصةً للإشارة إلى أن الذين يكلمهم عيسى ليسوا قومه فحسب، بل هم وغيرهم ممن ينزل عليهم آخر الزمان، واقرأ قوله تعالى في البشارة بعيسى: ﴿ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ ﴾ وانظر كيف خصَّ رسالته بقومه ثم قابله بقوله تعالى في البشارة به أيضاً: ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً ﴾ تجد بينهما تخالفاً بالخصوص والعموم مع أنهما في سياق واحد، فليس هذا التخالف للتفنن في التعبير

كما يتوهم من لا تحصيل عنده، بل للنكتة التي أبديناها، وللإشارة إلى أن كلامه في المهد وكهلاً ليس بوصف كونه رسولاً فتأمل هذا جيداً، فإنه من أسرار الكتاب الكريم، وهو ما فتح الله به على قلة – الحمد حمداً كثيراً–، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾(آل عمران: من الآية55)، أخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم عن الحسن قال: "متوفيك من الأرض"، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق آخر عن الحسن في قوله: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾ يعني وفاة المنام رفعه الله في منامه، قال الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لليهود: ﴿ إن عيسى لم يمت، وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة ﴾، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن مطر الوراق في الآية قال: "متوفيك من الدنيا وليس بوفاة موت"، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم من طريق ثالث عن الحسن في الآية قال: "رفعه الله إليه، فهو عنده في السماء"، وأخرج ابن جرير بسند صحيح عن كعب قال: "لما رأى عيسى قلة من اتبعه وكثرة من كذبه شكا ذلك إلى الله، فأوحى الله إليه ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ وإني سأبعثك على الأعور الدجال فتقتله ثم تعيش بعد ذلك أربعاً وعشرين سنة، ثم أميتك ميتة الحي"، قال كعب: "وذلك تصديق حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال: ﴿ كيف تهلك أمة أنا في أولها وعيسى في آخرها ﴾، وأخرج ابن جرير عن الربيع مثل قول الحسن الثاني، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن جريج: "قوله: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ قال: فرفعُه إليه توفيه إياه وتطهيره من الذين كفروا، وأخرج ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير: " ﴿ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾ أي قابضك"، وأخرج ابن جرير عن ابن زيد في قوله: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ قال: متوفيك قابضك، قال: متوفيك ورافعك واحد، قال: ولم يمت بعد حتى يقتل الدجال، وسيموت، وتلا قول الله عزَّ وجلَّ ﴿ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلاً ﴾، قال: رفعه الله إليه قبل أن يكون كهلاً، قال: وينزل كهلاً"، وأخرج ابن المنذر عن الحسن في قوله: ﴿ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ الآية، قال: "عيسى مرفوع عند الله، ثم ينزل

قبل يوم القيامة، فمن صدق عيسى ومحمداً صلى الله عليهما وسلم وكانوا على دينهما لم يزالوا ظاهرين على من فارقهم إلى يوم القيامة"، فمعنى الآية على ما أفادته هذه الآثار أن الله قبض عيسى ورفعه إليه وطهره بنقله إلى السماء حتى لا يلحقه أذى، وهذا المعنى هو المؤيد بالنظر الصحيح؛ لأن التوفي معناه في اللغة قبض الشيء وافياً، فيشمل قبض الدين والأجرة والنوم والموت وغيرها، وادعاء ذلك المفتي الجاهل أن التوفي ظاهر في الموت جهل باللغة وكذب على الله في معنى الآية الكريمة، كيف والقرآن قيد التوفي تارة بالنوم وتارة بالموت وتارة بالكسب، وهو هنا في غير الموت أظهر بدليل الرفع المذكور بجانبه، إذ ليس في القرآن موتٌ ذكر معه الرفع؛ لأن الميت يدفن ولا يرفع، ألا ترى إلى قول الله تعالى في شأن الإنسان: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴾(عبس:21)، ولذا قال الألوسي في تفسيره ما نصه: "والصحيح كما قاله القرطبي أن الله تعالى رفعه من غير وفاة ولا نوم، وهو اختيار الطبري والرواية الصحيحة عن ابن عباس، وحكاية أن الله تعالى توفاه سبع ساعات ذكر ابن إسحق أنها من زعم النصارى، ولهم في هذا المقام كلام تقشعر منه الجلود، ويزعمون أنه في الإنجيل وحاشا لله، ما هو إلا افتراء وبهتان عظيم"ا.هـ، والرفع حقيقته اللغوية: النقلة من سفل إلى علو كما قال أبو حيان وغيره من أئمة اللغة، والتفسير وحمله على رفع المكانة كما زعم ذلك المفتي الجاهل يبطله أمور: **أولها:** أنه معنى مجازي لا داعي إليه ولا قرينة تدور عليه.

ثانيها: أن كلمة ﴿ إِلَيَّ ﴾ تدل على أن الرفع انتهى إلى مكان محسوس وهو السماء، قال النيسابوري في تفسيره: "أما قوله: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ فالمشبهة تمسكوا بمثله في إثبات المكان لله وأنه في السماء، لكن الدلائل القاطعة دلت على أنه متعال عن الحيز والجهة، فوجب حمل هذا الظاهر على التأويل بأن المراد إلى محل كرامتي ومقر ملائكتي، والمراد التفخيم والتعظيم، أو المراد إلى مكان لا يملك الحكم عليه هناك غير الله، فإن في الأرض ملوكاً مجازية"ا.هـ، ورفعة المكانة ليس لها مكان تنتهي إليه، فلا يذكر معها لفظ ﴿ إِلَيَّ ﴾، اقرأ قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾(الشرح:4)، ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ ﴾(النور: من الآية36)، ﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ

آمَنُوا مِنْكُمْ ﴾(المجادلة: من الآية11)، ﴿ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾(فاطر: من الآية10)، ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ ﴾(الأنعام: من الآية83)، ولم يتنبه ذلك المفتي الجاهل إلى هذا المعنى – لغباوته–، فساق الآيات الواردة في الرفع الحسي والمعنوي مساقاً واحداً.

ثالثها: أن رفعة المكانة حاصلة لعيسى على أكمل وجه، فلا معنى لأن يعطي شيئاً حاصلاً له، وليس هو بأفضل الرسل حتى يقال: يجوز أن يعطى من الرفعة قدراً لا يشاركه فيه بقيتهم عليه وعليهم صلوات الله، وكذلك رفع الروح لا معنى له؛ لأنه مع كونه مجازاً يعم سائر المؤمنين فلا يظهر لتخصيص عيسى عليه السلام به فائدة، والتطهير المعنوي مع كونه مجازاً أيضاً لا تمنع إذاية المؤذين ولا عسف الظالمين، فكم لاقى رسل الله المطهرون من عسف وإذاية، وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ رحم الله أخي موسى، لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر ﴾، ولما أراد الله أن يضمن لنبيه الحفظ من القتل خاطبه بقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾(المائدة: من الآية67)، ولم يقل: والله يرفع مكانتك على الناس، ولا قال: والله يطهرك، لما سبق بيانه فافهم وبالله التوفيق.

تنبيه: أخرج ابن حاتم عن قتادة ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ قال: هذا من المقدم والمؤخر، أي رافعك إليَّ ومتوفيك، وأخرج إسحق بن بشر وابن عساكر من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس في قوله: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ يعني رافعك ثم متوفيك في آخر الزمان، هذا إسناد ضعيف جداً، والآية على هذا التأويل تفيد أيضاً حياة عيسى عليه السلام كما هو ظاهر، ومنها قوله تعالى: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾ (النساء:158)، وهذه الآية نص صريح في حياة عيسى، ورفعه لأن الله تعالى نفى عنه القتل والصلب، ثم عطف بـ "بل" مثبتاً له الرفع، والمقرر في كتب اللغة العربية التي بها نزل القرآن أن كلمة "بل" إذا تلت نفياً أو نهياً كانت للإضراب والاستدراك تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقضه لما بعدها، ولذا ذكر أهل المعاني العطف بـ "بل" وبـ"لا" من طرق القصر، وقالوا: إنه أقوى طرقه للتصريح فيه بالنفي والإثبات، فهي في الآية لقصر القلب، ترد على اليهود

والنصارى ما اعتقدوه من قتل عيسى وصلبه، وتثبت نقيضه وهو حياته ورفعه، هذا هو ما تفيده الآية صراحة بحسب قواعد اللغة وأسلوب البلاغة، وهو ما يفهمه العربي الفصيح بذوقه السليم الصحيح، أما حمل الآية على تقدير الإماتة العادية بأن يقال: بل أماته الله ورفعه إليه كما قال صاحب الفتوى لعاميته والقاديانية لعجمتهم فهو – مع كونه من سقط الكلام الذي يجب تنزيه القرآن عنه– يبطله أمور:

أحدها: أن هذا يلزم منه المجاز في موضعين من الآية، والمجاز خلاف الأصل لا حاجة إليه ولا دليل عليه، **ثانيها**: أن الإماتة العادية تتفق مع القتل في الغاية، وهي إزهاق الروح كما قال الشاعر:

ومن لم يمت بالسيف مات بغيره تعددت الأسباب والموت واحد

فلا تكون الإماتة نقيض القتل إلا من حيث الصورة، والقرآن أدق من أن يقصد الصور الظاهرية، وأجلُّ من أن يحمل عليها، **ثالثها**: أن تخليص عيسى عليه السلام من القتل بالإماتة – مع كونه محصلاً لغرض اليهود– يستلزم العجز – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً–؛ لأن الإماتة حيلة الضعيف، ألا ترى إلى الزباء لما رأت حيلة عمرو تمت عليها وأيقنت بالهلاك قالت بيدي لا بيد عمرو وقتلت نفسها، **رابعها**: أن كلمة إليه الدالة على الانتهاء توجب أن يكون الرفع حسياً لا معنوياً على ما سبق بيانه، **خامسها**: أن حمل الرفع على رفع المكانة أو الروح – مع كونه مجازاً– لا تظهر له فائدة في هذا الموطن؛ لأن الرسل – وعيسى منهم– عليهم الصلاة والسلام كلهم مرفوعو الرتبة والمكانة عند الله لا يشك في هذا مسلم عامي فضلاً عن متعلم، وأرواح المؤمنين كلها ترفع بعد الموت مقتولاً كان الميت أو غير متقول، فأي فائدة في تخصيص عيسى بالتنصيص على هذا لا سيما إذا وجدنا غيره من الرسل أوذي أكثر منه، وأنجاه الله من غير أن يذكر رفع مكانته أو روحه لكونه معلوماً كإبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنه – مع كونه أفضل الأنبياء– أوذي أبلغ إذاية وحسبك إلقاؤه في النار حياً، فإن هذا شرُّ أنواع القتل، ولم يخبر الله عن إنجائه، بل قال: ﴿ قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْداً

وَسَلاماً عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَرَادُوا بِهِ كَيْداً فَجَعَلْنَاهُمُ الأَخْسَرِينَ ﴾(الأنبياء: 69-70)، ويتخرج من هذا وجه آخر وهو **سادسها:** أن الله تعالى قصَّ علينا ما لاقاه الرسل والأنبياء من الإذاية والعسف، وذكر إنجاءه تعالى لهم مما أريد بهم، وسنته مع كل واحد منهم في إنقاذه، ولم يذكر الرفع طريقاً للإنقاذ إلا في عيسى عليه السلام، فلا جائز أن يكون رفع المكانة لأنه مشترك بينهم، ولا رفع الروح لأنه يعم جميع المؤمنين، هذا مع أنهما – أعني رفع المكانة ورفع الروح– ليسا من طرق الإنقاذ في شيء، فتعين أن يكون رفع عيسى حقيقياً، ويكون الله قد أنجاه بهذا الطريق كما أنجى غيره بطرق أخرى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾(هود: من الآية107)، **سابعها:** أن الله تعالى اقتصر على ذكر الرفع وجعله مبطلاً لما ادعته اليهود من القتل والصلب، وذلك يوجب أن يكون الرفع حقيقياً، إذ لو كان مجازياً لم يكن مبطلاً لدعوى اليهود بل متفق معها؛ لأن رفع المكانة أو الروح لا يمنع القتل والإيذاء كما سبق بيانه، **ثامنها:** إن رفع المكانة لا يستلزم الموت كما هو ظاهر، وكذلك رفع الروح؛ لأن النائم ترفع روحه وتسبح في عالم المثال، وحينئذ كان يتعين التصريح في الآية بالموت بأن يقال "بل أماته الله" ولا يقتصر على ذكر الرفع الذي لا يستلزمه ولا يدل عليه، لا يقال قوله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ قرينة على التقدير هنا لأنا نقول هذا – على ما فيه–، إنما يفيد تقدير التوفي وليس التوفي بإماتة، فمن أين أتى التعيين؟، وأي دليل عليه؟ بل نحن نقول لما اقتصر الله في هذه الآية على الرفع وجعله مبطلاً لدعوى اليهود كان ذلك دليلاً على أن التوفي في الآية السابقة مراد به قبض البدن من الأرض حياً، وليس المراد به الموت جزماً، **تاسعها:** أن الله مدح نفسه بقوله: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾، ولو كان في الآية إماتة عادية لم يكن للمدح معنى؛ لأنها أمر عادي مطرد في جميع المخلوقات، بل ربما لم يحسن المدح؛ لأن الإماتة في هذا الموطن تحصيل لغرض الأعداء ومشعرة بمعنى المثل العربي: "بيدي لا بيد عمرو"، تعالى الله عن ذلك وعما يقول الجاهلون في كتابه علواً كبيراً، **عاشرها:** أن الله مدح نفسه كما مر آنفاً، ولم نره سبحانه وتعالى مدح نفسه على إماتة نبي أو رسول، كيف والموت مصيبة بشهادة القرآن،

قال تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَبْتُمْ فِي الأَرْضِ فَأَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةُ الْمَوْتِ ﴾(المائدة: من الآية106)، وإنما رأيناه يمتدح بإهلاك الظلمة الكفرة انتقاماً لأنبيائه ورسله، وما صح الامتداح بالإهلاك إلا لما انطوى عليه من الخوارق الدالة على كمال قدرته وشدة انتقامه سبحانه وتعالى، **حادي عشرها**: أن الآية نصٌ في الرفع، وحملها على تقدير أو تأويل مخالفٌ لما أطبق عليه علماء الأصول من أن النص لا يؤول وإنما يؤول الظاهر، وتأويل النصوص لم يجرؤ عليه أحدٌ ممن شمَّ رائحة العلم إلا الباطنية والبهائية أو القاديانية – وكلهم كفرة جهلة–، وتبعهم ذلك الفتى الجاهل حيث ادعى أن الآية مؤولة، وتعامى عن صراحتها لهوىً في نفسه، **وثاني عشرها**: أن حمل الآية على المجاز – مع كونه خلاف الأصل– مخالفٌ لما أطبق عليه علماء التفسير من إبقائها على حقيقتها، وأن الرفع فيها مراد به معناه الحقيقي الذي هو نقله الجرم من سفل إلى علو، وقالوا إن عيسى رُفع حياً إلى السماء بعد أن أُعطي استعداداً لذلك وقطعت عنه علائق الشهوة وعوائق المادة، وليس في ذلك ما يحيله العقل ولا ما يصدمه العلم، بل نجد في تطورات هذا الزمن ومخترعاته ما يؤيد ذلك ويقربه إلى العقول المريضة المحصورة في دائرة ضيقة من التفكير، فلا يتسع أفقها للتصديق بما غاب عنها ولو قامت الدلائل العلمية على وقوعه، وفي مثل هؤلاء يقول الله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾(يونس: من الآية39)، وستأتي الآثار في الرفع إن شاء الله ...، ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ أي ليؤمنن بعيسى قبل موت عيسى، وذلك عند نزوله آخر الزمان حاكماً بهذه الشريعة المحمدية، داعياً إليها، فلا يبقى يهودي ولا نصراني إذ ذاك إلا آمن به أنه عبد الله ورسوله، وتصير الملل كلها ملة واحدة هي ملة الإسلام، ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً – أي على اليهود والنصارى–، يشهد على من آمن منهم، ومن كفر قبل رفعه وبعد نزوله، فالضميران في ﴿ بِهِ ﴾ وفي ﴿ مَوْتِهِ ﴾ عائدان على عيسى عليه السلام كما تبين، وهذا التفسير الذي ذكرناه هو تفسير أبي هريرة وابن عباس وقتادة والحسن وابن زيد وأبي زيد وأبي مالك وغيرهم، أما تفسير أبي هريرة ففي

الصحيحين وغيرهما من طرق، وأما تفسير من عداه ففي تفسير ابن جرير وابن كثير والدر المنثور وغيرها، وهو المتعين الذي لا يجوز غيره لوجوه:

الأول: أنه تفسير أبي هريرة وابن عباس، وهما صحابيان جليلان شاهدا التنزيل، وعرفا معانيه بسليقتهما العربية وتلقيهما عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

الثاني: أنه موافق للأحاديث المتواترة التي أخبرت بنزول عيسى ودعائه إلى الإسلام، وإيمان اليهود والنصارى به، ولذا كان أبو هريرة حين يروي حديث النزول يتلو عقبه هذه الآية للإشارة إلى أن الحديث يفسر الآية ويعين المراد منها، فهما متطابقان متوافقان.

الثالث: أن المتحدث عنه في الآيات قبل هذه الآية هو عيسى عليه السلام، اقرأ قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾(النساء: من الآية155) الآيات، تجد الكلام مسوقاً لتبرئة عيسى عليه السلام مما يرمى به، فوجب أن تكون الضمائر كلها راجعة إليها أخذاً بدلالة السياق وعملاً بما توجبه قواعد اللغة العربية التي بها نزل القرآن العظيم، ولا يجوز العدول عن ذلك إلا لمقتضى يقتضيه، ولا مقتضى هنا البتة، ولذا قال الإمام أبو حيان في (البحر المحيط) ما نصه: "والظاهر أن الضميرين في ﴿ بِهِ ﴾ وفي ﴿ مَوْتِهِ ﴾ عائدان على عيسى وهو سياق الكلام، والمعنى: من أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله، روي أنه ينزل من السماء في آخر الزمان، فلا يبقى أحد من أهل الكتاب إلا يؤمن به حتى تكون الملة واحدة وهي ملة الإسلام، قاله ابن عباس والحسن وأبو مالك"ا.هـ، وأبو حيان إمام مقدم في النحو واللغة والقراءات، وصحح هذا القول ابن جرير أيضاً، وقال ابن كثير: "هو القول الحق المبين بالدليل القاطع – يعني الحديث المتواتر–"، وبما ذكر يبطل قول العلامة الألوسي: "إن عود الضمير في ﴿ مَوْتِهِ ﴾ على عيسى غير ظاهر، وأما القول بأن الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ عائدٌ على عيسى عليه السلام وفي ﴿ مَوْتِهِ ﴾ عائدٌ على الكتابي، وأن المعنى: لا يموت الكتابي حتى يؤمن بعيسى، وذلك عند المعاينة قبيل زهوق الروح، فقد نقل عن ابن عباس ولم يصح عنه، بل الذي استفاض عنه القول السابق، ومما يبطل هذا القول –

زيادة على ما تقدم- ما يلزم عليه من تشتيت الضمائر باختلاف مراجعها، وأقل ما يقال في هذا أنه خلاف الظاهر لا داعي إلى ارتكابه، وأما من استدل له بقراءة أُبي: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنُنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِم ﴾ - بضم النون- فلم يصب لأمرين:

الأول: أن هذه القراءة شاذة لا يجوز الاستدلال بها، كما لا تجوز تلاوتها بناءً على ما صححه إمام الحرمين وأبو نصر القشيري وابن الحاجب وغيرهم من عدم جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة، وهو مذهب مالك، وقال النووي: "إنه مذهب الشافعي"؛ لأنها نقلت آحاداً فيما تتوفر الدواعي على نقله تواتراً، ولأنها قد تكون مذهباً لصاحبها كقراءة ابن مسعود، فإن كثيراً منها تفسيرات بحسب اجتهاده.

الثاني: أن من أجاز الاحتجاج بالقراءة الشاذة أجراها مجرى خبر الآحاد في ذلك وقاسها عليه، لكنه لا يقدمها على المتواتر كما لا يتقدم خبر الآحاد عليه، وقد دلَّ الحديث المتواتر على تعين المراد من الآية وبينه بياناً شافياً بلا حاجةٍ بعده إلى شواذ القراءات ولا التمسك بالضعيف من الأقوال والروايات، بل لا يجوز ذلك جزماً، ولذا رد ابن جرير وابن كثير كل قول قيل في الآية غير القول الأول، ومنها ما رواه أحمد وأبو داود وابن جرير وابن حبان في صحيحه والحاكم وغيرهم من طرق عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد، وإني أوصي الناس بعيسى ابن مريم؛ لأنه لم يكن بيني وبينه نبي، وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، عليه ثوبان ممصران كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويدعو الناس إلى الإسلام، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، ويهلك في زمانه المسيح الدجال، ثم تقع الأمنة على الأرض حتى ترتع الأسود مع الإبل، والنمور مع البقر، والذئاب مع الغنم، ويلعب الصبيان بالحيات لا تضرهم، فيمكث أربعين سنة ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفنونه» (صححه الحاكم وسلمه الذهبي، وصححه أيضاً الحافظ ابن حجر في (فتح الباري))، وهو واضح في الدلالة على حياة عيسى عليه السلام، ولينظر القارئ شرح سنن

أبي داود وغيرها، ومنها ما رواه ابن جرير في تفسيره: حدثنا المثنى ثنا إسحاق ثنا عبد الله بن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع في قول الله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾، قال: "يعني وفاة المنام، رفعه الله في منامه"، قال الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لليهود: ﴿ إن عيسى لم يمت، وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة ﴾، وهو صريح كما ترى، ومنها ما رواه البزار في معجمه عن أبي هريرة قال: سمعت أبا القاسم الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ يخرج الأعور الدجال مسيح الضلالة قِبل المشرق في زمن اختلاف من الناس وفرقة، فيبلغ ما شاء الله أن يبلغ من الأرض في أربعين يوماً، الله أعلم ما مقدارها، فيلقى المؤمنون شدة شديدة، ثم ينزل عيسى ابن مريم صلى الله عليه وآله وسلم من السماء، فيؤم الناس، فإذا رفع رأسه من ركعته قال: سمع الله لمن حمده، قتل الله المسيح الدجال وظهر المسلمون ﴾، فأحلف أن رسول الله أبا القاسم الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ إنه لحق، وأما إنه قريب فكل ما هو آت قريب ﴾(صححه ابن حبان)، وقال الحافظ الهيثمي في (مجمع الزوائد): "رجاله رجال الصحيح غير علي بن المنذر وهو ثقة" ا.هـ، وقال البيهقي في (الأسماء والصفات) باب قول الله عزَّ وجلَّ لعيسى عليه السلام: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ ثم أخرج بإسناد صحيح على شرط الشيخين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ كيف أنتم إذا نزل ابن مريم من السماء فيكم وإمامكم منكم ﴾ قال البيهقي: "وإنما أراد نزوله من السماء بعد الرفع إليه"ا.هـ، فهذان الحديثان صريحان في أن عيسى ينزل من السماء، وذلك يقتضي أنه موجود فيها الآن، وجاء التصريح بنزوله من السماء أيضاً في حديث ابن عباس مرفوعاً، رواه إسحق بن بشر وابن عساكر في تاريخه، وصح في حديث الإسراء من طرق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمع بعيسى عليه السلام في السماء الثانية، وأخرج ابن أبي شيبة وابن جرير وابن أبي حاتم والنسائي بإسناد صحيح على شرط مسلم كما قال الحافظ ابن كثير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "لما

أراد الله أن يرفع عيسى إلى السماء خرج على أصحابه وفي البيت اثنا عشر رجلاً منهم من الحواريين"، وذكر الأثر إلى أن قال: "ورُفع عيسى من روزنة في البيت – يعني كوة– إلى السماء"، قال ابن كثير– وقد أورد الأثر بتمامه في تاريخه– ما نصه: "وهكذا ذكر غير واحد من السلف، وممن ذكر مطولاً محمد بن إسحق بن يسار"، ثم نقل عن وهب بن منبه ويحيى بن حبيب أثرين طويلين في كيفية رفع عيسى إلى السماء ثم قال: "ويروى عن علي عليه السلام أن عيسى عليه الصلاة والسلام رفع ليلة الثاني والعشرين من رمضان"، وفي مثل تلك الليلة توفي علي عليه السلام بعد طعنه بخمسة أيام"ا.هـ، وأخرج إسحق بن بشر أنبأنا سعيد بن بشر بن أبي عروبة عن قتادة ومقاتل عن عبد الرحمن بن آدم عن أبي هريرة قال: "أوحى الله عزَّ وجلَّ إلى عيسى ابن مريم "يا عيسى: جِدَّ في أمري ولا تهن، واسمع وأطع يا ابن الطاهرة البكر البتول، إنك من غير فحل، وأنا خلقتك آية للعالمين، إيَّاي فاعبد وعليَّ فتوكل، خذ الكتاب بقوة فسر لأهل السريانية، بلغ من بين يديك أني أنا الحق الحيُّ الدائم الذي لا أزول، صدِّقوا النبي الأميَّ العربيَّ صاحب الجمل والتاج والمدرعة والفعلين والهراوة، الأنجل العينين، الصلت الجبين، الواضح الخدين، الجعد الرأس، الكث اللحية، المقرون الحاجبين، الأقنى الأنف، المفلج الثنايا، البادي العنفقة، الذي كأن عنقه إبريق فضة، وكأن الذهب يجري في تراقيه، له شعرات من لُبته إلى سُرَّته تجري كالقضيب، ليس على بطنه ولا على صدره شعر، غير شئن الكف والقدم، إذا التفت التفت جميعاً، وإذا مشى فكأنما يتقلع من صخر، وينحدر من صبب، عرقه في وجهه كاللؤلؤ، وريح المسك تنفح منه، لم يرد قبله ولا بعده مثله، الحسن القامة، الطيب الريح، نكَّاحُ النساء، ذا النسل القليل، إنما نسله من مباركة لها بيت من قصب، لا نصب فيه ولا صخب، تكفله يا عيسى في آخر الزمان كما كفل زكريا أمك، له منها فرخان مستشهدان، وله عندي منزلة ليست لأحد من البشر، كلامة القرآن، ودينه الإسلام وأنا السلام، طوبى لمن أدرك زمانه، وشهد أيامه، وسمع كلامه، قال عيسى: يا رب وما طوبى؟، قال: غرس شجرة أنا غرستها بيدي، فهي للجنان كلها،

أصلها من رضوان، وماؤها من تسنيم، وبردها برد الكافور، وطعمها طعم الزنجبيل، وريحها ريح المسك، من شرب منه شربة لم يظمأ بعدها أبداً، قال عيسى: يا رب اسقني منها، قال: حرامٌ على النبيين أن يشربوا منها حتى يشرب ذلك النبي، وحرامٌ على الأمم أن يشربوا منها حتى يشرب منها أمة ذلك النبي، قال: يا عيسى أرفعك إليَّ؟، قال: يا رب ولم ترفعني؟، قال: أرفعك ثم أهبطك في آخر الزمان لترى من أمة ذلك النبي العجائب، ولتعينهم على قتل اللعين الدجال، أهبطك في وقت صلاة ثم لا تصلي بهم؛ لأنها أمة مرحومة ولا نبي بعد نبيهم"، أخرجه ابن عساكر في تاريخه من هذا الطريق، وأخرج ابن أبي حاتم عن جويرية بن بشير قال: سمعت رجلاً قال للحسن: يا أبا سعيد قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، قال: قبل موت عيسى، إن الله رفع إليه عيسى وهو باعثه قبل يوم القيامة مقاماً يؤمن به البر والفاجر، وأخرج ابن سعد وأحمد في (الزهد) والحاكم عن سعيد بن المسيب قال: "رُفع عيسى ابن ثلاثٍ وثلاثين سنة، ومات لها معاذ"، وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن قتادة ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾(النساء: من الآية157) الآية، قال: "أولئك اليهود أعداء الله، افتخروا بقتل عيسى، وزعموا أنهم قتلوه وصلبوه، وذكر لنا أنه قال لأصحابه: أيكم يقذف عليه شبهي فإنه مقتول؟، فقال رجل من أصحابه: أنا يا نبي الله، فقتل ذلك الرجل ومنع الله نبيه ورفعه إليه"، وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾، قال: "صلبوا رجلاً غير عيسى شبهوه بعيسى، يحسبونه إياه، ورفع الله إليه عيسى حياً"، وأخرج عبد الرزاق وأحمد في (الزهد) وابن عساكر من طريق ثابت البناني عن أبي رافع قال: "رفع عيسى ابن مريم وعليه مدرعة وخفا راع وخذافة يخذف بها الطير"، وأخرج أحمد في (الزهد) وأبو نعيم وابن عساكر من طريق ثابت البناني عن أبي العالية مثل قول أبي رافع، وأخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن شهر بن حوشب في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، قال: قال محمد بن علي – هو ابن الحنفية– عليه السلام: "ليس من أهل الكتاب أحدٌ إلا أتته الملائكة يضربون وجهه

ودبره، ثم يقال: يا عدو الله، إن عيسى روح الله وكلمته، كذبت على الله وزعمت أنه الله، إن عيسى لم يمت، وإنه رفع إلى السماء، وهو نازل قبل أن تقوم الساعة، فلا يبقى يهودي ولا نصراني إلا آمن به"، وأخرج ابن جرير عن السُّدي أن عيسى قال لأصحابه: "من يأخذ صورتي ويقتل فله الجنة؟، فأخذها رجل منهم، وصُعد بعيسى إلى السماء، فذلك قوله: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾(آل عمران:54)، وذكر بقية الأثر، وأخرج البيهقي في (الأسماء والصفات) عن الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾، قال: نزلت في شأن عيسى عليه السلام إذ أرادوا قتله، فدخل بيتاً فيه الكوة، فدخل عليه رجل منهم ليقتله، فألقى الله على ذلك الرجل شبه عيسى ابن مريم، فلما دخل البيت ولم يجد فيه عيسى خرج إليهم وهو يقول: ما في البيت أحد، فقتلوه وهم يرون أنه عيسى، فذلك قوله: ﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ ﴾، المكر من الله الاستدراج لا على معنى مكر المخلوقين، وأخرج ابن عساكر عن عبد الجبار بن عبد الله بن سليمان قال: أقبل عيسى ابن مريم على أصحابه ليلة رُفع فقال: لا تأكلوا بكتاب الله أجراً، فإنكم إن لم تفعلوا أقعدكم الله على منابر الحجر منها خيرٌ من الدنيا وما فيها، قال عبد الجبار: "وهي المقاعد التي ذكر الله في القرآن ﴿ فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِيكٍ مُقْتَدِرٍ ﴾(القمر:55)"، ورفع عليه السلام.

وأخرج ابن جرير عن الضحاك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: خروج عيسى ابن مريم ونزوله من السماء قبل يوم القيامة، وتقدمت آثار عن ابن جريج وابن زيد وغيرهما، وذكر ابن جرير في تاريخه: "أن عيسى أنزل عليه وهو ابن ثلاثين سنة، ومكث حتى رُفع إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة"ا.هـ، ونحوه للشهرستاني في (الملل والنحل)، وقال ابن كثير في تاريخه: "ذكر رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، وأورد آيات وآثاراً نحو ما ذكرنا ثم قال: وقال الحسن البصري: كان عمر عيسى عليه السلام يوم رفع أربعاً وثلاثين سنة، وفي الحديث: ﴿ إن أهل الجنة يدخلونها جرداً مرداً مكحلين أبناء ثلاث وثلاثين ﴾، وفي الحديث الآخر: ﴿ على ميلاد عيسى وحسن يوسف ﴾، وكذا قال حماد بن سلمة

عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال: رُفع عيسى وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة"ا.هـ، والحديث الذي أشار إليه رواه ابن أبي الدنيا قال: حدثنا هاشم بن القاسم ثنا صفوان بن صالح ثنا رواد ابن الجراح العسقلاني ثنا الأوزاعي عن هارون بن رياب عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﷺ يدخل أهل الجنة الجنة على طول آدم ستين ذراعاً بذراع المَلَك، على حسن يوسف، وعلى ميلاد عيسى ثلاث وثلاثين سنة، وعلى لسان محمد جرد مرد مكحلون ﷺ، ورواه الترمذي وغيره، وقال العلامة السعد في (شرح المقاصد): "ذهب العظماء من العلماء إلى أن أربعة من الأنبياء في زمرة الأحياء: الخضر وإلياس في الأرض، وعيسى وإدريس في السماء عليهم الصلاة والسلام"ا.هـ، واستدل الرافعي في باب الطلاق من (الشرح الكبير) على إمكان الصعود إلى السماء عقلاً "بأنه قد أُسري برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورفع عيسى عليه السلام إلى السماء"ا.هـ، قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديثه المسمى بـ (التلخيص الحبير) ما نصه: "وأما رفع عيسى فاتفق أصحاب الأخبار والتفسير على أنه رفع ببدنه حياً، وإنما اختلفوا هل مات قبل أن يرفع أو نام فرفع"ا.هـ، ومن هذا الاتفاق الذي حكاه شيخ الحفاظ تعلم أن الذين قالوا بموت عيسى متفقون على رفع بدنه إلى السماء، فالقول بأنه دفن في الأرض من مخترعات القاديانية، وتبعهم ذلك المفتي الجاهل، ثم إني لم أجد عن أحد بسند صحيح يعتمد عليه القول بموت عيسى عليه السلام إلا عن وهب بن منبه وابن حزم، وهما قائلان برفع بدنه أيضاً، وبأنه نازل حسبما ورد به الحديث المتواتر، ووهب انخدع بما رآه في كتب الإسرائيليات من قول النصارى بموت عيسى عليه السلام، والرواية عن الإمام مالك في ذلك ساقطة؛ لأنها تخالف ما صحت به الأحاديث والآثار الدالة على حياة عيسى عليه السلام، وشدة تمسك مالك بالآثار معروفة، بل مبنى مذهبه عليها كما يقول ابن خلدون في مقدمة تاريخه، ثم هي على فرض صحتها أوّلها أصحاب مذهبه العارفون بأقواله، ففي شرح مسلم للإمام الأُبي ما نصه: "الأكثر على أنه لم يمت بل رفع"، وفي العتبية قال مالك: "مات عيسى ابن ثلاث وثلاثين

سنة"، قال ابن رشد – هو الجد–: "يعني بموته خروجه من عالم الأرض إلى عالم السماء"، قال: "ويحتمل أنه مات حقيقة ويحيا في آخر الزمان، إذ لا بد من نزوله لتواتر الأحاديث بذلك"، وفي العتبية: "كان أبو هريرة يلقى الفتى الشاب فيقول: يا ابن أخي إنك عسى أن تلقى عيسى ابن مريم فأقرئه مني السلام، تحقيقاً لنزوله"، فما ذكر ابن حزم من الخلاف في نزوله لا يصح ا.هـ، وقوله: "ويحتمل أنه مات حقيقة ويحيا في آخر الزمان" يشير إلى مسألة مهمة وهي أن موت عيسى – على فرض تسليمه– لا ينافي نزوله الذي تواتر به الحديث، بل يحييه الله الذي يحيي الموتى والذي أوجده من غير أب، وينزله خليفة في هذه الأمة عن نبيها، والقاديانية – خذلهم الله– يجهدون في إثبات موت عيسى ليدعوا أنه لا ينزل ولا يرجع؛ لأن الميت لا يحيا قبل يوم القيامة، وهم كاذبون في دعواهم جاهلون بالله لا يعرفونه، ومخالفون للقرآن، فقد أخبر الله تعالى أنه أحيا الموتى اقرأ قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾(البقرة: من الآية243)، وقوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ إلى قوله: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(البقرة: 259) وقوله جل شأنه: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ﴾(البقرة:260) إلى آخر الآية، وقوله عزَّ ذكره في شأن عيسى: ﴿ وَرَسُولاً إِلَى بَنِي إِسْرائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْراً بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾(آل عمران: من الآية49) وقوله عزَّ وجلَّ مخاطباً لعيسى عليه السلام: ﴿ وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي ﴾ (المائدة: من الآية110)، وللحافظ ابن أبي الدنيا كتاب (من عاش بعد الموت)، وهو جزء صغير مطبوع بمصر ينبغي الوقوف عليه، فلو سُلِمَ موت عيسى لكان إحياؤه ونزوله لا بد منهما كما قال ابن رشد، لكنه حيٌّ مرفوعٌ كما دلت عليه الآثار السابقة من غير أن يوجد ما يعارضها، وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾(المائدة: من الآية117) معناه: قبضتني بالرفع إلى السماء كما قال أبو حيان وغيره من أئمة اللغة والتفسير، وقال

القرطبي: "قيل هذا يدل على أن الله عزَّ وجلَّ توفاه قبل أن يرفعه وليس بشيء؛ لأن الأخبار تظاهرت برفعه وأنه في السماء حيٌّ"ا.هـ، وقد نبهنا أن التوفي ليس معناه الموت لا مطابقةً ولا التزاماً، ومن الطريف أن القاديانية يستدلون على موت عيسى بحديث هذا لفظه "لو كان موسى وعيسى حيين ما وسعهما إلا اتباعي" وهذا حديث مكذوب لا أصل له، وما أكثر استدلالهم بالأكاذيب والمفتريات[1].

تنبيه: سبق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجتمع بعيسى عليه الصلاة والسلام ليلة الإسراء، وهو اجتماع حقيقي؛ لأن الإسراء كان بالجسد والروح كما هو مذهب طوائف الفقهاء والمتكلمين والمفسرين والمحدثين، قال الحافظ في (الفتح): "وتواردت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة، فلا ينبغي العدول عن ذلك، إذ ليس في العقل ما يحيله حتى يحتاج إلى تأويل"ا.هـ، وعلى هذا يكون عيسى صحابياً لانطباق تعريف الصحابي عليه، ولذا ذكره الذهبي في الصحابة فقال في (التجريد): "عيسى ابن مريم نبيٌّ وصحابي، فإنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو آخر الصحابة موتاً"ا.هـ، وكذا قال الحافظ العراقي في (نكته على ابن الصلاح)، والحافظ ابن حجر في (الإصابة) والحافظ السيوطي في (التدريب) وفي (الإعلام بحكم عيسى عليه السلام) وألغز فيه التاج ابن السبكي بقوله:

من باتفاق جميع الخلق أفضل من خير الصحاب أبي بكر ومن عمر؟
ومن علي ومن عثمان وهو فتى! من أمة المصطفى المختار من مضر!

قال العلامة أبو عبد الله محمد الطالب بن الحاج في حاشيته على (شرح المرشد المعين) وجوابه:

ذاك ابن مريم روح الله حيث رأى نبينا المصطفى في أحسن الصور
فوق السموات ليلاً عندما اجتمعا كذاك عند ظراب البيت والحجر

(1) نعم صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر "لقد جئتكم بها بيضاء نقية ولو كان موسى حياً ما وسعه إلا اتباعي".

وقد ألف العلامة الفاضل الشيخ محمد بشير السهسواني رسالة جيدة سماها (الحق الصريح في إثبات حياة المسيح) رد بها على الغلام القادياني، كما ألف من قبل أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي العلامة النسابة المتوفى سنة (204 هـ) كتاب (رفع عيسى عليه السلام).

فصلٌ

كتب قادياني اسمه عبد الكريم خان في القيادة العامة لجيوش الشرق الأوسط خطاباً إلى مشيخة الأزهر جاء فيه: هل عيسى حيٌّ أو ميت في نظر القرآن الكريم والسنة المطهرة؟، وما حكم المسلم الذي ينكر أنه حي؟، وما حكم من لا يؤمن به إذا فرض أنه عاد إلى الدنيا مرة أخرى؟، فأحالت المشيخة السؤال على أحد أعضاء الهيئة لا لفضل علم عنده بل لأنه أجرأهم على القول في دين الله بغير علم، وأجلدهم على تحمل صفعات البرهان التي تنهال عليه من كل حدب وصوب، فتحمل التبعة وأدى المهمة التي عُهد بها إليه، وأجاب بجواب يتفق وأغراض القاديانية ويتمشى مع أهوائهم، حيث زعم – كما زعموا– أن عيسى عليه السلام مات ودفن، وأن رفعه الوارد في القرآن رفعٌ مجازي، وأن الأحاديث الواردة في نزوله آحادٌ لا يعمل بها في العقائد والمغيبات بالإجماع، وأنها – مع اضطرابها– يرويها كعب الأحبار ووهب بن منبه وهما من أهل الكتاب، وختم فتواه بالشهادة على الله – كأنه نبيٌّ يوحى إليه– أن من أنكر نزول عيسى فهو مؤمن لا شية في إيمانه عند الله، فتقبلها القاديانية بقبول حسن ونشروها في مجلتهم (البشرى) شاكرين ومطرين صاحبها وحق لهم ذلك، فقد وجدوا فيه بُغيتهم، ورأوا من فتواه أكثر مما كانوا يشتهون، رأوا جرأة في دفع الحق وتدعيم الباطل تقطعت دون الوصول إليها أعناق مطاياهم، وهل أجرأ ممن يرد الحديث المتواتر بأسباب مختلفة لا وجود لها إلا في مخيلته؟!!، لمس العلماء أهل الحق خطر تلك الفتوى الخاطئة، ورأوا من كثب جناية صاحبها على العلم والدين، فقاموا يردون فريته ويدحضون نحلته، امتثالاً لأوامر الدين وتحقيقاً لقول الصادق الأمين: ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله ﷺ وفي رواية: ﷺ حتى ينزل عيسى ابن مريم ﷺ، وكنت ممن تشرف بالانتظام في عقد هؤلاء المجاهدين الأبرار، فكتبت في مجلة الإسلام ثلاث مقالات تحولت بعد إلى كتاب مستقل سميته (إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان)، أعجب به كل من رآه والحمد لله، ولما رأى صاحب الفتوى ضربات الحق

تتوالى وتنهال عليه، ووجد وقعها شديداً ليس في طاقته تحمله، قام يحاول الدفاع عن نفسه، لكنه دفاع المنهزم المندحر يحمل في أثنائه الاعتراف بضعف الحيلة وخسران القضية، مع الاستمرار في العناد جرياً على المثل المعروف "معزة ولو طارت"، كتب ثلاث مقالات أو أربعاً كشف فيها شريكه في جريمته، وبيَّن صنوه في نحلته، ليتقهقر "بعضٌ منا" فرقاً من سطوته، لكن أحداً منا لم يتقهقر بل ضاعفنا القوة وواصلنا الجهاد، وتيقنا أن هذا المفتي المبتدع لا يفهم العلم إلا على أنه صنعة لأكل العيش، وأن الترقي فيه يكون بمقدار التقرب من (رئيس المصنع)، وحيث إن (معلمه) الذي أدخله عضواً في الهيئة ورقَّاه إلى الدرجة الفلانية، وانتخبه عضواً في مؤتمر الأديان بلاهاي، وآواه بعد أن كان طريداً شريداً، أنكر رفع عيسى وحياته ونزوله، فلا بد أن ينكر هو ذلك أيضاً؛ لأن أكل العيش والانسجام في العمل يقتضيانه، وأظنك – بعد هذا– تدرك سرَّ اتهامه خصومه بأنهم مرتزقة باسم الدين، فقديماً قيل: "ما فيك يظهر على فيك"، ويقول المثل العربي: "رمتني بدائها وانسلت"، ثم ماذا؟، ثم ركب الصعب والذلول، وتاه في مفاوزٍ ومجاهلٍ عسى أن يجد طريقاً ينفذ منه أو يعثر على من ينقذه مما هو فيه، فضلَّ وزلَّ وصاحبته الخيبة حيثما حلَّ، كذب في النقل عن بعض العلماء، وحرف في النقل عن بعض آخر منهم، ودلس في التعبير وغشَّ نفسه وقُراءَه، فكان مثالاً للغاشين الخائنين، نقل في (مجلة الرسالة، عدد: 514، ص: 266) أن سفيان الثوري قال: "إن الجهاد ليس مطلوباً منا بسبب كفر الكفار، بل بسبب محاربتهم واعتدائهم، وسفيان لم يقل هذا، بل قال قولاً آخر نقله ابن العربي الحافظ في (الأحكام، ج: 1، ص: 24) ونقل في (مجلة الرسالة، عدد: 19، ص: 464) أن الإمام أحمد قال: "من ادعى وجود الإجماع فهو كاذب"، وكلمة "وجود" كذب على الإمام أحمد لم ينطق بها ولا أراد معناها؛ لأنه يستبعد وجود الإجماع، وإنما كان كلامه في قول الأكثر إذا لم يعلم فيه خلاف، انظر (ج: 7، ص: 11) من (أعلام الموقعين) طبع الهند، ونقل في الكلام على قوله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾(مجلة الرسالة، عدد: 516، ص: 408) كلاماً للإمام الرازي ناقصاً

مبتوراً ليفيد ما يشتهيه، مع أن الرازي صرَّح في تفسير هذه الآية نفسها أن عيسى حيٌّ مرفوع، وأنه سينزل كما قال أهل السنة أجمعون، وسلك مثل هذا التدليس في نقله عن الألوسي في تفسير هذه الآية أيضاً (مجلة الرسالة، عدد: 462، ص: 516)، وهكذا كانت طريقته في النقل عن كتب الأصول أيضاً، بحيث لم يكن فيما كتب نقلٌ سالمٌ من تحريف أو تعديل، أما تناقضاته فحدث عنها ولا حرج، نقل في فتواه (مجلة الرسالة، عدد: 462، ص: 56) إجماع العلماء على أن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة ولا يعتمد عليه في المغيبات، فلما ألزمناه بالإجماع على نزول عيسى كتب مقالاً (عدد: 519) كله تشكيك في الإجماع من حيث إمكانه ووقوعه وحجيته وطريقة نقله، واستشهد بقول الإمام أحمد "من ادعى الإجماع فهو كاذب" وزاد فيه لفظه "وجود" لتدل على المعنى المقصود وهذا تناقض!، وتكلم في فتواه على أساس أن نزول عيسى عقيدة (عدد: 462، ص: 516-517) ولم يكن عنده غير ذلك، ثم رأى في كتابي (إقامة البرهان، ص: 92-93) أن نزول عيسى من الأحداث الواقعة في الدنيا قبل انقراضها، وأن وجوب التصديق بوقوعه لإخبار الشارع به لا يجعله من العقائد التي يطلب فيها البرهان، فأخذ هذا وكتب يقول: إن نزول عيسى ليس من العقائد، وأن ذكره فيها قول من لم يفهم معنى العقيدة (مجلة الرسالة، عدد: 516، ص: 406-407)، فتناقض وأقر على نفسه أنه لا يفهم معنى العقيدة، وذكر أن العمليات التي لم ترد بطريق قطعي أو وردت ولابسها احتمال ليست من العقائد التي يكلفنا بها الدين (عدد: 516، ص: 406)، وهذا تهافت ظاهر؛ لأنه لا معنى لكون الشيء عقيدة عند الشرعيين إلا أن الدين كلف به، وحيث أقر على نفسه بعدم فهم معنى العقيدة، فلا يمتنع أن يريد بها ما هو متعارف بين عوام الناس من قولهم عقيدة الحزب الوطني كذا وعقيدة الوفد كذا يريدون المبدأ السياسي الذي يمشي عليه الحزب، ومن تهافته الدال على تلاعبه أنه – مع نفيه أن يكون نزول عيسى من العقائد التي يكلفنا بها الدين!!- ينفي وقوعه أيضاً؛ لأنه ليس في القرآن والسنة ما يفيد ذلك يقيناً من غير احتمال، وهذا تلاعب؛ لأن اليقين إنما يطلب في

العقائد التي يكلفنا بها الدين – على حد فهمه وتعبيره–، أما العقائد التي لا يكلفنا بها الدين كنزول عيسى والدجال عنده فيكفي فيها ما يحصل الظن، واشتراط اليقين تعنت وتلاعب وهرب من الاعتراف بالحق، هذا إن ماشيناه على قدر عقله وفهمه، وأما إن ذهبنا على ما قرره العلماء – وهو مركوز في فِطَرِ عوام المسلمين– فكل ما ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام فهو واجب التصديق واجب الاتباع خبراً كان أو إنشاء عقيدة كان أو غير عقيدة لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى ﴾(النجم:3-4)، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ ﴾(الحشر: من الآية7)، وللآيات الكثيرة الآمرة بطاعة الرسول إطلاقاً من غير تقييد؛ ولأن خبر الرسول صدق فيجب التصديق به، نعم تختلف الأحاديث الواردة من حيث نقلها بالتواتر وغيره، ومن حيث متونها بالنص وغيره، فيختلف حكم منكر ما جاءت به تبعاً لذلك، فيكفر منكر ما تواتر، ويفسق منكر غيره، وبهذا البيان الوجيز تدرك أن هذا المفتي انحط فهمه وإدراكه عن درجة العوام، ولا عجب في ذلك، فقد كشفت لنا فتواه وردوده على أنه في مستوى العامة إن لم ينحط عنهم في بعض الأحيان بنقص في الإدراك، كما هنا لم يزد عليهم بفضل اطلاع وسعة معلومات، ومن عجيب تلاعباته أنه ينكر حديث النزول المخرج في الكتب الستة التي نُقلت إلينا نقل استفاضة بل تواتر في بعضها، وهي مفزع العلماء من جميع الطبقات بحيث لا يخلو من العزو إليها كتاب من كتبهم في مختلف المواضيع، بل صحيح البخاري بلغ في الشهرة إلى حد أن العوام يحلفون به، ثم نجده يعتمد في إنكاره المذكور وغيره على كتب لم تنقل نقل الكتب الستة، ولا اشتهر مؤلفوها بالعلم والثقة اشتهار الأئمة الستة!!، بل لو رجع هذا المفتي الخاطئ إلى نفسه لوجدها أعرف بالبخاري ومسلم وأبي داود منها بالغزالي والعضد والسعد، ولو أراد الوقوف على تاريخ ولادة الترمذي والنسائي ووفاتهما لكان أيسر عليه من معرفة ولادة البزدوي والبهاري ووفاتهما، ولا شك أن الاطمئنان إلى قول العالم أو نقله مبنيٌّ على معرفة علمه وعدالته واشتهار مؤلفاته عنه اشتهاراً يفيد صحة نسبتها إليه، ويمنع تطرق احتمال عبث

يلحقها بزيادة أو نقص أو تصحيف، والكتب الستة بلغت من العناية في نقلها مبلغاً لم يحظ به كثير من كتب المتقدمين فضلاً عن المتأخرين، فتجد رواتها ينصون على اختلاف النُسخ بزيادة لفظ باب مثلاً في رواية فلان ونقصه في غيره كما يعلم بالوقوف على شرح ابن حجر الحافظ والقسطلاني للبخاري، وشرح عياض لمسلم وغيرها من الشروح، ومن تضليلات هذا المفتي وجهالاته أنه حاول أن يرد ما نقلناه عن أحمد بن حنبل، وداود بن علي الظاهري إمام الظاهرية، والحارث بن أسد المحاسبي شيخ الصوفية، والحسين بن علي الكرابيسي، وابن حزم من أن خبر الواحد يفيد العلم اليقيني، ونقله ابن خويز منداد عن مالك بن أنس واختاره وأطال في تقريره وتأييده في كتاب له في أصول الفقه، وحكاه ابن الصباغ عن قوم من أهل الحديث، فلم يردَّه بطرق الرد العلمية، بل عمد إلى نقل عبارة للغزالي لا تفيده شيئاً، وبنى عليها صحة ما زعمه أولاً من انعقاد الإجماع على أن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة، فكان عمله هذا جهلاً؛ لأنه لم يقف على كلام من قالوا: خبر الواحد يفيد العلم حتى يدرك منافاته لكلام الغزالي، وتضليلاً لأنه خدع قُراءه وأوهمهم أنه أثبت مدعاه، وهو لم يفعل شيئاً، ونحن ننقل عبارة الغزالي ونبين ما فيها، جاء في (المستصفى) (ج: 1، ص: 145، المطبعة الأميرية) ما نصه: "خبر الواحد لا يفيد العلم، وهو معلوم بالضرورة، فإنا لا نصدق بكل ما نسمع، ولو صدقنا وقدرنا تعارض خبرين فكيف نصدق بالضدين، وما حكي عن المحدثين من أن ذلك يوجب العلم فلعلهم أرادوا أنه يفيد العلم بوجوب العمل، إذ يسمى الظن علماً، ولهذا قال بعضهم: يورث العلم الظاهر، والعلم ليس له ظاهر وباطن، وإنما هو الظن"ا.هـ، والذي قال: "إنه يوجب العلم الظاهر أبو بكر القفال"، وهو فقيهٌ شافعي ليس من أهل الحديث، والغزالي – على ما يظهر من كلامه– لم يقف على كلام المحدثين، وإنما ترجى أن يكون مرادهم ما أبداه من التأويل، لكن ترجيه لم يتحقق، فقد صرحوا بمرادهم تصريحاً لا يحتمل تأويلاً، قال ابن حزم في (النبذ، ص: 21) بعد تمهيد: "فإذا جاء خبر الراوي الثقة عن مثله مسنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو مقطوع على أنه حق عند الله عزَّ

وجلَّ موجب صحة الحكم به، إذا كان جميع رواته متفقاً على عدالتهم، أو ممن ثبتت عدالتهم، وإن اعترض معترض في بعضهم ممن لم يصح اعتراضه، أو اعترض بما لا يصح الاعتراض به"ا.هـ، ثم ذكر برهان قوله وقال في (الأحكام، ج: 1، ص: 124) بعد تمهيد أيضاً: "وإذا صحَّ هذا فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقٌ مقطوع به موجب للعلم والعمل معاً"ا.هـ، ثم نقل هذا القول عن الإمام أحمد وداود الظاهري والحارث المحاسبي والحسين الكرابيسي، واستدل له بما يراجع هناك، وقال العلامة عبد العزيز البخاري في (شرح أصول البزدوي): "ذهب أكثر أصحاب الحديث إلى أن الأخبار التي حكم أهل الصنعة بصحتها توجب علم اليقين بالضرورة، وهو مذهب أحمد بن حنبل"ا.هـ، فهذه عبارات صريحة تنافي ما قاله الغزالي كما هو ظاهر، وقد صرح بنحو ما قلناه الإمام ابن الهمام حيث قال في (التحرير): "المختار أن خبر الواحد قد يفيد العلم بقرائن غير اللازمة لما تقدم ولو كان غير عدل لا مجرداً، وقيل إن كان عدلاً جاز مع التجرد، وعن أحمد يطرد، وأول بعلم وجوب العمل، لكن تصريح ابن الصلاح في مرويهما بأنه مقطوع بصحته ينفيه"ا.هـ، ثم ما اختاره من أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد علم اليقين اختاره أيضاً إمام الحرمين والغزالي والإمام الرازي والآمدي وابن الحاجب وابن السبكي والبيضاوي والعضد والسيد الجرجاني والحافظ ابن حجر وغيرهم من المحققين، وهو الصحيح ودلائله مبسوطة في مواضعها ولم يأتِ من خالف في ذلك بما يصلح للتمسك والاستدلال، بل تعد المخالفة من باب المكابرة إذ لا يتشكك من له أدنى ممارسة بالعلم وأخبار الرجال كما قال الحافظ: "أن مالكاً أو الشافعي أو البخاري مثلاً لو أخبر بشيء أنه صادق فيه ولا يخطر بذهن السامع غير ذلك، وهذا مشاهد ملموس، ولذا قال يحيى بن بكير لأبي زرعة الرازي – فيما رواه الخطيب في (الكفاية)–: يا أبا زرعة ليس ذا زعزعة عن زوبعة، إنما ترفع الستر فتنظر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة، حديث مالك عن نافع عن ابن عمر"ا.هـ، ومن هذا القبيل حديث الصحيحين فقد احتفت به قرائن كما قال

الحافظ، منها: إمامة الشيخين في هذا الشأن وتقدمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، قال الحافظ: "وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق القاصرة عن التواتر"، قال: "إلا أن هذا مختص بما لم ينتقده أحد من الحفاظ وبما لم يقع التجاذب بين مدلوليه حيث لا ترجيح لاستحالة أن يفيد المتناقضان العلم بصدقهما من غير ترجيح لأحدهما"، قال: "وما عدا ذلك فالإجماع حاصل على تسليم صحته"ا.هـ، ممن قال بإفادة خبر الصحيحين العلم أبو إسحاق وأبو حامد الإسفراينيان وأبو الطيب الطبري وأبو إسحاق الشيرازي الشافعيون، والقاضي عبد الوهاب المالكي والسرخسي الحنفي، وأبو يعلى وأبو الخطاب وابن الزاغوني الحنبليون، وابن فورك من المتكلمين، ومحمد بن طاهر المقدسي وأبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق بن يوسف وابن تيمية وابن القيم من الحفاظ، وهو رأي ابن الصلاح أيضاً، قال في (علوم الحديث) بعد أن ذكر أقسام الحديث الصحيح: "وأعلاها الأول: وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً صحيح متفق عليه، يعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة، لكنه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به خلافاً لقول من نفى ذلك محتجاً بأنه لا يفيد في أصله إلا الظن، وإنما تلقته الأمة بالقبول لأنه يجب عليهم العمل بالظن، والظن قد يخطئ، وقد كنت أميل إلى هذا وأحسبه قوياً ثم بان لي أن المذهب الذي اخترناه أولاً هو الصحيح؛ لأن ظنَّ من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الإجماع المبتني على الاجتهاد حجة مقطوع بها، وأكثر إجماعات العلماء كذلك، وهذه نكتة نافعة ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به أحد الشيخين مندرج فيما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن"ا.هـ، ووافقه ابن كثير وابن حجر والسيوطي وغيرهم، واعتراض النووي وابن عبد السلام عليه بحث فيه البقليني في "محاسن الاصطلاح"

وبيَّن أن ما قاله ابن صلاح سبقه إليه جماعة من العلماء ونقله بعض الحفاظ المتأخرين مذهباً لأكثر أهل الكلام من الأشعرية، ولأهل الحديث والسلف عامة إلى آخر كلامه، وكذا بحث في كلام النووي الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح وغيرها مما يستخلص من مجموعه أن ما اختاره ابن الصلاح صحيح لا غبار عليه كما يستخلص مما ذكرناه في هذا البحث كله أن ما ادعاه ذلك المفتي من أن حديث الآحاد لا يفيد عقيدة بالإجماع كذب محض[1]، وأن ما تشبث به من كلام الغزالي لا متمسك له فيه، والعجب ممن لا يعرف معنى العقيدة كيف ساغ له أن يتكلم على ما يفيد عقيدة وما لا يفيدها!!؟، أما دعواه الإجماع على أن حديث الآحاد لا يعتمد عليه في المغيبات فأوضح كذباً وأظهر بطلاناً من سابقتها، وإذا استثنينا طائفة من الفقهاء قالوا بذلك في الوعيد خاصة فإنه لا يوجد في الدنيا عالم رأى هذا الرأي فضلاً عن أن يكون إجماعاً، بل قرر العلماء أن الاعتماد في المغيبات على الكتاب والسنة مما صحَّ نقله أو حسن كما في كتاب غير واحد منهم كـ (الأسماء والصفات) للبيهقي و(الشفاء) للقاضي عياض و(البداية والنهاية) للحافظ ابن كثير وكذا تفسيره و(الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ) للحافظ السخاوي، وكذا كتابه الذي ردَّ به على البرهان البقاعي وسماه (الأصل الأصيل في تحريم النقل من التوراة والإنجيل) وغيرها، ثم ذكر ذلك المفتي الخاطئ: أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين ولا تحصل الإيمان المطلوب ولا تثبت بها وحدها عقيدة عند كثير من العلماء، والذين ذهبوا إلى أنها تفيد اليقين وتثبت العقيدة شرطوا في الدليل النقلي أن يكون قطعي الورود قطعي الدلالة"ا.هـ، وهو يقصِد بهذا الكلام المموه تمهيد الطريق لوضع قاعدته الجديدة وهي عدم العمل بالقرآن العظيم في الاعتقاديات بعد أن مهَّد لترك السنة بمقاله الخاطئ "شخصيات الرسول" حيث قسَّم فيه السنة إلى أقسام ليس للوحي دخل في معظمها، وجوَّز مخالفة الرسول فيها تبعاً للمصلحة، وبذلك سقط الكتاب

(1) ذكر العلامة الأُبيُّ في مواضع من شرح مسلم أن العمليات التي لا ترجع إلى الذات والصفات يصحُّ التمسك فيها بالآحاد انظر (ص: 103، جزء: 1) و(ص: 188، جزء: 6).

والسنة عن درجة الاحتجاج في كثير من مسائل الدين عند هذا المفتي المبتدع، وقوله: ولا بد أن يعمَّ العلم بالعقائد جميع الناس ولا يختص بطائفة دون أخرى، ومن مقتضيات هذا العلم أن لا يقع خلاف بين العلماء في ثبوتها أو نفيها، والعمليات المختلف فيها ليست من العقائد"ا.هـ، تمهيد آخر لإنكار جمهرة كبيرة من عقائد أهل السنة من عصر الصحابة وهلمَّ، وفيه مع هذا تجهيل لهم حيث أدرجوا في العقائد ما ليس منها، فإذا ضمَّ هذا التمهيد إلى ذلك نشأ عنهما إهدار جميع السمعيات وجانب من الإلهيات كوجوب اتصاف الله تعالى بأنه سميع بصير متكلم وغير ذلك مما يتوقف على الدليل النقلي، فبناءً على ما سبق لا يكون إنكار البعث الجسماني والجنة والنار كفراً وخروجاً عن الدين؛ لأن هذه الأشياء إنما تثبت بدليل نقلي وهو لا يفيد اليقين ولا يحصل الإيمان المطلوب، ولأن العلم بها لم يعمَّ جميع الناس لإنكار علماء الفلاسفة البعث وما بعده، وكذلك القول بقدم العالم أو بأن الله تعالى فاعل بالطبع أو العلة لا يكون خروجاً عن الدين أيضاً؛ لأنه لم يعمَّ العلم به جميع الناس على ما هو معروف من الخلاف فيه بين علماء المسلمين وعلماء الفلاسفة، وقِسْ على هذا ما أشبهه من المفاسد والضلالات التي فتح بابها هذا المبتدع الجاهل بما استقعده ومهده، وقد سبق المعتزلة إلى القول بأن الدليل النقلي لا يفيد اليقين مطلقاً، وانخدع بكلامهم طائفة من الأشعرية غير مدركين ما يلزم على هذا القول من الخطر العظيم، وتفطن الحشوية لذلك فقالوا: إن الدليل النقلي يفيد اليقين مطلقاً على النقيض مما ادعاه أولئِك، والقولان – وإن كانا باطلين– فأولهما أشد بطلاناً وأعظم على الدين ضرراً، والحق أن الدليل النقلي يفيد اليقين بانضمام قرائن، هذا مذهب الماتريدية وهو الذي حققه الإمام الرازي في (المحصول) والآمدي في (الأبكار) والقاضي ناصر الدين البيضاوي في (الطوالع) والأصفهاني في شرحها والتاج السبكي في (جمع الجوامع) والسعد في (شرح المقاصد) و(التلويح)، والسيد في (شرح المواقف) و(حواشي الطوالع) وغيرهم، ودلائله مستوفاة من مظانها من الكتب المذكورة وغيرها مع التوسع في إبطال دعوى المعتزلة، لكن لا بأس أن نشير إلى ذلك بشيء من

الإيجاز، فالمعتزلة يقولون: إن إفادة الدليل النقلي لليقين تتوقف على العلم بوضع الألفاظ وبإرادة معانيها منها، والعلم بالوضع يتوقف على نقل العربية لغة ونحواً وصرفاً، وهذه الثلاثة إنما تثبت بنقل الآحاد كالأصمعي والخليل وسيبويه وهو محتمل للخطأ والكذب، وعلى تقدير صحة الرواية يجوز الخطأ على العرب، فقد خُطئ امرؤ القيس في مواضع وهو من أكابر شعراء الجاهلية، والعلم بإرادة تلك المعاني يتوقف على عدم نقل الألفاظ عن معانيها المخصوصة التي كانت موضوعة بإزائها زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى معان أخرى وعدم الاشتراك والمجاز والإضمار والتخصيص والنسخ وعدم هذه الأمور ظني، فلا يحصل العلم بالوضع والإرادة، ولو حصل فإفادة اليقين تتوقف على العلم بعدم المعارض العقلي المحوج إلى تأويل الدليل النقلي، وعدم المعارض غير مجزوم به، هذا كل ما أبدوه لتأييد زعمهم لكنه لم يفدهم شيئاً، أما اللغة العربية فالحق كما قال الشوكاني أنها كلها منقولة بطريق التواتر؛ لأن المشتغلين بنقلها في كل عصر عددٌ يمتنع تواطؤهم على الكذب والخطأ كما لا يخفى على من له إلمام بأحوال علماء اللغة العربية، وتوهم اقتصار نقلها على الأصمعي والخليل وسيبويه قصور فيمن توهمه، وما أورده صاحب (المحصول) من الإشكالات على نقل اللغة بالتواتر – مع كونه أجاب عنه– من قبيل التشكيك في الضروريات، وقد اختار بعد أن أورد إشكالاً على نقل الآحاد أيضاً أن اللغة والنحو والتصريف ينقسم إلى قسمين: متواترٌ يفيد العلم الضروري بأن هذا اللفظ موضع لهذا المعنى، وآحادٌ يفيد الظن، قال: "وأكثر ألفاظ القرآن ونحوه وتصريفه من القسم الأول، والثاني فيه قليل جداً فلا يتمسك به في القطعيات ويتمسك به في الظنيات"ا.هـ، وتجويز الخطأ على العرب مبالغة في المكابرة، وهو مع هذا يستلزم وقوع الخطأ في القرآن تبعاً لخطأ العرب في لغتهم!!، وفي هذا من الكفر والتهافت ما لا يخفى، والأمور المذكورة – وتعرف بالاحتمالات العشر– لا يتأتى دخولها في كل دليل نقلي كما هو ظاهر، إذ من الأدلة ما لا يقبل التخصيص أو النسخ قطعاً لكونه خاصاً أو خبراً محضاً، على أن القرينة إذا انضمت إلى الدليل تفيد اليقين بنفي كل احتمال،

ومما يجب التنبيه عليه أن التوسع في الاحتمالات العشر على النحو الموجود في كتب المتأخرين بدعة قصد بها صرف النصوص عن معانيها المعروفة حتى لا يبقى منها نصٌّ سالمٌ من تحريف أو تلاعب يسمى تأويلاً كما نرى اليوم هذا المفتي وأمثاله من الجهلة المبتدعين يتخلصون من نصوص الكتاب والسنة بدعوى الاحتمالات والتأويلات، والأئمة المتقدمون لم يعرفوا شيئاً من هذا، بل قرروا أن الخاص وما في معناه يدل على معناه دلالة قطعية؛ لأن الغرض من الوضع الدلالة عند الإطلاق وإلا لم يكن للوضع فائدة، قالوا: واحتمال المجاز ونحوه لا يؤثر في قطعية الدلالة بشيء؛ لأنه ليس احتمالاً ناشئاً عن دليل فلا اعتداد به، والمعارض العقلي لا يتصور هنا، إذ لا طريق للعقل في المسائل الشرعية، على أن الحق كما قال السعد في (شرح المقاصد): "إن إفادة النقلية اليقين تتوقف على عدم العلم بالمعارض لا على العلم بعدمه، إذ كثيراً ما يحصل اليقين من الدليل ولا يخطر المعارض بالبال إثباتاً أو نفياً فضلاً عن العلم بعدمه، فالمراد بقولهم: إن إفادتها اليقين تتوقف على العلم بعدمه أنها تكون بحيث لو لاحظ العقل المعارض جزم بعدمه"ا.هـ، وفرض وجود معارض عقلي من الافتراضات الوهمية التي لا يمكن تحققها أبداً؛ لأن الأمور الشرعية البحتة لا دخل للعقل فيها بأكثر من أنها ممكنة جائزة، ولأن ما أتى في الكتاب والسنة لا يخلو من أحد وجهين: إما أمور اقتضى العقل وجوبها كوحدانية الله وتنزهه عن جميع النقائض واتصافه بجميع الكمالات، وصدق الرسل وعصمتهم من الخطأ في التبليغ وما إلى ذلك، وإما أمور حكم العقل بجوازها كالسمعيات، ومن المحال أن يوجد معارض عقلي لأمر دلَّ العقل على وجوبه أو جوازه، ويجب لهذه المناسبة أن نبين انتفاء الأمور المذكورة في مسألتنا فنقول: تقدم في أول الكتاب تواتر نزول عيسى عليه السلام وبيان الجمع الكثير الذين رووه خلفاً عن سلف وطبقة بعد طبقة، والعلم حاصل بأن لفظ عيسى ابن مريم علمٌ على الرسول الذي بعثه الله إلى بني إسرائيل وأنزل عليه الإنجيل إلى آخر ما جاء عنه في القرآن مما يفيد القطع واليقين بأن هذا الاسم لم يدخله نقل ولا اشتراك كالحال في أسماء الأنبياء والرسل الموجودة في القرآن

العظيم، ولا يتصور دخول النسخ هنا أبداً، قال الزركشي في (البحر): "إن كان مدلول الخبر مما لا يمكن تغيره بأن لا يقع إلا على وجه واحد كصفات الله تعالى، وخبر ما كان من الأنبياء والأمم، وما يكون من الساعة وآياتها كخروج الدجال فلا يجوز نسخه بالاتفاق كما قاله أبو إسحاق المروزي وابن برهان في (الأوسط)؛ لأنه يفضي إلى الكذب"ا.هـ، والتخصيص منتفٍ يقيناً أيضاً، إذ ليس في اللفظ عموم يحتمله، وأما المجاز والاضمار فيبطِل احتمالها ألفاظ الحديث الكثيرة المصرحة بأن عيسى ابن مريم ينزل من السماء بين ملكين، وأنه يصلي مؤتماً بإمام المسلمين، وأنه يحج ويعتمر ويزور القبر النبوي، ويقتل الدجال ويجاهد الكفار ويتولى الخلافة العظمي، وينزل عليه جبريل عليه السلام، ولما أراد عمر رضي الله عنه أن يقتل ابن صياد لظنه أنه الدجال قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم ﴾، أفبعد هذه الصراحة يزعم أن في اللفظ مجازاً؟!!، تالله إن هذا الزعم لهو منتهى الوقاحة!، أما المعارض العقلي فلا يصور هنا كما بُيِّن آنفاً، كيف والعقل قاضٍ بجواز هذا الأمر جازم بإمكانه؟!!، فتبين أن خبر نزول عيسى عليه السلام يقيني من جميع جهاته: يقيني الورود يقيني الدلالة يقيني الإرادة، ومن هنا تدرك أن تصريح الحافظ السيوطي بكفر منكر نزول عيسى عليه السلام لم يكن تساهلاً أو إسرافاً كما ظنَّ المتساهلون، ولكنه مبنيٌّ على أساس من العلم متين، وإن عذر الجاهل بعدم علمه فما عذر هذا المبتدع المتعنت بعد أن أقيم عليه الدليل ووضحت له السبيل!، ومن يدري؟!، فلعل عذره أن قلبه المريض لم يطمئن، ونفسه الخبيثة لم تذعن، وهو إنما يستمد العقيدة من قلبه وهواه، أما زعمه أن العمليات المختلف فيها ليست من العقائد فزعم مستحدث اضطره إلى استحداثه حب الإصرار على إنكار نزول عيسى والدجال وسائر ما لا يوافق المزاج، ولم يسبق إلى هذا الزعم أحد من علماء الكلام وغيرهم، كيف والكتب المؤلفة في العقائد – من جميع الفرق– إنما وضعت للرد على المخالفين؟، ثم تكلم على الآيات المتعلقة بعيسى عليه السلام ونفى أن تكون نصاً في نزوله، لكنه لم يفهم معنى النص، ولا فهم كلامنا، فخبط

خبط عشواء كعادته، وقد تقرر في الأصول أن الظاهر إذا انضمت إليه قرائن صار نصاً، كما تقرر أن الاحتمال الضعيف أو الباطل الذي لم يعضده دليل لا يؤثر في نصوصية اللفظ، فعلى أساس هذا تكلمتُ على الآيات وبينت دلالتها على نزول عيسى نصاً، وأوردت كلام ابن جرير وأبي حيان وابن كثير وغيرهم استئناساً لا استدلالاً، وأبطلت قول من خالفهم، فما زاد في رده على أن كرر الاحتمال الباطل وأيده بالقول الضعيف فلم يصنع شيئاً، وطريقة الرد العلمي في هذه المسألة تكون بأحد أمرين: إما بأن يبطل ما تقرر في الأصول مما بنيت عليه كلامي، وإما أن يسلمه ويبطل القرائن التي ذكرتها معينة للمراد من الآيات، وغير هذا عبث لا يعنينا تتبعه، ثم الذين استدل بكلامهم مصرحون بنزول عيسى مؤمنون به، فما الذي جعل كلامهم حجة في شيء دون شيء؟!، ثم تكلم عن السنة وثبوت العقيدة فأعاد ما ذكره من قبل أن حديث الآحاد يفيد الظن وأنه لا يفيد عقيدة بالإجماع وغير ذلك مما سبق أن دللنا على بطلانه، ونجده ينقل كلام الحافظ في (النخبة) بواسطة مسلم الثبوت، وذلك دليل على اطلاعه وتحديه في النقل!!، ثم ذكر التواتر وصعَّب شروطه ما شاء، وذكر أن المتأخرين أسرفوا في وصف الأحاديث بالتواتر إلى آخر ما قال مما يعذر بجهله له، لكن يلام أشد لوم على التهجم فيه لقوله تعالى: ﴿ وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾(الإسراء: من الآية36)، ولا يعنينا مما هذر به إلا كلام ابن الصلاح وهو لا يرد علينا لأمور:

أحدها: أنه غير مسلم فقد رده الحافظ العراقي في نكته عليه وذكر أمثلة كثيرة للمتواتر، وكذا رده الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة) وقال: "إنه نشأ عن قلة الاطلاع على الطرق ومعرفة أحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقاً"، قال: "ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقاً وغرباً المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على

الكذب أفاد العلم اليقيني بصحته النسبية ومثل ذلك في الكتب المشهورة كثير"ا.هـ، وقال الحافظ السيوطي في مبحث المتواتر من ألفيته:

وبعضهم قد ادعى فيه العدم وبعضهم عزته وهو وهم

بل الصواب أنه كثير وفيه لي مؤلف نضير

والمؤلف الذي أشار إليه اسمه (الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)، ذكر فيه عشرة أحاديث ومائة حديث، وألف العلامة النسابة ختام المحدثين بمصر السيد محمد مرتضى الزبيدي رسالة سماها (لقط اللآلي المتناثرة) ذكر فيها سبعين حديثاً لخصها من (الأزهار)، وألَّف العلامة المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني كتاب (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) ذكر فيه نحو ثلاثمائة حديث، ولشقيقنا العلامة المحدث السيد أحمد كتاب (الإلمام بما تواتر من حديثه عليه السلام) وهو أوسع كتاب في هذا الباب، رتبه على أربعة أقسام:

قسمٌ منها للكلام على الأحاديث التي ادعى بعض الناس أنها متواترة مع أنها لم تستكمل شروط التواتر، والمقصود أن دعوى قلة التواتر أو عدمه غير مسلمة.

ثانيها: ولو سلمنا أن كلام ابن الصلاح صحيح فهو إنما أراد به التواتر اللفظي بدليل تمثيله بحديث: «من كذب عليَّ»؛ ولأنه المفهوم عند الإطلاق، ولم يُرِد بكلامه المتواتر المعنوي، وحديث نزول عيسى منه اللفظي.

ثالثها: ولو سلمنا أنه أراد اللفظي والمعنوي معاً فهو إنما ادعى القلة، فليكن حديث نزول عيسى عليه السلام من القليل الذي أقر بوجوده إلى أن يثبت عنه أنه نفى تواتر هذا الحديث بخصوصه، ودون ثبوت هذا عنه خرط القتاد، ولو سلمنا ذلك فيكون كلام الحفاظ الذين أثبتوا تواتره مقدماً على نفيه وجوباً لأمرين:

فالأول: أن المثبِت مقدم على النافي كما تقرر في علم الأصول؛ لأن المثبِت معه زيادة علم، ولهذا يقول ابن تيمية: "إن أكثر الجهل إنما يقع في النفي لا في الإثبات؛ لأن إحاطة الإنسان بما يثبته أيسر من إحاطته بما ينفيه"، انظر اقتضاء الصراط المستقيم.

والثاني: أن الواحد أقرب إلى الخطأ والغلط من الجمع؛ لأن في تضافر الآراء وتوافق الأقوال من القوة ما ليس في الرأي الواحد المنفرد، هذا أمر واضح لا يحتاج إلى استدلال، ولهذا مع ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام: ﴿ إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ﴾ وفي حديث آخر: ﴿ يد الله على الجماعة، فاتبعوا السواد الأعظم، فإنه من شذ شذ في النار ﴾، عُدَّ اتفاق مجتهدي الأمة في أي عصر حجة شرعية يجب اتباعها ولا تجوز مخالفتها كما بُيِّن في محله وستأتي الإشارة إلى شيء منه بحول الله، أما دعوى ذلك المبتدع أن المتأخرين أسرفوا في وصف الأحاديث بالتواتر فيسأل عنها ما يريد بالمتأخرين؟، إن أراد المتأخرين من غير أهل الحديث فلا عبرة بكلامهم، وإن أراد المحدثين فهو كذب لا يحتاج إلى بيان، فأهل الحديث أشد الناس احتياطاً في الأحاديث كما هو معلوم، قال ابن دقيق العيد في (الاقتراح): "إنهم زادوا في حدِّ الصحيح شرط السلامة من الشذوذ والعلة، وفيه نظر على مقتضى نظر الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون لا تجري على أصول الفقهاء"ا.هـ، فهم كما ترى أكثر تحرياً، وما أجدرهم بذلك لأنهم يتحملون مسؤولية الرواية عن صاحب الشرع وهو أمر خطير جداً، ولو ذهبنا نعد الأحاديث التي صرحوا بضعفها أو بحسنها فقط مع تعدد طرقها ورواتها بحيث تبلغ العشرين وتزيد لطال الحال، واقرأ طرق أحاديث ﴿ من حفظ على أمتي أربعين حديثاً ﴾ و﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ و﴿ تخليل اللحية في الوضوء ﴾، ثم انظر ماذا قال عنها أهل الحديث؟، على أن الذين صرحوا بتواتر حديث نزول عيسى عليه السلام متقدمو أئمة الحديث كابن جرير والإبري، كما صرح بالتواتر أيضاً من المتأخرين من يعزُّ وجود مثله بين كثير من المتقدمين في سعة الاطلاع وشدة البحث والتحري وهو الحافظ ابن حجر الذي يقول في (التلخيص الحبير) متعقباً قول أبي إسماعيل الهروي إنه كتب حديث: ﴿ إنما الأعمال بالنيات ﴾ عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد ما نصه: "تتبعته – يعني الحديث– من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين

طريقاً"ا.هـ، وذكر في (الفتح): "أنه ما من حديث ذكر المتقدمون له طرقاً إلا زاد عليها طريقاً أو أكثر إلا هذا الحديث – يعني حديث: ﴿ الأعمال بالنيات ﴾"، فمثل هذا الحافظ إذا حكم بصحة حديث أو تواتره لم يكن مسرفاً، بل المسرف من يصفه بذلك، ثم ذكر المبتدع "أن القائمين بالترغيب والترهيب ونقل الملاحم والفتن وغرائب الأخبار لهم أثر عظيم في خلع أوصاف الشهرة والتواتر على أنواع خاصة من الأحاديث التي ليست بمشهورة ولا متواترة بل ربما كانت غير صحيحة" ا.هـ، وهذا كذب يتبين بوجوه:

الأول: أن علماء الحديث قرروا جواز التساهل في الأسانيد ورواية ما سوى الموضوع في باب المواعظ والقصص وما إليها كما نقل المبتدع نفسه، فلم يكن للقائمين بالترغيب والترهيب حاجة والحالة هذه إلى وصف الأحاديث بالشهرة أو التواتر؛ لأن لهم في الضعيف بل الحسن والصحيح مجالاً واسعاً.

الثاني: أن القائمين بالترغيب والترهيب غرضهم ترقيق قلوب العامة، وذلك لا يتوقف على صحة الحديث فضلاً عن شهرته أو تواتره؛ لأن العامة لا تعرف ألقاب الحديث الاصطلاحية ولا تهمها معرفتها.

الثالث: أن أغلب القائمين بالترغيب والترهيب جاهلون بعلوم الحديث وقواعده، والعالم منهم لا يعتني بذلك في مجالس وعظه وترغيبه لما مرَّ آنفاً، وهذا أبو الفرج ابن الجوزي حافظ بغداد وواعظها الفذ تجده لا يعنى في كتبه الوعظية بتصحيح حديث أو تحسينه بل يكتفي بقوله: "روى كذا" أو "ورد في الأثر" أو "جاء في الخبر"، ونحو ذلك على حين تجده في كتبه العلمية كـ "الموضوعات" يسند الحديث ويحقق الكلام عليه ويوفيه حقه من البحث حتى ليخيلُ إليك أن المتكلم شخصان، والحاصل أن أحداً من القائمين بالترغيب لم ينص على صحة حديث فضلاً عن استفاضته أو تواتره، ولو سُلم أن أحداً منهم نصَّ على ذلك فالحفاظ لا يقلدونه في قوله، كيف وهم يحذرون من أكاذيب القُصاص والوعاظ كما يعلم من كتاب (تلبيس إبليس) لابن الجوزي و(الباعث على الخلاص من أكاذيب القصاص)

للحافظ العراقي و(تحذير الخواص من أكاذيب القصاص) للحافظ السيوطي، حتى إن مما يثير الدهشة عندهم أن يكون القاص يتقن حفظ الحديث، فقد ثبت عن حماد بن سلمة أنه قال: كنت أسمع أن القصاص لا يحفظون الحديث، فكنت أقلب على ثابت الأحاديث، أجعل أنساً لابن أبي ليلي وأجعل ابن أبي ليلي لأنس، أشوشها عليه فيجيء بها على الاستواء، ولو سُلم أن أحداً من الحفاظ قلدَّ واعظاً في تصحيح حديث – إن صححه– فحديث نزول عيسى عليه السلام خاصة لم ينص على تواتره واعظ ولا قلده فيه حافظ، فظهر أن ما زعمه المبتدع من أسباب وصف الأحاديث بالتواتر فرية ما فيها مرية، والعجيب منه أنه ذيَّل كلامه السابق بحاشية صغيرة قال فيها ما نصه: "وقد روي عن الإمام أحمد أنه قال: أربعة أحاديث تدور بين الناس في الأسواق ولا أصل لها ... الخ"ا.هـ، ولم يذكر بقية الكلام ونحن نذكرها وهي: "من بشرني بخروج آذار بشرته بالجنة، ومن آذى ذمياً فأنا خصمه يوم القيامة، ويوم نحركم يوم صومكم، وللسائل حق وإن جاء على فرس"، هذا تتمة ما روى الإمام أحمد ولا علاقة له بموضوعنا كما هو ظاهر، فلا أدري لم ذكره المبتدع[1]؟!! ثم إن هذا الكلام لا يصح عن الإمام أحمد كما قال الحافظ العراقي؛ لأن حديث: ﴿ للسائل حقٌّ وإن جاء على فرس ﴾ رواه الإمام أحمد نفسه في (مسنده) عن الحسين بن علي عليهما السلام مرفوعاً بإسناد جيد، وله طرقٌ عن عليٍّ وابن عباس والهرماس بن زياد، وحديث: ﴿ من آذى ذمياً ﴾ رواه الخطيب في (التاريخ) عن ابن مسعود وقال: منكر، والحمل فيه عندي على العباس بن أحمد المذكور؛ لأنه غير ثقة، لكن روى أبو داود والبيهقي عن صفوان بن مسلم عن ثلاثين من أبناء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن آبائهم دِنْيَةً عن

(1) يظهر لي أنه أراد قول الميموني سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصل المغازي والملاحم والتفاسير. هذا ما قصده المبتدع ولكن العبارة تصحفت عليه. ومع ذلك فليست هذه الكلمة على إطلاقها قال الخطيب الحافظ: "هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها وزيادات القصاص فيها"ا.هـ. وانظر بقية كلامه في كتاب الجامع ونزول عيسى ليس مراداً هنا جزماً لأنه متواتر ومخرج في الصحاح ومذكور في جملة عقائد السلف كما سبق في كلام الإمام أحمد نفسه وأبي الحسن الأشعري وغيرهما.

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ ألا من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة ﴾ سكت عليه أبو داود، أما حديث: "من بشرني بخروج آذار" فلا أصل له، نبَّه عليه ابن الجوزي في (الموضوعات)، وكذلك حديث: "يوم صومكم يوم نحركم"، قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم إمام المالكية في وقته: "هو من حديث الكذابين"، ثم قال المبتدع: "بقي بعد هذا أمر لا بد من تقريره وهو أن تلك الأحاديث كيفما كانت ليست من قبيل المحكم الذي لا يحتمل التأويل حتى تكون قطعية، فقد تناولتها أفهام العلماء قديماً وحديثاً ولم يجدوا مانعاً من تأويلها"ا.هـ، وأقول: هذا آخر سهم في جعبته، وهو أشد ضربة وجهها الباطنية والملاحدة إلى الإسلام للقضاء عليه، لكن لن ينالوا مرادهم منه بحول الله ما دام للإسلام عرق ينبض وحماة يذبون عنه، يدفعون عنه غائلة العاقين له والخارجين عليه، وأكثر الناس استعمالاً لسلاح التأويل طائفتا البهائية والقاديانية، ثم شرذمة من دعاة الإصلاح مثل الشيخ محمد عبده وتلميذه الشيخ رشيد، ثم يأتي المبتدع في مؤخرة القطار يردد الصدى ويعيد النغمة ويوقظ الفتنة بعد نومها!

أما البهائية فهي وليدة من ولائد الباطنية، تغذت من ديانات وآراء فلسفية ونزعات سياسية، ثم اخترع لها مؤسِّسُوها صوراً من الباطل وصاروا يزعمون أنها وحيٌ سماوي، ودعوى الباطنية تقوم على إبطال الشريعة الإسلامية بتأويل نصوصها وأحكامها وصرفها عن معانيها المعروفة في اللغة والشرع إلى معان فاسدة يدعون أنها المقصودة، وقد بيّن السيد في (شرح المواقف) أصل نشأة هذه الدعوى وسببها وأن طائفة من المجوس هم الذين أنشأوها، ولأبي بكر ابن العربي مع بعض زعماء الباطنية مناظرات ذكرها في كتاب (القواصم والعواصم)، كما أن أبا العباس ابن تيمية ردَّ عليهم في كثير من مؤلفاته منها رسالة خاصة سماها (بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد)، ومن رأى كتب البهائية أو البابية وقرأ ما تسلكه من تحريف النصوص وجدها كما قلنا وليدة

الباطنية ودسيسة متفرعة عنها، وفي كتاب (الدرر البهية) لأحد دعاتهم أبي الفضل الجرفادقاني من هذا التحريف العجب العجاب يطول بي الكلام إن نقلته، لكني آثرت أن أنقل القاعدة الكلية التي هي أساس نحلتهم، أورد الجرفادقاني في كتابه المذكور قوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾(يونس: من الآية39)، وقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ (الأعراف: من الآية53)، ثم قال: "ليس المراد من تأويل آيات القرآن معانيها الظاهرية ومفاهيمها اللغوية، بل المراد المعاني الخفية التي أطلق عليها الألفاظ على سبيل الكناية والتشبيه والاستعارة"، وقال بعد هذيان من هذا القبيل: "وفي نفس الكتب السماوية تصريحات بأن تأويل آياتها إلى معانيها الأصلية المقصودة لا تظهر إلا في اليوم الآخر – يعني يوم القيامة– ومجيء مظهر أمر الله وإشراق آفاق الأرض ببهاء وجه الله"، قال: "ولذلك جاءت تفاسير العلماء من لدن نزول التوراة إلى نزول البيان – هو كتاب وضعه ميرزا علي محمد الملقب بالباب– تافهة باردة عقيمة جامدة بل مضلة مبعدة محرفة مفسدة!!"، هذا هو الأساس الخطير الذي وضعوه لهدم الشريعة، وهو أخطر مكيدة دبرت للإسلام؛ لأنهم يقولون نحن نؤمن بالقرآن وبأنه حق، لكنه مؤول فليس المراد بالصلاة والصيام والزكاة والبعث والجنة والنار وغيرها المعاني الظاهرة التي يفهمها العامة، بل المراد معاني خفية رمز إليها بهذه الألفاظ على سبيل الكناية، ثم يذكرونها بما يتفق وأهواءهم، وأما القاديانية فهي تتفق مع البهائية في تأويل النصوص وتحريفها، وإن كانت تختلف معها في مسائل كثيرة كما يعلم من مراجعة كتبها، ومؤسسها غلام أحمد القادياني كان يدعي أنه نبي ورسول ويؤول قوله تعالى: ﴿ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾(الأحزاب: من الآية40)، ويدعي أنه أفضل من عيسى عليه الصلاة والسلام، ويزعم خرافات وأكاذيب يطول تتبعها، وقد قام علماء الهند جزاهم الله خيراً وأكثر أمثالهم ضد هذا الدعيّ الكذاب وردوا عليه وبالغوا في تفنيد كذبه رغم مضايقة السلطة البريطانية لهم وتأييدها له بحيث كانت تبعث معه رجالاً من الشرطة يحمونه من المسلمين إذ ذهب

لمحاضرة أو مناظرة كما هو معلوم من ترجمته، وليس غرضنا أن نفيض في بيان هاتين الطائفتين وفساد طريقتهما، فقد ألفت في ذلك كتب خاصة، وإنما غرضنا أن نقول: "إن كل فسوق ومروق وكفر وضلال وزندقة وإلحاد منشؤها التأويل، فاستعرض أحوال الدعاة من متألهين ومتنبئين ومتمهدين ثم أنظر أرباب الفرق من معتزلة ومرجئة وقرامطة وباطنية وغيرهم تجد الباب الذي دخلوا منه جميعاً التأويل وإن اختلفوا في النزعات والأهواء والأغراض والميول، ولذا كان أهل السنة موفقين كل التوفيق حين ضيقوا دائرة التأويل وجعلوه مقصوراً على حالة الضرورة لا يتعداها لأنه بمثابة الرخصة، وقرروا أن كل ما جاز في العقل وورد بوقوعه السمع وجب حمله على ظاهره كما نصَّ عليه الإمام ابن المنير في الكلام على سورة الحديد من (الانتصاف)، والعلامة السنوسي في شرح الكبرى، وهي قاعدة إجماعية مسلَّمة بين أهل الحق كما يؤخذ من كلام القاضي أبي بكر ابن العربي في (الأحكام)، والقاضي عياض في مواضع من (الشفا) و(شرح مسلم)، والنووي في (شرح مسلم)، وابن حجر في (فتح الباري) وغيرهم، ولولا هذه القاعدة لما صحَّ الإيمان بالمعجزات ولا بشيء من السمعيات"، وقول المبتدع: "وقد جاء في (شرح المقاصد) بعد أن قرر مؤلفها أن جميع أحاديث أشراط الساعة آحادية ما نصُّه: "ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة"ا.هـ، يشتمل على خطأ وخيانة وجهل، أما الخطأ فاعتماده على تقرير صاحب المقاصد آحادية أحاديث أشراط الساعة مع أن إثبات التواتر والآحاد والصحة والضعف يُرجع فيه إلى أهل الحديث أرباب الشأن كما قال الحافظ العراقي:

فـــاعن بـــه ولا تخـــض بـــالظن ولا تقلـــد غـــير أهـــل الفـــن

وأكثر الأغلاط إنما تأتي من قبل تكلم الشخص في غير فنه، وشواهد ذلك كثيرة، وما بالعهد من قدم، فهذا المبتدع لَّا تسور على ما لا يحسنه وتكلم فيما لا يعلمه أتى بما يضحك الثكلى وهو لا يشعر.

وأما بالخيانة فحذفه من الكلام المنقول جملة هي محل الفائدة وعليها ينبني الكلام، وذلك أن السعد قال في شرح المقاصد: "وبالجملة فالأحاديث في هذا الباب كثيرة، رواها العدول الثقات، وصححها المحدثون الأثبات، ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند أهل الشريعة؛ لأن المعاني المذكورة أمور ممكنة عقلاً، وزعمت الفلاسفة أن طلوع الشمس من مغربها مما يجب تأويله بانعكاس الأمور" إلى آخر ما ذكره السعد، فإذا قابلته بما نقله عنه المبتدع وجدته يشتمل على عدة خيانات:

إحداها: حذف صدر كلام السعد الذي يقول فيه: "إن أحاديث الأشراط كثيرة رواها العدول الثقات وصححها المحدثون الأثبات"، ولا شك أن لفظ (كثيرة) يصدق بأنها متواترة أو مشهورة على الأقل يضم إلى هذا تصريحه بأنها صحيحة، ومعنى هذا أن دعوى المبتدع ضعفها واضطرابها كذبٌ بنصِّ من يحتج بكلامه.

ثانيها: حذف قول السعد: "لأن المعاني المذكورة أمور ممكنة عقلاً" مع أن هذه الجملة هي محل الفائدة؛ لأن السعد أشار بها إلى القاعدة السابقة التي بني عليها الإيمان بسائر السمعيات كما تقدم.

ثالثتها: حذف قول السعد: "وزعمت الفلاسفة ... الخ" لإيهام القراء أن المؤولين علماء من المسلمين وأن السعد راضٍ عن التأويل مجوزٌ له، مع أن الأمر بالعكس، ولو أن المبتدع كان محقاً لم يكن في حاجةٍ إلى استعمال هذه الخيانات المزرية، وفي الحديث الصحيح ﴿ كل خلة يطبع عليها المؤمن ليس الخيانة والكذب ﴾.

وأما الجهل ففهمه من قول السعد: "ولا يمتنع حملها على ظواهرها عند علماء الشريعة"، الامتناع الشرعي وتفريعه عليه بقوله: "ومن ذلك نرى أن السعد لا يقرر وجوب حملها على ظواهرها حتى تكون من قطعي الدلالة الذي يمتنع تأويله، وإنما يقرر بصريح العبارة أنه لا مانع من حملها على ظواهرها، فيعطي بذلك حق التأويل لمن انقدح في قلبه سببٌ للتأويل"ا.هـ، وهو فهم مضحك وصاحبه في حاجة شديدة إلى تعلم مبادئ من علم المنطق وعلم الكلام

ومعرفة اصطلاحات أهلهما حتى يستعد لفهم كلام السعد وأمثاله من العلماء، وما أشبه فهمه هذا بفهم شيخ سأله تلميذه عن قول المناطقة: "كلما كان الإنسان ناطقاً فالحمار ناهق" إنها شرطية اتفاقية لم سموها كذلك؟، فأجابه الشيخ: "لأنه اتفق أن إنساناً نطق وحماراً بالقرب منه نهق!!"، وبعد فإن السعد وغيره من العلماء يقصدون بالعبارة المذكورة عدم الامتناع العقلي ويبنون عليه وجوب اعتقاد ما دلَّ عليه الدليل السمعي، فقول السعد: "لا يمتنع حملها على ظواهرها" أي عقلاً بدليل قوله: "لأن المعاني المذكورة أمور ممكنة عقلاً"، وتارة يقول هو أو غيره: "هذه أمور جائزة" أي عقلاً، فيجب اعتقادها شرعاً لورود السمع بها، وهذه التعبيرات معروفة لعلماء الكلام متداولة بينهم لا تخفى على من عرف مرامي كلامهم وخبر اصطلاحاتهم، ومن الدليل على أن السعد لم يُرد الامتناع الشرعي تعليله بالإمكان العقلي، ولا شك أن عدم الامتناع الشرعي لا يعلل إلا بتجويز شرعي إذ هو المناسب، أما الإمكان العقلي فلا يناسبه لأمرين:

الأول: أن الشرعي هو ما استفيد من الشرع لا من غيره.

الثاني: أن الإمكان العقلي لا يستلزم الجواز الشرعي؛ لأنه أعمُّ منه، فكم من أمر ممكن عقلاً ممتنع شرعاً، ولم يكن يدور بخلدنا أن نقف من المبتدع موقف المعلم نصلح له أخطاءً يترفع عن الوقوع فيها من عرف شيئاً من إيساغوجي وصغرى السنوسي، لكن من ادعى ما ليس فيه كذَّبته شواهد الامتحان!، وقوله: "ولا شك أن هذا منه لم يكن إلا لأنه يعتقد كما يعتقد سائر العلماء الذين يعرفون الفرق بين ما يقبل التأويل وما لا يقبله، أن ما تدل عليه ألفاظ تلك الأحاديث ليس عقيدة يجب الإيمان بها، فمن أداه نظره إلى أن يؤمن بظاهرها فله ذلك، ومن أداه نظره إلى تأويلها فله ذلك شأن كل ظني في دلالته"ا.هـ جهلٌ مبنيٌّ على جهل وإراءةٌ للسعد ما لم ير، وتقويل له ما لم يقل، فعبارة السعد التي دلس فيها المبتدع صريحةٌ في أن الإيمان بأشراط للساعة واجبٌ لورودها في الأحاديث الكثيرة التي رواها العدول الثقات، وصححها المحدثون الأثبات، مع أن الأشراط أمور ممكنة عقلاً لا يمتنع حملها على

ظواهرها أي لا يلزم منه محال عقلي حتى تحتاج إلى التأويل، وكذلك عبارته في (شرح العقائد النسفية)، وعبارة غيره من العلماء في كتب العقائد، وقد ذكرنا منها في هذا الكتاب ما فيه كفاية، ومما اشتمل عليه كلام المبتدع من الجهل غير ما سبق تخييره في العقيدة بين الإيمان بها وعدمه، وبين تأويلها وعدمه، وسبق منه محاولة جعل الخلاف في العقائد كالخلاف في الفروع لا إثم فيه ولا فسوق، وكل هذا جهلٌ وضلالٌ ومروقٌ كما يعلم من مراجعة كتب العقائد وغيرها، ثم ننتقل إلى الكلام على تأويل نزول عيسى عليه السلام ونبين ما فيه بعد أن نمهد لذلك بقواعد تنير السبيل وتهدي الحائر:

القاعدة الأولى: التمسك بظاهر الكتاب والسنة فرضٌ لازمٌ لا مفر منه ولا محيض؛ لأن الله تعبدنا بهما وألزمنا اتباعهما، وهذا أمرٌ لا يحتاج إلى بيان؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة.

القاعدة الثانية: يصح العدول عن ظاهرهما وارتكاب التأويل إذا وجد المانع وتحقق الشرط، والمانع أحد أمور ثلاثة: **الأولى**: معارض عقلي، ونعني به أن يخالف ظاهر اللفظ قضية عقلية مسلمة لا تختلف فيها العقول، أما أن يقصر إدراك الشخص عن فهم اللفظ فيحكم بمخالفته للعقل فهذا لا يجوز، بل الواجب على الشخص في هذه الحالة أن يتهم عقله وإدراكه، يقول الإمام الغزالي في (قانون التأويل): "وليعلم أن العالم الذي يدعي الاطلاع على مراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع ذلك – أي الظواهر المشكلة– فدعواه لقصور عقله لا لوفوره"ا.هـ، وأكثر أخطاء الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد في تأويل الآيات وردِّ الأحاديث كانت من هذا القبيل؛ لأنهما كانا واثقين بعقلهما مزكيين له تمام التزكية، ولم يخطر على بالهما قط أن عقلهما لا بد أن يقصر عن فهم مراد الله ورسوله في كثير من المسائل كما هو شأن العقل البشري، **الثاني**: وجود معارض نقلي أقوى من الظاهر أو مساوٍ له في القوة، **الثالث**: وجود قرينة تمنع من إرادة الظاهر، كأن يكون في الكلام قرينة على إرادة المجاز، وأما الشرط فهو أن يتعذر الجمع إذا وجد التعارض، فإن أمكن الجمع بوجه من الوجوه وجب المصير إليه.

القاعدة الثالثة: التأويل صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يحتمله بدليل، إن شئت قلت: حمل الظاهر على المحتمل المرجوح بدليل يصيره راجحاً، وهذا هو التأويل الصحيح، ثم لا بد أن يكون الدليل أرجح من الظاهر، فإن كان دونه أو مساوياً فالتأويل فاسد، أما إذا لم يكن دليلٌ فهو حينئذ لعبٌ لا تأويل، قال ابن برهان: "باب التأويل أنفع كتب الأصول وأجلها، ولم يزل الزال إلا بالتأويل الفاسد"ا.هـ، ومحل الفائدة من هذه القاعدة أن التأويل لا يقدِم الشخص عليه إلا بدليل أرجح كما علم.

القاعدة الرابعة: النص لا يقبل التأويل؛ لأنه قطعي في معناه، وكذلك الظواهر إذا تعددت وتواردت على إفادة معنى صارت قطعية فيه فلا تقبل التأويل؛ لأن في اجتماعها وتضافرها من القوة ما ليس في انفراد واحد منها، ألا ترى أن خبر الآحاد يفيد الظن، فإذا انضمت إليه قرائن أو تعددت طرقه حتى تواتر أفاد اليقين.

القاعدة الخامسة: قال أبو العباس ابن تيمية: "إن كلاًّ من الدليل النقلي والعقلي إما قطعي وإما غير قطعي، فالقطعيان لا يمكن أن يتعارضا حتى نرجح أحدهما على الآخر، وإذا تعارض ظنيٌّ من كل منهما مع قطعي وجب ترجيح القطعي مطلقاً، وإذا تعارض ظنيٌّ مع ظنيٍّ من كل منهما رجحنا المنقول على المعقول؛ لأن ما ندركه بغلبة الظن مع كلام الله ورسوله أولى بالإتباع مما ندركه بغلبة الظن من نظرياتنا العقلية التي يكثر فيها الخطأ جداً"ا.هـ.

إذا تمهدت هذه القواعد فنقول: نزول عيسى عليه السلام مجمعٌ عليه بين علماء السنة كما تقدم، والذين أولوه هم – مع كونهم مبتدعين وفيهم كفرة– متلاعبون مبطلون؛ لأن نزول عيسى عليه السلام أمر جائز في القدرة لم يدع أحدٌ ولن يدعي أنه محال إلا من لا عقل له، وبهذا بطل أن يكون له معارض عقلي، وأما المعارض النقلي فربما يتوهم أنه موجود، وهو النصوص الدالة على انقطاع النبوة، وأنه لا نبي بعد نبينا عليه الصلاة والسلام، ولكن الجمع ممكنٌ ذكره القاضي عياض في كلامه المنقول صدر الكتاب كما ذكره غيره، وحاصل الجمع أن عيسى عليه السلام لا ينزل بصفة كونه نبياً أو رسولاً، إذ أن رسالته أداها إلى قومه، وإنما

ينزل بصفة كونه تابعاً للنبي عليه الصلاة والسلام وخليفة من خلفائه، يقاتل الناس على الإسلام، ويحكم في الأمة بالقرآن والسنة كما نطقت الأحاديث بذلك، ففي (المعجم الأوسط) و(الصغير) وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: ﴿ ألا إن عيسى ابن مريم ليس بيني وبينه نبي ولا رسول، ألا إنه خليفتي في أمتي من بعدي ﴾ الحديث، وفي كتاب الفتن لأبي الشيخ عن أبي هريرة مرفوعاً ﴿ ينزل عيسى ابن مريم فيقتل الدجال ويمكث أربعين عاماً يعمل فيهم بكتاب الله وسنتي ثم يموت ﴾ الحديث، على أن التعارض مدفوع من أصله، فإن المقصود من النصوص الدالة على انقطاع النبوة قطع دابر الكذابين المتنبئين من هذه الأمة كمسيلمة والأسود العنسي وسجاح وإسحاق الأخرس، وكذاب قاديان، والأحاديث ترشد إلى ذلك، ففي الصحيح عن أبي هريرة مرفوعاً: ﴿ لا تقوم الساعة حتى ينبعث دجالون كذابون، قريب من ثلاثين، كلهم يزعم أنه رسول الله ﴾، وفي الصحيح أيضاً عن ثوبان مرفوعاً من حديث طويل: ﴿ وأنه سيكون في أمتي ثلاثون كذاباً كلهم يزعم أنه نبي، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي ﴾ الحديث، وفي (المسند) وغيره بإسنادٍ صحيح عن حذيفة مرفوعاً: ﴿ في أمتي كذابون ودجالون، سبعة وعشرون، منهم أربع نسوة، وإني خاتم النبيين لا نبي بعدي ﴾، وعيسى عليه السلام معلوم ضرورة أنه أدى رسالته إلى قومه، وأن نزوله لقتل الدجال لا يمس الأحاديث المذكورة وما في معناها من قرب ولا بعد، ولهذا لما أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنزوله وصفه لنا لئلا يشتبه علينا أمره بكذاب يزعم أنه أو أن روحه ومبادئه ظهرت فيه وأمرنا أن نبلغه سلامه، ولا بأس أن نشير إلى ما أبداه المؤولون من سخافات لتعلم أن من الجهل ما يسمى علماء وتتحقق صدق من قال: "لو سكت من لا يعلم لقل الخلاف"، والمؤولون طوائف:

إحداها: الفلاسفة ومن حذا حذوهم، زعموا كما حكى السعد وغيره عنهم أن طلوع الشمس من مغربها مؤولٌ بانعكاس الأمور وجريانها على خير ما ينبغي، والنار الخارجة من الحجاز مؤولةٌ بالعلم والهداية، والنار الحاشرة للناس بفتنة الأتراك، وظهور الدجال بظهور

الشر والفساد، ونزول عيسى باندفاع ذلك وبدوِّ الخير والصلاح إلى آخر الأشراط، وهؤلاء لم يقفوا عند هذا الحد، بل تناولوا أيضاً نصوص الحشر والنشر والجنة والنار بتأويلات فاسدة من هذا القبيل لا دليل عليها من عقل ولا نقل، فالاشتغال برد كلامهم وهذيانهم تعب؛ لأنه تحصيل للحافظ.

ثانية الطوائف: ابن هود الدمشقي وأصحابه، وهؤلاء كفانا مؤونة الرد عليهم أبو العباس ابن تيمية حيث قال في رسالة "بغية المرتاد": "وقد كان عندنا بدمشق الشيخ المشهور الذي يقال ابن هود، وكان من أعظم من رأيناه من هؤلاء الاتحادية زهداً ومعرفة ورياضة، وأكثر الناس من الكبار والصغار كانوا يطيعون أمره، وكان أصحابه الخواص به يعتقدون فيه أنه – أي ابن هود– المسيح ابن مريم، ويقولون أن أمه اسمها مريم وكانت نصرانية، ويعتقدون أن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل فيكم ابن مريم ﴾ هو هذا، وأن روحانية عيسى تنزل عليه، وقد ناظرني في ذلك من كان أفضل الناس عندهم في معرفته بالعلوم الفلسفية وغيرها مع دخوله في الزهد والتصوف، وجرت بيني وبينهم مخاطبات ومناظرات يطول ذكرها حتى بينت لهم فساد دعواهم بالأحاديث الصحيحة الواردة في نزول عيسى المسيح، وأن ذلك الوصف لا ينطبق على هذا الرجل، وبينت لهم فساد ما دخلوا فيه من القرمطة حتى أظهرت مباهلتهم وحلفت لهم أن ما ينتظرونه من هذا الرجل لا يكون ولا يتم، وأن الله لا يتم أمر هذا الشيخ، فأبر الله تلك الأقسام والحمد لله رب العالمين، هذا مع تعظيمهم لي وبمعرفتي عندهم وإلا فهم يعتقدون أن سائر الناس محوبون بحال حقيقتهم وغوامضهم، وأن الناس عندهم كالبهائم"ا.هـ.

ثالثة الطوائف: القاديانية، يزعمون أن أحاديث نزول عيسى محمولة على زعيمهم ميرزا غلام أحمد القادياني المتنبيء الكذاب، ويزعمون أن عيسى ابن مريم عليه السلام مات، وأنه لا سبيل إلى نزوله ولا معنى له، وهؤلاء جهلة لا يفرقون بين ما يجوز وما لا يجوز، ولا يميزون ما يقبل التأويل مما لا يقبله ﴿ إِنْ هُمْ إِلا كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ﴾(الفرقان: من الآية44).

رابعة الطوائف: طائفة المصلحين المجددين الذين أرادوا أن يهذبوا الدين!، تكلم الشيخ محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ الآية، وادعى أن المراد بالتوفي الإماتة العادية، وأن الرفع بعد ذلك هو رفع الروح، ثم قال: ولصاحب هذه الطريقة في حديث الرفع والنزول في آخر الزمان تخريجاً:

أحدهما: أنه حديث آحاد متعلق بأمرٍ اعتقادي؛ لأنه من أمور الغيب، والأمور الاعتقادية لا يؤخذ فيها إلا بالقطعي؛ لأن المطلوب فيها اليقين، وليس في الباب حديث متواتر، **وثانيهما**: تأويل نزوله وحكمه في الأرض بغلبة روحه وسرِّ رسالته على الناس، وما غلب في تعليمه من الأمر بالرحمة والمحبة والسلم والأخذ بمقاصد الشريعة دون الوقوف عند ظواهرها والتمسك بقشورها دون لبابها وهو حكمتها وما شرعت لأجله، فالمسيح عليه السلام لم يأت اليهود بشريعة جديدة، ولكنه جاءهم بما يزحزحهم عن الجمود على ظواهر ألفاظ شريعة موسى عليه السلام، ويوقفهم على فقهها والمراد منها ويأمرهم بمراعاته وبما يجذبهم إلى عالم الأرواح بتحري كمال الآداب، انظر تفسير المنار (ج: 3، ص: 316-317)، وفي الصفحة نفسها ذكر صاحب المنار أن الأستاذ الإمام! سئل عن المسيح الدجال وقتل عيسى له فقال: "إن الدجال رمزٌ للخرافات والدجل والقبائح التي تزول بتقرير الشريعة على وجهها والأخذ بأسرارها وحكمها، وإن القرآن أعظم هادٍ إلى هذه الحكم والأسرار، وسنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مبينة لذلك، فلا حاجة للبشر إلى إصلاحٍ وراء الرجوع إلى ذلك ا.هـ كلام المصلح العظيم!!، وهو كما ترى غير خالٍ من القذي والكدر، أما دعواه الآحادية وعدم التواتر فمردودةٌ ولا كرامة؛ لأنه ليس من أهل السنة ولا من فرسان ميدانها، وأما ما أبداه من التأويل ففاسد، ويؤلمني أن أقول أنه تلاعبٌ لا يليق أن يصدر من مصلح، وبيان ذلك من وجوه:

الأول: أنه لا دليل عليه.

الثاني: أنه لو صحَّ لكانت الأحاديث حينئذ مبشرة بانتشار روح المسيحية وذيوع تعاليمها، وهو نقيض ما صرحت به من انتشار الإسلام عن نزوله وتعميم تعاليم الكتاب والسنة كما تقدم ويأتي.

الثالث: أن الرحمة والمحبة والسلم هي أصل تعاليم الإسلام، ولا يعرف دين حافظ على هذه المعاني وحضَّ عليها وأكد حقها مثل دين الإسلام، ونصوصه في ذلك كثيرة جداً حتى أنها أوجبت الرحمة للحيوان الأعجم وتوعدت من قسا عليه أو عذبه باللعنة في الدنيا والعذاب في الآخرة، وهل خوطب عيسى أو غيره بمثل ما خوطب به نبيُّ الإسلام حيث قيل له: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ ﴾(الأنبياء:107)؟، وهل أمر أحدٌ بمثل ما أمر به أهل الإسلام حيث قيل لهم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾(البقرة: من الآية208)؟، فليس من المعقول والحالة هذه أن تكني الأحاديث عن انتشار المحبة والرحمة والسلم بنزول عيسى؛ لأن حصة الإسلام في هذه المعاني أكثر وأثرها فيه أظهر.

الرابع: أن أئمة الإسلام وعلماءه من الصحابة وغيرهم عرفوا مقاصد الشريعة ولبابها، واجتهدوا قدر استطاعتهم وخلفوا لنا ثروة علمية هائلة لم توجد في دين من الأديان ولا ظفرت بها أمة من الأمم، ومن المحال شرعاً وعادةً أن يأتي في الأمة من يفوق الصحابة والتابعين وتابعيهم في فهم الشريعة وأسرارها أو يساويهم حتى يقال أن الأحاديث كنت عنه بنزول عيسى، ثم أي علاقة بين فهم شيء وبين نزول شخص؟!!، ولم لم يعبر عن هذا الفهم بنزول الخضر مثلاً؟.

الخامس: أن اشتهار دعوة عيسى بالرحمة والمحبة والسلم إنما أتى في هذه العصور المتأخرة لما اتصل الغرب بالشرق ودرس المستشرقون كتب الإسلام، وصاروا يتهمون الإسلام بأنه دين القسوة وأنه انتشر بالسيف، ويفضلون دينهم بأنه دين الرحمة والمحبة والسلم، فلما ترددت في كتبهم ومحاضراتهم هذه المطاعن وأيدوها بفقرات من أناجيلهم رسخ في أذهان مسلمة اليوم أن دين عيسى ما يقوله هؤلاء المستشرقون حتى صار اسم عيسى عندهم عنواناً

على المعاني المذكورة من غير أن يرد شيء من ذلك في الدين، ومن الجهل القبيح أن تؤول ألفاظ الكتاب والسنة بمعاني دخيلة مستحدثة بعد مئات القرون، نعم أديان الله كلها أتت بالرحمة والمحبة والسلم، لكن دين الإسلام أكثر وأبرز وأظهر كما سبق، ولم يؤمر عيسى بالجهاد لأنه بعث إلى شعب خاص بدين خاص به ولم يكلف إبلاغ دينه إلى سائر الناس، وهذا بخلاف الإسلام، فإنه لما كان دين العالم كله، كان لا بد – بمقتضى تباين استعدادات أفراد الإنسان– أن تقف في طريقه عقولٌ مريضةٌ ونفوسٌ خبيثةٌ لا تصغي لمنطق البرهان ولا تستجيب لدعوة الحق، كان فرض الجهاد أمراً حتماً لا معدل عنه في سبيل إبلاغ الدين إلى بعض العقول وبعض النفوس، والعقلاء متفقون على استساغة الدواء المر لاستئصال شأفة الداء، وقد يقتضي الحال قطع بعض الأعضاء في سبيل سلامة باقيها، ولتمام هذا البحث موضعٌ غير هذا.

السادس: إن دعوى جمود اليهود على ظواهر ألفاظ التوراة دعوى تفتقر إلى دليل ودون إثباته خرط القتاد، بل يمكننا أن نقول – مطمئنين– عكس ذلك، وهو أن اليهود خرجوا على ظواهر ألفاظ التوراة وتحايلوا في التخلص منها، وذلك كان سبب كفرهم وضلالهم، فقد أخبر الله عنهم أنهم يحرفون الكلم عن مواضعه، وذكر أشياء من تحريفاتهم وتحايلاتهم في مواضع من كتابه الكريم.

السابع: أن الأحاديث أخبرت أن عيسى يقتل الدجال ويقاتل الناس على الإسلام، وروح عيسى وسرُّ رسالته وتعاليمه ليس فيها قتل ولا قتال.

الثامن: أن النبي عليه الصلاة والسلام أمرنا أن نبلغ سلامه إلى عيسى عليه الصلاة والسلام حين نزوله، ومحال عقلاً تبليغ السلام إلى روح عيسى وسرِّ رسالته وتعليمه.

التاسع: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أنه اجتمع بعيسى عليه السلام ليلة الإسراء، وأخبره أنه نازلٌ ليقتل الدجال، ومن المحال العقلي أن تكون روح عيسى وسرُّ رسالته

وتعاليمه اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبرته أنها ستنتشر في آخر الزمان وتقضي على الخرافات والدجل كما يقول حضرة المصلح العظيم!!.

العاشر: أن الأحاديث أخبرت أن عيسى ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، واضعاً يديه على أجنحة ملكين، وأنه رجل مربوعٌ إلى الحمرة والبياض، وإن عليه ممصرتين، وأن يصلي خلف إمام المسلمين، ويقتل الدجال ويُري المسلمين دمه في حربته، ويحج البيت ويعتمر ويقف على القبر النبوي الشريف ويسلم فيُردُّ عليه إلى آخر ما يأتي، ويستحيل عقلاً أن يقوم شيءٌ من هذه الصفات بروح عيسى وسرِّ رسالته وتعاليمه.

الحادي عشر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تردد أول الأمر في ابن صياد أن يكون هو الدجال، وأستأذنه عمر في قتله فلم يأذن له وقال: ﴿إن يكن هو فلست صاحبه، إنما صاحبه عيسى ابن مريم، وإلا يكن هو فليس لك أن تقتل رجلاً من أهل العهد﴾، ولو كان المراد دجلاً وخرافات تندفع بانتشار روح عيسى وسرِّ رسالته وتعاليمه لكان هذا موطن بيان ذلك المراد، لكنه لم يبين، بل صرح أن المراد بعيسى والدجال جسمان لا عرضان.

الثاني عشر: أن تردد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن صياد واستئذان عمر له وردَّه عليه قاطعٌ في نفي كل تلاعب مستور باسم التأويل.

الثالث عشر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أفصح من نطق بالضاد وهو – في فصاحته المنقطعة النظير– غير محتاج إلى استعمال الرموز والألغاز في أحاديثه، بل لا يليق به استعمالها لأنه مبلغٌ عن الله ومبينٌ لمراده، ونحن لا ننكر أن في اللغة والقرآن والسنة كنايات واستعارات تمثيلية ومجازات عقلية وغيرها، لكن لها حدٌّ تقف عنده ودلائل تدل عليها وقرائن ترشد إليها، فإذا خرجت عن حدها المقرر لها في كلام العرب صارت ألغازاً وأحاجي تورث الكلام قبحاً واختلالاً لا حسناً ورونقاً، وأين الدليل في أحاديث نزول عيسى على أنه أريد بها غير معناها الصريح؟.

الرابع عشر: أنه لو صحَّ هذا التأويل لصحَّ تأويل بقية الأشراط بل سائر السمعيات؛ لأنها متماثلة، فما جاز في بعضها جاز في الجميع، والتفريق تحكم، وحينئذ لا يكفر من أول الملائكة والجن والحشر والنشر والجنة والنار بغير معانيها المعروفة كما فعل الفلاسفة، وكذا لا يكفر البهائية والقاديانية المحرفون للنصوص باسم التأويل، ولا شك أن كفر هؤلاء معلومٌ قطعاً لا يتردد فيه مسلم، والعجب أن صاحب المنار علَّق على هذيان شيخه بأن ظواهر الأحاديث تخالفه ثم نكص على عقبيه فقال: "إلا أن يقال إنها مروية بالمعنى، وإن كل راوٍ روى بحسب ما فهم"، ولو أنصف وترك المداهنة قليلاً لقال: "إن صرائح الأحاديث تخالفه"؛ لأن الأحاديث في هذا الباب صريحة لا تقبل التأويل، أما احتمال الرواية بالمعنى فهو لعمر الله أخفى من السهي بل لا يخطر على بال الشيطان الرجيم، وهل يخطر على باله أن أحداً وثلاثين صحابياً فيهم ستة من حفاظهم المشهورين – وهم أبو هريرة، وابن عباس، وأنس، وجابر، وعائشة، وأبو سعيد الخدري وفيهم عبد الله بن عمرو الذي كان يكتب كل ما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جِده ومزاحه وفيهم عبد الله بن مسعود الذي كان إذا روى حديثاً شكَّ في حفظه اغرورقت عيناه وانتفخت أوداجه ثم قال: أو مثله أو نحوه أو شبيه به– كلهم يتواطأون على رواية الحديث بالمعنى من غير أن يبينوا ذلك؟، فأين حفظ حفاظهم؟، وأين كتابة من كان يكتب منهم!، وأين حرصهم على تأدية اللفظ الذي سمعوه رجاء حصول النضرة وجزيل الثواب؟، ثم لا يخفى أن نزول عيسى وما يحيط به من الأحداث أمرٌ غيبيٌ يتوقف على موقف ولا يدرك باستنباط، فلا تتأتى روايته بالمعنى حسب فهم الراوي؛ لأنه لا يمكنه أن يدرك باستنباطه أن عيسى ينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق، ويقتل الدجال بباب لد، ويقاتل الناس على الإسلام، ولا يقبل الجزية إلى آخر ما ذُكر من أوصافه والأحداث الواقعة عند نزوله وبعده، فلولا أنهم سمعوها بصريح العبارة ما أدركوها بمجرد الإشارة، إلا أن يقال أخذوا بعضها عن الإسرائيليات وضموه إلى ما سمعوه من الرسول، لكن هذا القول لا يجوز ولا يصح لأنه ينطوي على اتهام الصحابة بعدم العدالة أو

بالغفلة والاختلاط وذلك باطل؛ لأن الله عدلهم ورسوله، فهم مبرأون من كل ما يشين رضي الله عنهم، ثم ما الذي دعاهم إلى رواية هذا الحديث بالمعنى؟، أعجزوا عن حفظ ألفاظه؟، مع أنهم حفظوا القرآن وآلاف الأحاديث، أم تركوا فهم المراد إلى ذكاء السامع؟، لكن هذا أمرٌ غيبيٌّ نقليٌّ بحت، أم أرادوا تضليلنا عن مراد الرسول؟، وهذا لا يليق بعامي فضلاً عمن أثنى عليهم الله ورسوله، أم جهلوا مراد الرسول وأدركه المصلح العظيم؟ أم ماذا؟!!، ثم إن رواية الحديث بالمعنى على القول بجوازها لا تدخل في جميع الأحاديث بل بعضها، وهذا مما لا يتأتى فيه كما مرَّ آنفاً، والحاصل أن التلميذ لم يرشد في إصلاح موقف شيخه بل زاده تورطاً وتوريطاً، فهو على رأي المثل "جا يكحلها عماها"، وأعجب مما قاله صاحب المنار ما فعله الشيخ عبد الوهاب النجار، فإنه عرض في كتابه قصص الأنبياء لمسألة رفع عيسى ونزوله وقال: إن الأخبار الواردة في هذا بعضها مرفوع إلى رسول الله، وبعضها آراءٌ للمفسرين، وبعضها عن مسلمة اليهود ككعب ووهب، ومهما كان من شأنها وصراحة عبارتها فهي أحاديثٌ وآراءٌ آحاد، ولا تبلغ أن تكون لها قوة صريح القرآن، ولا يمكن أن تكوِّن في النفس اعتقاداً يقينياً جازماً تطوع به النفس لصاحبها أن يشهد على الله أنه نقل المسيح حياً إلى السماوات، ويشهد على الله مطمئناً بتلك الشهادة أنه سوف ينزل عيسى من السماء إلى الأرض وأنه سوف يتولى قتل رجل ينبز بالمسيح الدجال سيخلقه الله تعالى ولا يدرى متى يكون زمانه، إذ كل تلك الأخبار لا يمكن أن تنهض بإنشاء عقيدة إذا خالفها إنسان وحاد عن الاعتقاد بها بريء من الإسلام وبرئ الإسلام منه"ا.هـ، ثم أحال من أرادها على مراجعة كتب الحديث والتفسير، وهذا الكلام رغم ما فيه من جهلٍ ومخالفة للحقيقة يدل على أن صاحبه ورع شديد الاحتياط وهي ظاهرة طيبة سبق له مثلها حيث ذكر في قصصه أيضاً (ص: 203- 204، طبعة ثانية) أنه راود نفسه على أن تقول إن شعيباً هو صهر موسى عليهما الصلاة والسلام فتمثل له المعري يقول:

لا تظلمـــوا المـــوتى وإن طـــال المـــدى إني أخـــاف عليكمـــو أن تلتقـــوا

وخشي أن يلقاه شعيب عليه السلام في عرصات القيامة فيلبيه إلى الله عزَّ وجلَّ ويقول: أي رب سل عبدك هذا لم جعلني صاحب موسى الذي استأجره ولم أكن صاحبه ولا وجدت في زمنه إلى آخر كلامه، وهذا ورعٌ كبيرٌ جداً!!، يذكرنا بورع الأئمة الكبار أمثال الإمام أحمد رضي الله عنه!، لكن ما بال هذا التورع تحول إلى تجرؤ في البدعة غريب، فقد نقل عن الأستاذ الإمام كلامه الذي أبطلناه آنفاً مؤيداً به رأيه لكنه عقب على قوله: "إن الدجال رمز الخرافات والدجل والقبائح ... الخ"، بما نصه: "أقول: إني كنت ممن يطمئنون إلى هذا التأويل، ولكني الآن أميل كل الميل إلى أن المسيح الدجال إنما هو رجل يقوم من اليهود ويدعي أنه المسيح – أي الملك الذي وعدوا به وهم ينتظرونه إلى اليوم، ذلك أني نظرت إلى اليهود فوجدتهم ينتظرون مسيحاً يعيد إليهم الملك والسلطان في الأرض، ويعتزون به"، إلى أن قال: "وهذا رأيي وما أميل إليه في مسألة المسيح الدجال، وقد حذر المسيح أصحابه منه فقال: سيقوم بعدي أنبياء كذبة ومسحاء كذبة"ا.هـ، وهذا شيء عجيب جداً!!! يعمد حضرة المتورع إلى مسألة رفع عيسى ونزوله فينكرها لأن الأحاديث فيها آحاد لم تبلغ قوة صريح القرآن، ويميل كل الميل إلى إثبات الدجال لا لأن الأحاديث أخبرت به بل لأن اليهود ينتظرونه والمسيح حذر أصحابه منه، فانتظار اليهود في اصطلاح هذا المتورع أقوى في إفادة الطمأنينة وطواعية النفس بالشيء من خبر الآحاد الذي يرويه عدول مسلمون مسلسلاً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أرأيت كيف يكون العلم والورع والتحري؟!!، وما هذه بأول طاماته، بل له في قصصه كثير مثلها قبيح ضررها عظيم خطرها، فليعذرنا القارئ الكريم إذا قلنا إن هؤلاء المبتدعة لهم نية مبيتة ضد السنة النبوية ينفثونها بين حين وآخر في أساليب وقوانين تغري وتغر، وليعذرنا أيضاً إذا رآنا نتحامل عليهم ونشتد في رد زيغهم، فإننا ما فعلنا إلا بعض ما يوجبه الشرع إزاء كل مبتدع زائغ والله وليُّ التوفيق.

تنبيه:

إذا راجعت كلام الأستاذ الإمام وتلميذه البار والشيخ عبد الوهاب النجار وجدت فتوى المبتدع الذي نرد عليه واستدلاله وتأويلاته منقولة من كلام هؤلاء نقل مسطرة، حتى إن الورع الذي ذكروه في كلامهم ذكره هو أيضاً وهذا هو ما يسمى عند المتعلمين بالتقليد الأعمى! نسأل الله العافية.

فصلٌ

ثم تكلم المبتدع على الإجماع كلام من لم يعرف علم أصول الفقه ولا قرأ كتاباً من كتبه، وأكثر جهله آت من قلة اطلاعه وضيق باعه، فحاول أن يشكك في الإجماع من حيث إمكانه ووقوعه وكيفية نقله وحجيته، وهذه تشكيكات ابتدعها النظَّام وبعض الإمامية والخوارج وتولي الردَّ عليها وإبطالها أئمة أهل السنة كالقاضي الباقلاني وإمام الحرمين والغزالي وغيرهم ممن يطول عدهم ويتعسر تتبع كلامهم لكن لا بأس أن ننقل عبارة إمام الحرمين لعظم فائدتها، قال في (البرهان) ما نصه: "ذهب طوائف من الناس إلى أن الإجماع لا يتصور وقوعه"، واشتد كلام القاضي رضي الله عنه ونكيره على هؤلاء وتعدى حدَّ الإنصاف قليلاً، ونحن نسلك مسلكاً في استيعاب ما لكل فريق حتى إذا لاحت نهاية النفي والإثبات وضح منها درك الحق إن شاء الله تعالى، فأما الذين منعوا تصور الإجماع فإنهم قالوا قد اتسعت خطة الإسلام ورقعتها وعلماء الشريعة متباعدون في الأمصار، ومعظم البلاد المتباينة لا تتواصل الأخبار فيها وإنما يتدرج المتدرج من طرف إلى طرف بسفرات وتربصات، ولا يتفق انتهاض رفقة واحدة ومدتها مدة واحدة من المشرق إلى المغرب، فكيف يتصور والحالة هذه رفع مسألة إلى جميع علماء العالم ثم كيف يفرض اتفاق آرائهم فيها مع تفاوت الفطن والقرائح وتباين المذاهب والمطالب وأخذ كل جيل صوباً في أساليب الظنون، فتصوير اجتماعهم في الحكم المظنون بمثابة تصوير اجتماع العالمين في صبيحة يوم على قيامٍ أو قعودٍ أو أكل مأكول، ومثل ذلك غير ممكن في اطراد العادة، نعم إن اخرقت لنبيٍّ أو وليٍّ على رأي من يثبت الكرامات، وبالجملة لا يتصور الاجتماع مع اطراد العادة، فهذا قول هؤلاء، ثم زادوا إبهاماً آخر فقالوا: فرض الإجماع كيف يتصور النقل عنهم على التواتر والحكم في المسألة الواحدة ليس مما تتوفر الدواعي على نقله، فقد أسندوا كلامهم إلى ثلاث جهات مترتبة في العسر، أولها تعذر عرض مسألة واحدة على الكافة، والأخرى عسر اتفاقهم والحكم مظنون، والثالثة تعذر النقل تواتراً عنهم، واختتموا هذا بأن قالوا: لو ذهب ذاهب من العلماء إلى

مذهب فما الذي يؤمَن من بقائه عليه وإصراره على مذهبه إلى أن يطبق النقل طبق الأرض، فهذه عيون كلام هؤلاء، قال القاضي رحمه الله معترضاً عليهم متبعاً مسالكهم: "نحن نرى إطباق جيل من الكفار يربو عددهم على عدد المسلمين وهم متفقون على ضلالة يدرك بأدنى فكرٍ بطلانها، فإذا لم يمتنع ذلك لم يمتنع إجماع أهل الدين على الإحاطة بذلك منهم، وإن أردنا فرض ذلك في الفروع فنحن نعلم إجماع علماء أصحاب الشافعي رضي الله عنه على مذهبه في المسائل مع تباعد الديار وتنائي المزار وانقطاع الأسفار، فبطل ما زخرفه هؤلاء"، ثم قال القاضي: "لا يمتنع تصور ملك تنفذ عزائمه في أهل خطة الإسلام إما باحتوائه على البيضة أو بعلو قدره واستمكانه من إحضار سائر المماليك بجوازم أمره المنفذة إلى ملوك الأطراف، وإذا كان ذلك ممكناً فلا يمتنع أن يجمع مثل هذا الملك العظيم علماء العالم في مجلس واحد ثم يلقي عليهم ما عنَّ له من المسائل ويقف على وفاقهم وخلافهم، فهذا وجه في الصورتين لا يتوقف تصوره على فرض خرق العادة"، فهذا منتهي كلامه رحمه الله.

ونحن نفصل الآن القول في ذلك قائلين: "لا يمتنع الإجماع عند ظهور دواعٍ مستحثة عليه داعية إليه، ومن هذا القبيل كل أمر كليّ يتعلق بقواعد العقائد في الملل فإن على القلوب روابط في أمثالها حتى كأن نواصي العقلاء تحت ربقة الأمور العظيمة الدينية، ومن هذا القبيل ما استشهد به القاضي رحمه الله من إجماع جميع الكفار على أديانهم، ومنه اجتماع أتباع الإمام على مذهبه، فإن كل من رأسه الزمان تُصرف إليه قلوب الأتباع، وبذلك يتصل النظام وهو متبين في الخفي والجلي، وما صوره القاضي رحمه الله من إحضار جميع العلماء ليس منكراً، فقد تكون أطراف المماليك في حق الملك العظيم كأنها بمرأى منه ومسمع، فلا يبعد ما قاله على ما صوره، وأما فرض اجتماعٍ على حكم مظنون في مسألة فردةٍ ليست من كليات الدين مع تفرق العلماء واستقرارهم في أماكنهم وانتفاء داعية تقتضي اجتماعهم فهذا لا يتصور مع اطراد العادة، فإذاً من أطلق التصور وعدم التصور فهو زالٌ، والكلام

المفصل إذا أطلق نفيه أو إثباته كان خلفاً، ومن ظنَّ أن تصور الإجماع وقوعاً في زماننا هذا في آحاد المسائل المظنونة مع انتفاء الدواعي الجامعة هينٌ فليس على بصيرة من أمره، نعم معظم مسائل الإجماع جرت من صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأكرمين وهم مجتمعون أو متقاربون فهذا منتهى الغرض في تصوير الإجماع"ا.هـ، وقد بسط هو وغيره الكلام على حجة الإجماع وأتوا بما يطول نقله فلينظر في محاله إلا أن إمام الحرمين ذكر حديث ﴿ لا تجتمع أمتي على ضلالة ﴾ من جملة أدلة حجية الإجماع وقال: إنه حديث آحاد، والصواب أنه متواتر معنوي، إذ قد ورد معناه عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عمر وابنه وابن عباس وأبي هريرة وأنس وأبي مالك الأشعري وأبي بصرة الغفاري وحذيفة وأبي ذر ومعاذ وعرفجة وابن مسعود وأبي سعيد ومعاوية ورجل من الصحابة وأسامة بن شريك والحرث الأشعري وسمرة بن جندب وأبي قرصافة وعن أبي مسعود موقوفاً وله حكم الرفع، ورواه عن عمر سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن الزبير وغير واحد من الصحابة والتابعين ممن حضروا خطبته بالجابية، ورواه عن أبي هريرة عبد الله بن السائب وعبيد الله التيمي وغيرهما، وهكذا رواه عن كل صحابي واحد أو أكثر وهلم، وقد استوفيت طرقه وألفاظه في كتابي (الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج)، والمقصود أن أحداً لم ينف الإجماع غير النظَّام، وقد ذكر القاضي عياض في أواخر الشفا أن العلماء اختلفوا في إكفاره بسبب ذلك، أما قول الإمام أحمد: "من ادعى الإجماع فهو كاذب" فلم يقصد به نفي الإجماع ومعاذ الله أن يقصد ذلك، كيف وهو قد حكى الإجماع في عدة مسائل ذكر بعضها ابن القيم في مواضع من (أعلام الموقعين)، وروى البيهقي عنه قال: "أجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة يعني ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ ﴾ الآية[1]، وليس من المعقول أن يناقض نفسه، فلا جرم أن قال أصحابه: "إنما قال ما سبق في حق من ليس له معرفة بخلاف

(1) وكذا نقل عنه ابن تيمية في فتاويه (ص: 143، ج: 2)، و(ص: 412، ج: 2)، وفي (المغني) لابن قدامة: "قال أحمد في رواية أبي داود: وأجمع الناس على أن هذه الآية في الصلاة".

السلف"، وقال ابن تيمية والأصفهاني: "أراد غير إجماع الصحابة، أما إجماعهم فحجة معلوم تصوره لكون المجمعين ثمة في قلة والآن في كثرة وانتشار"، وقال ابن رجب: "إنما قاله إنكاراً على فقهاء المعتزلة الذين يدعون إجماع الناس على ما يقولونه وكانوا من أقل الناس معرفة بأقوال الصحابة والتابعين"، قال: "وأحمد لا يكاد يوجد في كلامه احتجاج بإجماع بعد التابعين أو بعد القرون الثلاثة"ا.هـ، وقيل: "بل قاله على جهة الورع لجواز أن يكون هناك خلاف لم يبلغ الناقل"، وقال الكمال ابن الهمام: "كلامه محمول على استبعاد انفراد إطلاع ناقل الإجماع عليه"، قال ابن أمير الحاج: "إذ لو لم يكن كاذباً لنقله غيره أيضاً كما يشهد به لفظه في رواية ابنه عبد الله وهو "من ادعى الإجماع فقد كذب"، لعل الناس قد اختلفوا ولكن يقول: لا نعلم الناس اختلفوا إذا لم يبلغه"ا.هـ، فلا متمسك للمبتدع في كلام الإمام أحمد رضي الله عنه كما لا متمسك له في كلام ابن حزم في (مراتب الإجماع) والقاضي عياض في (شرح مسلم) مما يفيد وجود خلاف في نزول عيسى عليه السلام لأنه خلاف مبهم مجهول لم يعرف صاحبه حتى تعرف منزلته العلمية والدينية، وما كان من هذا القبيل فلا عبرة به، على أن القاضي عياضاً حكاه عن بعض المعتزلة والجهمية وهؤلاء معروفون بمخالفة السنة لأنهم من أجهل الناس بالحديث وأقوال الصحابة والتابعين وكلامهم في العقائد ينادي بجهلهم الفاضح فليتهم سكتوا عما لم يحسنوه، ولهذا قال ابن رشد: "إن الخلاف الذي حكاه ابن حزم لا يصح"، وقد نقلناه فيما سبق، فالمبتدع إن أراد أن يبطل الإجماع الذي نقلناه عن الأشعري وابن عطية وابن رشد وغيرهم فطريقة إبطاله أن يُثبت بإسناد صحيح يطمئن إلى صحته القلب أن الصحابي الفلاني أو التابعي الفلاني أو مالكاً أو أبا حنيفة مثلاً صرَّح بإنكار نزول عيسى عليه السلام تصريحاً لا يتطرق إليه شيء من الاحتمالات العشر حتى لا يكون عرضة للتأويل، وبدون هذا لا يبطل الإجماع مع أن المبتدع لا يستطيع أن يثبت ذلك إلى أن ينزل عيسى عليه السلام لأنه لا يجد صحابياً ولا تابعياً ولا إماماً سبقه إلى بدعته والحمد لله، أما إيراده كلام الشيخ محمد عبده والشيخ رشيد والشيخ المراغي دليلاً على وجود

الخلاف في المسألة فمغالطة باردة مكشوفة؛ لأن من له أدنى مساس بعلم الأصول يعلم أن المعتبر في الإجماع كلام المجتهدين الذين تقوم بهم الحجة وهم ورثة الأنبياء كما ورد في الحديث، أما العوام فلا عبرة بخلافهم ولا وفاقهم وإن كانوا يحملون ورقة تسمى شهادة العالمية، بل يكون الإجماع حجة عليهم يعصون بمخالفته كما هو مقرر في محله، وكلام الشيخ رشيد في الجزء العاشر من المجلد الثامن والعشرين للمنار ليس خارقاً للإجماع فحسب بل فيه مساسٌ بالرسول عليه الصلاة والسلام، هذا وأرى لزاماً عليَّ بعد أن أوضحت تواتر نزول عيسى عليه السلام وبينت بطلان ما هذى به المبتدع ورؤساءه وقرناؤه أن أذكر جملة من الأحاديث الصحيحة الصريحة ليهلك من هلك عن بينة ويحي من حيَّ عن بينة والله وليُّ التوفيق.

الحديث الأول

عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَماً عَدْلا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ الْمَالُ حَتَّى لا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الْوَاحِدَةُ خَيْراً مِنْ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ﴾، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾

(رواه الشيخان والترمذي وابن ماجه وابن أبي شيبة وابن مردويه وغيرهم).

الحديث الثاني

عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا أنزلَ ابْنُ مَرْيَمَ فِيكُمْ وَإِمَامُكُمْ مِنْكُمْ ﴾(رواه عبد الرزاق وأحمد والشيخان)، وفي رواية لمسلم ﴿ كَيْفَ أَنْتُمْ إِذَا نَزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ ﴾، قال ابن أبي ذئب: رواية ﴿ فَأَمَّكُمْ مِنْكُمْ ﴾: يعني فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم.

الحديث الثالث

عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ وَاللَّهِ لَيَنْزِلَنَّ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَماً عَادِلاً، فَلَيَكْسِرَنَّ الصَّلِيبَ، وَلَيَقْتُلَنَّ الْخِنْزِيرَ، وَلَيَضَعَنَّ الْجِزْيَةَ، وَلَتُتْرَكَنَّ الْقِلاصُ فَلا يُسْعَى عَلَيْهَا، وَلَتَذْهَبَنَّ الشَّحْنَاءُ وَالتَّبَاغُضُ وَالتَّحَاسُدُ، وَلَيَدْعُوَنَّ إِلَى الْمَالِ فَلا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ ﴾(رواه أحمد ومسلم وابن حبان في صحيحه).

الحديث الرابع

عَنْ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَمْحُو الصَّلِيبَ، وَتُجْمَعُ لَهُ الصَّلاةُ، وَيُعْطِي الْمَالَ حَتَّى لا يُقْبَلَ، وَيَضَعُ الْخَرَاجَ، وَيَنْزِلُ الرَّوْحَاءَ فَيَحُجُّ مِنْهَا أَوْ يَعْتَمِرُ أَوْ يَجْمَعُهُمَا ﴾، قَالَ: وَتَلا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ الآية، قال: فَزَعَمَ حَنْظَلَةُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: "يُؤْمِنُ بِهِ قَبْلَ مَوْتِ عِيسَى"(رواه أحمد وابن أبي حاتم بإسناد على شرط الصحيح)، وروى مسلم وابن حبان منه قصة الحج ولفظهما: ﴿ ليهلن عيسى ابن مريم بفج الروحاء بالحج أو العمرة أو ليثنيهما جميعاً ﴾ وهي رواية للإمام أحمد أيضاً.

الحديث الخامس

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ آدَمَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ الأَنْبِيَاءُ إِخْوَةٌ لِعَلاتٍ، أُمَّهَاتُهُمْ شَتَّى وَدِينُهُمْ وَاحِدٌ، وَإِنِي أَوْلَى النَّاسِ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ، رَجُلٌ مَرْبُوعٌ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ مُمَصَّرَانِ، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُ بَلَلٌ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَدْعُو النَّاسَ إِلَى الإِسْلامِ، ويُهْلِكُ اللَّهُ فِي زَمَانِهِ الْمِلَلَ إِلا الإِسْلامَ، وَيُهْلِكُ فِي زَمَانِهِ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، ثم تَقَعُ الأَمَنَةُ عَلَى الأَرْضِ حَتَّى تَرْتَعَ الأُسُودُ مَعَ الإِبِلِ، وَالنمور مَعَ الْبَقَرِ، وَالذِّئَابُ مَعَ الْغَنَمِ، وَيَلْعَبَ الصِّبْيَانُ بِالْحَيَّاتِ لا تَضُرُّهُمْ، فَيَمْكُثُ أَرْبَعِينَ

سَنَةً ثُمَّ يُتَوَفَّى وَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ وَيَدْفِنُونَهُ ﴾(رواه أحمد وأبو داود وابن جرير وابن حبان في صحيحه، والحاكم وصححه وسلمه الذهبي، وصححه أيضاً الحافظ ابن حجر).

الحديث السادس

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ لا يَنْزِلُ الدَّجَّالُ الْمَدِينَةَ، وَلَكِنَّهُ بين الْخَنْدَقِ، وَعَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلائِكَةٌ يَحْرُسُونَهَا، فَأَوَّلُ مَنْ يَتْبَعُهُ النِّسَاءُ، فيؤذينه فَيَرْجِعُ غَضْبَانَ حَتَّى يَنْزِلَ الْخَنْدَقَ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ (رواه الطبراني في المعجم الأوسط، قال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير عقبة بن مكرم الضبي وهو ثقة).

الحديث السابع

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ليهبطن ابن مريم حكماً عدلاً، وإماماً مقسطاً، وليسلكن فجاً – يعني فج الروحاء– حاجاً أو معتمراً أو ليأتين قبري حتى يسلم عليَّ ولأردن عليه ﴾، يقول أبو هريرة رضي الله عنه: "أي بني أخي، إن رأيتموه فقولوا: أبو هريرة يقرئك السلام"(رواه الحاكم وصححه وسلمه الذهبي).

الحديث الثامن

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ إِنِّي لأَرْجُو إِنْ طَالَ بِي عُمُرٌ أَنْ أَلْقَى عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ صلى الله عليه وآله وسلم، فَإِنْ عَجِلَ بِي مَوْتٌ فَمَنْ لَقِيَهُ مِنْكُمْ فَلْيُقْرِئْهُ مِنِّي السَّلامَ ﴾(رواه أحمد، وقال الحافظ الهيثمي: رجال إسناده رجال الصحيح).

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ يُوشِكُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَنْ يَنْزِلَ حَكَما مقسْطاً، وَإِمَاماً عَدْلاً، فَيَقْتُلَ الْخِنْزِيرَ، وَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَتَكُونَ الدَّعْوَةُ وَاحِدَةً، فَأَقْرِأُوهُ أَوْ أَقْرِئْهُ السَّلامَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ ﴾، وَأُحَدِّثُهُ فَيُصَدِّقُنِي، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: "أَقْرِئُوهُ مني السَّلامَ"(رواه أحمد وإسناده حسن).

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ أَلا إِنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ نَبِيٌّ وَلا رَسُولٌ، أَلا إِنَّهُ خَلِيفَتِي فِي أمتي مِنْ بَعْدِي، ألا إنه يَقْتُلُ الدَّجَّالَ، وَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَتَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا، أَلا مَنْ أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ السَّلامَ ﴾(رواه الطبراني في الصغير، والخطيب في التاريخ بإسناد حسن أيضاً).

الحديث الحادي عشر

عن سعيد بن ميناء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ طوبى لعيش بعد المسيح – يعني بعد نزوله–، يؤذن للسماء في القَطر، ويؤذن للأرض في النبات، حتى لو بذرت حبك على الصفا[1] لنبت، وحتى يمر الرجل على الأسد فلا يضره، ويطأ على الحية فلا تضره، ولا تشاح، ولا تحاسد، ولا تباغض ﴾(رواه الحافظ أبو سعيد محمد بن علي النقاش في جزء له في فوائد العراقيين ورجال إسناده ثقات وبعضهم من رجال الشيخين).

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَمْكُثُ فِي النَّاسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ﴾(رواه الطبراني في الأوسط، وقال الحافظ الهيثمي: رجاله ثقات، وذكره الحافظ ابن كثير في تاريخه من طريق هشام بن عروة عن صالح مولى أبي هريرة عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم).

الحديث الثالث عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه يرويه قال: ﴿ لا تزال عصابة من أمتي على الحق ظاهرين على الناس، لا يبالون من خالفهم حتى ينزل عيسى ابن مريم ﴾(رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق، وهو حديث صحيح بل متواتر صرح بتواتره أبو العباس ابن تيمية في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم)، وتتبع طرقه شقيقنا الحافظ السيد أحمد في رسالة سماها (الأجوبة الصارفة عن إشكال حديث الطائفة)).

---

(1) الصفا/ صخرة ملساء لا تنبت شيئاً.

الحديث الرابع عشر

عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لا تقوم الساعة حتى تنزل الروم بالأعماق أو بدابق، فيخرج إليهم جيش من المدينة من خيار أهل الأرض يومئذ ﴾، وذكر الحديث إلى أن قال: ﴿ فإذا جاؤوا الشام خرج – يعني الدجال–، فبينما هم يعدون للقتال يسوون الصفوف إذ أقيمت الصلاة، فينزل عيسى ابن مريم فيؤمهم – أي يقصدهم–، فإذا رآه عدو الله ذاب كما يذوب الملح في الماء، فلو تركه لذاب حتى يهلك، ولكن يقتله الله بيده فيريهم دمه في حربته ﴾(رواه مسلم في صحيحه).

الحديث الخامس عشر

عن مطير الهلالي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ لم يسلط على قتل الدجال إلا عيسى ابن مريم ﴾(رواه أبو داود الطيالسي وهو حديث صحيح).

الحديث السادس عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى ابن مريم إماماً مقسطاً وحكماً عدلاً، فليكسرن الصليب، ويقتلن الخنزير، وليصلحن ذات البين، وليذهبن الشحناء، وليعرضن المال فلا يقبله أحد، ثم لئن قام على قبري فقال: يا محمد، لأجبته ﴾(رواه أبو يعلى، قال الحافظ الهيثمي: رجال الصحيح).

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ أَسِيدٍ الْغِفَارِيِّ، ويكنى أبا سريحة – بفتح السين المهملة– قَالَ: اطَّلَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ نَتَذَاكَرُ فَقَالَ: ﴿ مَا تَذَاكَرُونَ؟ ﴾، قلنا: نتَذاْكرُ السَّاعَةَ، قَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إِنَّهَا لَنْ تَقُومَ حَتَّى تَرَوا قَبْلَهَا عَشْرَ آيَاتٍ، فَذَكَرَ الدُّخَانَ وَالدَّجَّالَ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ صلى الله

عليه وآله وسلم وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَثَلاثَةَ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ وَخَسْفٌ بِجَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَآخِرُ ذَلِكَ نَارٌ تَخْرُجُ مِنْ الْيَمَنِ تَطْرُدُ النَّاسَ إِلَى مَحْشَرِهِمْ ﴾(رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه).

الحديث الثامن عشر

عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الْكِلابِيَّ رضي الله عنه يقول: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الدَّجَّالَ ذَاتَ غَدَاةٍ فَخَفَّضَ فِيهِ وَرَفَّعَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَلَمَّا رُحْنَا إِلَيْهِ عَرَفَ ذَلِكَ فِينَا فَقَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ مَا شَأْنُكُمْ؟ ﴾، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَكَرْتَ الدَّجَّالَ غَدَاةً فَخَفَّضْتَ فِيهِ وَرَفَّعْتَ حَتَّى ظَنَنَّاهُ فِي طَائِفَةِ النَّخْلِ، فَقَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ، إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فِيكُمْ فَأَنَا حَجِيجُهُ، وَإِنْ يَخْرُجْ وَلَسْتُ فِيكُمْ فَامْرُؤٌ حَجِيجُ نَفْسِهِ، وَاللَّهُ خَلِيفَتِي عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، إِنَّهُ شَابٌّ قَطَطٌ عَيْنُهُ طَافِئَةٌ كَأَنِّي أُشَبِّهُهُ بعبد الْعُزَّى بْنِ قَطَنٍ، فمن أَدْرَكَهُ مِنْكُمْ فَلْيَقْرَأْ عَلَيْهِ فَوَاتِحَ سُورَةِ الْكَهْفِ ﴾، وذكر الحديث إلى أن قال: ﴿ فَبَيْنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ فَيَنْزِلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ وَاضِعاً كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنِحَةِ مَلَكَيْنِ إِذَا طَأْطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ، فَلا يَحِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ نفس رِيحَه إلا مَاتَ وَنَفَسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بِبَابِ لُدٍّ فَيَقْتُلُهُ ﴾ وذكر بقية الحديث (رواه أحمد ومسلم والأربعة).

الحديث التاسع عشر

عن يعقوب بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي قال: سمعت عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرو رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أُمَّتِي فيهم أَرْبَعِينَ – لا أَدْرِي أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ أَرْبَعِينَ شَهْراً أَوْ أَرْبَعِينَ عَاماً– فَيَبْعَثُ اللَّهُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَأَنَّهُ عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ فَيَطْلُبُهُ فَيُهْلِكُهُ فَيَمْكُثُ النَّاسُ سَبْعَ سِنِينَ لَيْسَ بَيْنَ اثْنَيْنِ عَدَاوَةٌ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ رِيحاً بَارِدَةً مِنْ قِبَلِ الشَّامِ، فَلا يَبْقَى عَلَى وَجْهِ الأَرْضِ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ

خَيْرٍ أَوْ إِيمَانٍ إِلا قَبَضَتْهُ ﴾ الحديث (رواه مسلم في صحيحه، والنسائي في التفسير، والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين).

الحديث الموفي عشرين

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنهما يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ﴿ لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾، قَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ صلى الله عليه وآله وسلم، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ صلى الله عليه وآله وسلم: لا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ، تَكْرِمَةَ اللَّهِ هَذِهِ الأُمَّةَ ﴾(رواه مسلم وابن حبان في صحيحيهما، وله طرق عند أبي يعلى وأبي نعيم في (أخبار المهدي) وأبي عمرو الداني في سننه)، ووقع في رواية الأخيرين التصريح بأن أمير الطائفة هو المهدي عليه السلام، وحديث المهدي متواتر أيضاً كما صرح به غير واحد.

الحديث الحادي والعشرون

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ يَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي خَفْقَةٍ مِنْ الدِّينِ وَإِدْبَارٍ مِنْ الْعِلْمِ، وَلَهُ أَرْبَعُونَ لَيْلَةً يَسِيحُهَا فِي الأَرْضِ، الْيَوْمُ مِنْهَا كَالسَّنَةِ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالشَّهْرِ، وَالْيَوْمُ مِنْهَا كَالْجُمُعَةِ، ثُمَّ سَائِرُ أَيَّامِهِ كَأَيَّامِكُمْ هَذِهِ، وَلَهُ حِمَارٌ يَرْكَبُهُ ﴾، وذكر الحديث في صفة الدجال إلى أن قال: ﴿ فَيَفِرُّ الناس إِلَى جَبَلِ الدُّخَانِ بِالشَّامِ، فَيُحَاصِرُهُمْ، فَيَشْتَدُّ حِصَارُهُمْ وَيُجْهِدُهُمْ جَهْداً شَدِيداً، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى عليه السلام فَيُنَادِي مِنْ السَّحَرِ فَيَقُولُ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى هذا الْكَذَّابِ الْخَبِيثِ"، فَيَقُولُونَ: هَذَا رَجُلٌ جِنِّيٌّ، فَيَنْطَلِقُونَ فَإِذَا هُمْ بِعِيسَى عليه السلام، فَتُقَامُ الصَّلاةُ فَيُقَالُ لَهُ: تَقَدَّمْ يَا رُوحَ اللَّهِ، فَيَقُولُ: لِيَتَقَدَّمْ إِمَامُكُمْ فَيُصَلِي بِكُمْ، فَإِذَا صَلَّى صَلاةَ الصُّبْحِ خَرَجُ إِلَيْهِ ﴾، قَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فَحِينَ يَرَاه الْكَذَّابُ يَنْمَاثُ كَمَا يَنْمَاثُ الْمِلْحُ فِي الْمَاءِ، فَيَمْشِي إِلَيْهِ فَيَقْتُلُهُ، حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَ وَالْحَجَرَ يُنَادِي هَذَا يَهُودِيٌّ، فَلا يَتْرُكُ

مِمَّنْ كَانَ يَتْبَعُهُ أَحَداً إِلا قَتَلَهُ ﴾(رواه أحمد بإسنادين وابن خزيمة في صحيحه، وقال الحافظ الهيثمي: رجال أحد إسنادي أحمد رجال الصحيح).

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أيضاً قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً مِنْ الْيَهُودِ بِالْمَدِينَةِ وَلَدَتْ غُلاماً مَمْسُوحَةٌ عَيْنُهُ، طَالِعَةٌ نَابه، فَأَشْفَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكُونَ هو الدَّجَّالَ، وذكر حديث ابن صياد وتردد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ في شأنه، وفي آخره: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ائْذَنْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنْ يَكُنْ هُوَ فَلَسْتَ صَاحِبَهُ، إِنَّمَا صَاحِبُهُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتُلَ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ ﴾(رواه الإمام أحمد، وقال الحافظ الهيثمي: رجال إسناده رجال الصحيح).

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن يَزِيدَ عَنْ مُجَمِّعِ بن جَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ﴿ يَقْتُلُ ابْنُ مَرْيَمَ المسيح الدَّجَّالَ بِبَابِ لُدٍ أَوْ إِلَى جَانِبِ لُدٍّ ﴾ (رواه عبد الرزاق وأحمد والترمذي وقال: هذا حديث صحيح)، قال – أي الترمذي–: "وفي الباب عن عمران بن حصين ونافع بن عتبة وأبي برزة وحذيفة بن أسيد وأبي هريرة وكيسان وعثمان بن أبي العاص وجابر وأبي أمامة وابن مسعود وعبد الله بن عمرو وسمرة بن جندب والنواس بن سمعان وعمرو بن عوف وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهم" انتهى كلامه، قال الحافظ ابن كثير: "ومراده برواية هؤلاء ما فيه ذكر الدجال وقتل عيسى ابن مريم عليه السلام له، فأما أحاديث ذكر الدجال فقط فكثيرة جداً، وهي أكثر من أن تحصى لانتشارها وكثرة رواتها في الصحاح والحسان والمسانيد وغير ذلك"ا.هـ.

الحديث الرابع والعشرون

عَن أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: أَتَيْنَا عُثْمَانَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ لِنَعْرِضَ عَلَيْهِ مُصْحَفاً لَنَا عَلَى مُصْحَفِهِ، فَلَمَّا حَضَرَتْ الْجُمُعَةُ أَمَرَنَا فَاغْتَسَلْنَا ثُمَّ أُتِينَا بِطِيبٍ فَتَطَيَّبْنَا ثُمَّ جِئْنَا الْمَسْجِدَ

فَجَلَسْنَا، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ﴿ يَكُونُ لِلْمُسْلِمِينَ ثَلاثَةُ أَمْصَارٍ: مِصْرٌ بِمُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ، وَمِصْرٌ بِالْحِيرَةِ، وَمِصْرٌ بِالشَّامِ، فَيَفْزَعُ النَّاسُ ثَلاثَ فَزَعَاتٍ، فَيَخْرُجُ الدَّجَّالُ فِي أَعْرَاضِ النَّاسِ فَيَهْزِمُ مَنْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ، فَأَوَّلُ مِصْرٍ يَرِدون الْمِصْرُ الَّذِي بِمُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ ﴾، وذكر حصار الدجال للمسلمين وما يصيبهم من جهد ومجاعة إلى أن قال: ﴿ فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ السَّحَرِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَاكُمْ الْغَوْثُ – ثَلاثاً–، فَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ هَذَا لَصَوْتُ رَجُلٍ شَبْعَانَ، وَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ عِنْدَ صَلاةِ الْفَجْرِ فَيَقُولُ لَهُ أَمِيرُهُمْ: يا رُوحَ اللَّهِ تَقَدَّمْ فصَلِّ، فَيَقُولُ: هَذِهِ الأُمَّةُ أُمَرَاءُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فَيَتَقَدَّمُ أَمِيرُهُمْ فَيُصَلِّي، فَإِذَا صَلَى به أَخَذَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلامُ حَرْبَتَهُ فَيَذْهَبُ نَحْوَ الدَّجَّالِ، فَإِذَا رَآهُ الدَّجَّالُ ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الرَّصَاصُ، فَيَضَعُ حَرْبَتَهُ بَيْنَ ثَنْدُوَتِهِ فَيَقْتُلُهُ وَيَنْهَزِمُ أَصْحَابُهُ، فَلَيْسَ شَيْءٌ يَوْمَئِذٍ يُوَارِي مِنْهُمْ أَحَداً حَتَّى إِنَّ الشَّجَرَةَ لَتَقُولُ: يَا مُؤْمِنُ هَذَا كَافِرٍ ﴾(رواه أحمد والطبراني بإسناد حسن).

الحديث الخامس والعشرون

عن عَمْرُو بن عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي وَاثِلَةُ بن الأَسْقَعِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ﴿ لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَكُونَ عَشْرُ آيَاتٍ: خَسْفٌ بِالْمَشْرِقِ، وَخَسْفٌ بِالْمَغْرِبِ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَالدَّجَّالُ، وَنُزُولُ عِيسَى ابن مَرْيَمَ، وَيَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ، وَالدَّابَّةُ، وَطُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَنَارٌ تَخْرُجُ مِنْ قعر عَدَنٍ تَسُوقُ النَّاسَ إِلَى الْمَحْشَرِ تَحْشُرُ النَّاسَ تَسُوقُ الذَّرَّ وَالنَّمْلَ ﴾(رواه الطبراني والحاكم وصححه وسلمه الذهبي).

الحديث السادس والعشرون

عَنْ مُؤْثِرِ بْنِ عَفَازَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: ﴿ لَقِيتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى عليهم الصلاة والسلام، فَتَذَاكَرُوا أَمْرَ السَّاعَةِ فَرَدُّوا أَمْرَهُمْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: لا عِلْمَ لِي بِهَا، فَرَدُّوا أَمْرهم إِلَى مُوسَى فَقَالَ: لا عِلْمَ لِي بِهَا، فَرَدُّوا أَمْرَهم إِلَى عِيسَى فَقَالَ: أَمَّا وَجْبَتُهَا فَلا يَعْلَمُ بِهَا أَحَدٌ إلا اللَّهُ، وَفِيمَا عَهِدَ إِلَيَّ

رَبِّي أَنَّ الدَّجَّالَ خَارِجٌ، قَالَ: وَمَعِي قَضِيبَانِ، فَإِذَا رَآنِي ذَابَ كَمَا يَذُوبُ الرَّصَاصُ، قَالَ: فَيُهْلِكُهُ اللَّهُ إذا رآني ﴾، وفي رواية: ﴿ ومعي قضيبان فأهبط فأقتله، حَتَّى إِنَّ الْحَجَرَ وَالشَّجَرَ يَقُولُ: يَا مُسْلِمُ إِنَّ تَحْتِي كَافِراً فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، قَالَ: فَيُهْلِكُهُمْ اللَّهُ ثُمَّ يَرْجِعُ النَّاسُ إِلَى بِلادِهِمْ وَأَوْطَانِهِمْ ... الحديث ﴾(رواه أحمد وابن ماجه والحاكم وصححه وسلمه الذهبي).

الحديث السابع والعشرون

عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ عَنْ حُذَيْفَةَ بن اليمان رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ أنا أعلم بما مع الدجال منه، معه نهران أحدهما نار تأجج في عين من رآه، والآخر ماء أبيض، فإن أدركه منكم أحد فليغمض عينه وليشرب من الذي يراه ناراً، فإنه ماء بارد، وإياكم والآخر فإنه الفتنة، واعلموا أنه مكتوب بين عينيه كافر يقرأه من يكتب ومن لا يكتب، وإن إحدى عينيه ممسوحة عليها ظفرة ﴾ وذكر الحديث في حضارة للمسلمين إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فلما قاموا يصلون نزل عيسى ابن مريم صلوات الله عليه أمامهم فصلى بهم – أي معهم–، فلما انصرف قال: هكذا افرجوا بيني وبين عدو الله ﴾ وذكر الحديث (رواه الحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم وسلمه الذهبي).

الحديث الثامن والعشرون

عن حذيفة رضي الله عنه أيضاً قال: إن أصحاب النبي صلى الله عيه وآله وسلم كانوا يسألون عن الخير، وكنت أسأل عن الشر مخافة أن أدركه، وإني بينما أنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يومٍ قلت: يا رسول الله، أرأيت هذا الخير الذي أعطانا الله هل بعده من شرٍّ كما كان قبله شر؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ نعم ﴾ قلت: فما العصمة منه؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ السيف ﴾، قلت: وهل للسيف من بقية؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ هدنة على دخن ﴾، قلت: يا رسول الله ما بعد الهدنة؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ دعاة للضلالة، فإن لقيت لله يومئذ خليفة في الأرض فألزمه وإن أخذ مالك وضرب ظهرك وإلا – وفي رواية: فإن لم يكن خليفة– فاهربن في

الأرض حدَّ هربك – أي منتهى هربك– حتى يدركك الموت وأنت عاضٌّ على أصل شجرة ﴾، قلت: يا رسول الله فما بعد دعاة الضلالة؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ خروج الدجال ﴾، قلت: يا رسول الله وما يجئ به الدجال، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ يجئ بنارٍ ونهر، فمن وقع في ناره وجب أجره وحُطَّ وِزره ﴾، قلت: يا رسول الله فما بعد الدجال؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ عيسى ابن مريم ﴾، قلت: فما بعد عيسى ابن مريم؟، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ما لو أن رجلاً أنتج فرساً لم يركب ظهرها حتى تقوم الساعة ﴾(رواه ابن أبي شيبة وابن عساكر وهو حديث صحيح).

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مُغَفَّلٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ مَا أَهْبَطَ اللَّهُ تعالى إِلَى الأَرْضِ مُنْذُ خَلَقَ آدَمَ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ فِتْنَةً أَعْظَمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ، وَقَدْ قُلْتُ فِيهِ قَوْلاً لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ قَبْلِي، إِنَّهُ آدَمُ جَعْدٌ مَمْسُوحُ عَيْنِ الْيَسَارِ عَلَى عَيْنِهِ ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، وَإِنَّهُ يُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ، وَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَمَنْ قَالَ: رَبِّيَ اللَّهُ، فَلا فِتْنَةَ عَلَيْهِ – يعني في دينه–، وَمَنْ قَالَ: أَنْتَ رَبِّي، فَقَدِ افْتُتِنَ – يعني كفر–، يَلْبَثُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ صلى الله عليه وآله وسلم مُصَدِّقاً بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى مِلَّتِهِ إِمَاماً مَهْدِيّاً وَحَكَماً عَدْلاً فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ ﴾، فكان الحسن – يعني البصري– يقول: ونروي أن ذلك عند الساعة (رواه الطبراني والبيهقي في (البعث) وسنده جيد كما قال الحافظ السيوطي).

الحديث الموفي ثلاثين

عن أَبَي صَالِحٍ عن أم المؤمنين عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا أَبْكِي فَقَالَ: ﴿ مَا يُبْكِيكِ؟ ﴾، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ذَكَرْتُ الدَّجَّالَ فَبَكَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: ﴿ إِنْ يَخْرُجْ وَأَنَا فيكم كُفِيتُمُوهُ، وَإِنْ يَخْرُجْ بَعْدِي فَإِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، إِنَّهُ يَخْرُجُ من يَهُودِيَّةِ أَصْبَهَانَ حَتَّى يَأْتِيَ الْمَدِينَةَ

فَيَنْزِلَ نَاحِيَتَهَا، وَلَهَا يَوْمَئِذٍ سَبْعَةُ أَبْوَابٍ عَلَى كُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكَانِ، فَيَخْرُجَ إِلَيْهِ شِرَارُ أَهْلِهَا حَتَّى يأتي الشَّامَ مَدِينَة فِلَسْطِينَ بِبَابِ لُدٍّ ﴾، قَالَ أَبُو دَاوُدَ مَرَّةً: ﴿ حَتَّى يَأْتِيَ مَدِينَة فِلَسْطِينَ فَيَنْزِلَ عِيسَى ابن مريم عَلَيْهِ السَّلَام فَيَقْتُلَهُ وَيَمْكُثَ عِيسَى فِي الْأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً إِمَاماً عَدْلاً وَحَكَماً مُقْسِطاً ﴾(رواه الإمام أحمد وابن حبان في صحيحه، وقال الحافظ الهيثمي: رجاله رجال الصحيح).

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قال: ﴿ إِنَّ الدَّجَّالَ خَارِجٌ وَهُوَ أَعْوَرُ عَيْنِ الشِّمَالِ، عَلَيْهَا ظَفَرَةٌ غَلِيظَةٌ، وَإِنَّهُ يُبْرِئُ الأَكْمَهَ وَالأَبْرَصَ وَيُحْيِي الْمَوْتَى وَيَقُولُ لِلنَّاسِ أَنَا رَبُّكُمْ، فَمَنْ قَالَ أَنْتَ رَبِّي فَقَدْ فُتِنَ، وَمَنْ قَالَ رَبِّيَ اللَّهُ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ وَلا فِتْنَةَ عَلَيْهِ، فَيَلْبَثُ فِي الأَرْضِ مَا شَاءَ اللَّهُ – أربعين يوماً كما في الأحاديث الأخرى– ثُمَّ يخرج عِيسَى ابن مَرْيَمَ قِبَلِ الْمَغْرِبِ – أي جهة المغرب وهي الشام– مُصَدِّقاً بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم فَيَقْتُلُ الدَّجَّالَ، وَإِنَّمَا هُوَ قِيَامُ السَّاعَةِ ﴾(روه أحمد والطبراني، وقال الحافظ الهيثمي: رجال الحديث رجال الصحيح).

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ سَمُرَةَ رضي الله عنه أيضاً قال: ﴿ خطب النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَشَهِدَ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ أَنْشُدُكُمْ بِاللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي قَصَّرْتُ عَنْ شَيْءٍ مِنْ تَبْلِيغِ رِسَالَاتِ رَبِّي لَمَا أَخْبَرْتُمُونِي ذَلِكَ ﴾، قَالَ: فَقَامَ رِجَالٌ فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ رِسَالاتِ رَبِّكَ وَنَصَحْتَ لأُمَّتِكَ وَقَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ رِجَالاً يَزْعُمُونَ أَنَّ كُسُوفَ هَذِهِ الشَّمْسِ وَكُسُوفَ هَذَا الْقَمَرِ وَزَوَالَ هَذِهِ النُّجُومِ عَنْ مَطَالِعِهَا لِمَوْتِ رِجَالٍ عُظَمَاءَ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ وَإِنَّهُمْ قَدْ كَذَبُوا، وَلَكِنَّهَا آيَاتٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ يَخْتَبِرُ بِهَا عِبَادُهُ فَيَنْظُرُ مَنْ يُحْدِثُ لَهُ مِنْهُمْ تَوْبَةً، وَأَيْمُ اللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُ مُنْذُ قُمْتُ أُصَلِّي – يعني صلاة الكسوف– مَا أَنْتُمْ لاقُونَ فِي أَمْرِ دُنْيَاكُمْ

وَآخِرَتِكُمْ، وَإِنَّهُ وَاللَّهِ لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ ثَلاثُونَ كَذَّاباً آخِرُهُمْ الأَعْوَرُ الدَّجَّالُ، وَإِنَّه مَتَى يَخْرُجْ فسَوْفَ يَزْعُمُ أَنَّهُ اللَّهُ، فَمَنْ آمَنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ وَاتَّبَعَهُ لَمْ يَنْفَعْهُ عملٌ صَالِحٌ مِنْ عَمَله سَلَفَ، وَمَنْ كَفَرَ بِهِ وَكَذَّبَهُ لَمْ يُعَاقَبْ بِشَيْءٍ مِنْ عَمَلِهِ سَلَفَ، وَإِنَّهُ سَوْفَ يَظْهَرُ عَلَى الأَرْضِ كُلِّهَا إِلا الْحَرَامَ وَبَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَإِنَّهُ يَسُوقُ النَّاسَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَيُحْصَرُونَ حَصْراً شَدِيداً﴾، قَالَ صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿فَيُصْبِحُ فِيهِمْ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَيَقْتُلُهُ وَجُنُودَهُ حَتَّى إِنَّ جِذْمَ الْحَائِطِ وَأَصْلَ الشَّجَرَةِ لَيُنَادِي: يَا مُسْلِمُ هَذَا كَافِرٌ تَعَالَ فَاقْتُلْهُ، وَلَنْ يَكُونَ ذَلِكَ حَتَّى تَرَوْا أُمُوراً يَتَفَاقَمُ شَأْنُهَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَتَسَاءَلُونَ بَيْنَكُمْ هَلْ كَانَ نَبِيُّكُمْ ذَكَرَ لَكُمْ مِنْهَا شيئاً، وَحَتَّى تَزُولَ جِبَالٌ عن مَرَاتِبِهَا، ثُمَّ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ الموت﴾(رواه أحمد وسعيد بن منصور وابن خزيمة وابن جرير والطحاوي والبزار والطبراني والحاكم والبيهقي، وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين وسلمه الذهبي).

الحديث الثالث والثلاثون

عن أبي قلابة عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿من أدرك منكم عيسى ابن مريم فليقرئه مني السلام﴾(رواه الحاكم وهو حديث حسن).

الحديث الرابع والثلاثون

عن أنس رضي الله عنه أيضاً قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿أنا أول من يدخل الجنة يوم القيامة وأشفع، وسيدرك رجال من أمتي عيسى ابن مريم ويشهدون قتال الدجال﴾(رواه الطبراني وهذا لفظه، وأبو يعلى والحاكم بإسناد مجموعهما حسن).

الحديث الخامس والثلاثون

عن عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿لا تزال طائفة من أمتي تقاتل على الحق حتى ينزل عيسى ابن مريم عليه السلام عند طلوع الفجر ببيت المقدس، ينزل على المهدي فيقال: تقدم يا نبي الله فصلِّ، فيقول: هذه الأمة أمراء بعضهم على بعض﴾(رواه أبو عمرو الداني في سننه وهو حديث صحيح).

الحديث السادس والثلاثون

عن عبد الأعلى بن عدي البهراني عن ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه قال: ﴿ عصابتان من أمتي أحرزهما الله من النار، عصابة تغزو الهند، وعصابة تكون مع عيسى ابن مريم ﴾(رواه أحمد والنسائي والطبراني والضياء المقدسي في (المختارة)، وقال المناوي في (شرح الجامع الصغير): إسناده حسن).

الحديث السابع والثلاثون

عن عبد الرحمن بن أيوب بن نافع بن كيسان عن أبيه عن جده نافع رضي الله عنه صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفعه: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم عند باب دمشق عند المنارة البيضاء، لسِتِّ ساعات من النهار في ثوبين ممشقين، كأنما ينحدر عن رأسه اللؤلؤ ﴾(رواه ابن عائذ، وتمام في (فوائده)، وابن شاهين في (الصحابة)، وابن عساكر في (التاريخ)، وهو حسن لغيره).

الحديث الثامن والثلاثون

عن نافع بن كيسان بن عبد الله بن طارق عن أبيه رضي الله عنه: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ﴾(رواه البخاري في (التاريخ)، والطبراني وابن السكن وابن منده، وتمام في (فوائده)، والربعي في (فضائل الشام)، ورجال الحديث ثقات كما قال الحافظ ابن حجر).

الحديث التاسع والثلاثون

عن أبي يحيى مولى ابن عفراء عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾(الزخرف: من الآية61)، قال: ﴿ نزول عيسى ابن مريم من قبل يوم القيامة ﴾(رواه ابن حبان في صحيحه).

الحديث الموفي أربعين

روى محمد بن شعيب بن شابور عن يزيد بن عبيدة – بفتح العين– ابن أبي المهاجر الكوني الدمشقي عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس الثقفي قال: قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل المسيح عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ﴾(رواه ابن أبي حاتم، ورجال إسناده ثقات).

فهذه أربعون حديثاً إذا ضُمت إلى ما سبق أول الكتاب من الأحاديث المرفوعة والآثار التي لها حكم الرفع بلغ مجموعها نحو خمسين حديثاً كلها بين صحيح وحسن، ومن هنا يعلم ما قلناه في (إقامة البرهان) من أن الأحاديث الضعيفة مجبورة بالأحاديث الصحيحة صحيح لا غبار عليه، وأن ما قلناه هناك من أن التواتر لا تشترط في رواته العدالة موافق لما قرره الأصوليون والمحدثون، ولذا قال الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة): "إن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد"، قال: "إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه ليعمل به أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداء، والمتواتر لا يبحث عن رجاله بل يجب العمل به من غير بحث"ا.هـ، وقال الشوكاني في (إرشاد الفحول) بعد إذ عرَّف المتواتر وذكر شروطه ما نصه: "وقد اشترط عدالة النقلة لخبر التواتر، فلا يصح أن يكونوا أو بعضهم غير عدول، وعلى هذا لا بد ألا يكونوا كفاراً ولا فساقاً، ولا وجه لهذا الاشتراط، فإن حصول العلم الضروري بالخبر المتواتر لا يتوقف على ذلك، بل يحصل بخبر الكفار والفساق والصغار المميزين والأحرار والعبيد، وذلك هو المعتبر"ا.هـ، بل سبق عن ابن الهمام "أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يفيد العلم ولو كان راويه غير عدل"، فبطل ما زعمه المبتدع أننا خلعنا على الأحاديث الضعيفة ثوباً مهلهلاً من القداسة لا رغبة في العلم ولكن ليقول العامة وأشباه العامة عنَّا: إننا محدثون وحفاظ، وهذا زعمه الكاذب ودعواه الباطلة، فنحن ما ألفنا كتابنا (إقامة البرهان) إلا للدفاع عن السنة النبوية التي دأب المبتدع على محاربتها وردها بوسائل شيطانية خبيثة، حيث يدعي تارة أنها آحاد، والآحاد يفيد الظن، وأخرى أنها روايات مضطربة، وطوراً بجعلها من الإسرائيليات ويلصقها بكعب ووهب ظلماً وعدواناً، وحيناً يزعم أن القرآن لم يشر إلى ما أتت به كأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يجب اتباعه إلا في القرآن؟!!! إلى غير هذا من الحيل والخدع، فليس إنكار نزول عيسى عليه السلام

مقصوداً لذاته عند هذا المبتدع، ولكنه حلقة من حلقات خطة دبَّرها لهدم السنة ونقضها من أساسها، وآية ذلك أنه لا ينزع في مقالاته وغيرها إلا بالقرآن وهذا في الظاهر حسن، لكنه لا يرجع في تفسيره إلى الحديث، بل يعتمد على رأيه ورأي رؤسائه، وقد يعرض له الحديث الصحيح في تفسير آية فيرده برأيه ولا يبالي، وصرح لي بإنكار الدجال مدعياً أن أحاديثه مضطربة متناقضة، وأنكر الميزان في محاضرة ألقاها من محطة الإذاعة، وكتب في مجلة الرسالة مقالاً بعنوان: (شخصيات الرسول) ذكر فيه الشخصيات الأربع التي سرقها من القرافي[1] وزاد عليها أن الرسول ليس معصوماً في فتواه وقضائه، وأنه لا يجب إتباعه إلا فيما كان طريقه الوحي المحض كالعبادات، أما ما عدا ذلك فتجوز مخالفته فيما أفتى أو قضى به إذا اقتضت المصلحة المخالفة، إلى غير هذا مما أتى به في ذلك المقال الآثم الذي أراد به أن يطعن السنة في مصدرها وينبوعها، فلم يسعنا السكوت على هذه الاعتداءات المتكررة، والجهالات المتوالية، وانتدبنا للدفاع والحجاج، وقاومنا الداء بالعلاج، ووطنا أنفسنا على سماع ما تفوه به في حقنا من تهم وشتائم لعلمنا أن الجاهل إذا أفحم شنَّع، وأن السفيه إذا غلب أقذع، والشتم حيلة العاجز، والحجة شيمة القوي المبارز، ألا فليعلم هذا المبتدع أننا عزمنا على موالاة دحض ترهاته ومتابعة محو مفترياته، نرجو بذلك ثواب الله ومغفرته، ونأمل القرب من نبيه وشفاعته، لا يردنا عن عزمنا سفاهة سفيه، أو جهالة جاهل، وعلى الله اعتمادنا وبه ثقتنا وإليه التجاؤنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العليِّ العظيم.

(1) بواسطة سرقتها من شخص معاصر سرقها من القرافي فهي سرقة مكررة!!.

نزول عيسى عليه السلام

هذه فتوى في إثبات نزول عيسى عليه السلام لشيخنا المرحوم العلامة الإمام الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية وشيخ علمائها بدون منازع، كتبها بعد عودته من الحجاز سنة 1350 هجرية، جواباً عن سؤال أحد علماء ناصرية المتفق المسمى داود الراوي، وهذا نصها:

الحمد الله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

اطلعنا على هذا السؤال فيما يتعلق بحياة عيسى وعدم موته وفي رفعه ونزوله وقتله الدجال ونقول: أما قول السائل هل هو حيٌّ أم ميت؟، وإذا قلت أنه حيٌّ فأين هو؟، وبماذا تستدل فضيلتكم؟.

فنقول: أنه حيٌّ لم يمت، أخرج ابن جرير الطبري في تفسيره قال: حدثنا ابن علية عن أبي رجاء عن الحسن في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، قال: "قبل موت عيسى، والله إنه الآن لحيٌّ عند الله، ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون"، وعن ابن وكيع قال: حدثنا أبو أسامة عن عوف عن الحسن ﴿ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ قال: "عيسى ولم يمت بعد"، وقال الحسن: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لليهود: ﴿ أن عيسى لم يمت وأنه راجع إليكم قبل يوم القيامة ﴾، فأنت ترى أن الحسن رفعه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، فهو وإن كان مرسلاً لكنه في حكم الموصول المسند، وقد صرح الأصوليون بأن مرسل الحسن مقدم على المسانيد، قال في (فواتح الرحموت): "ولا بعد فيه، ويحتمل أن يكون قولهم "مقدم على المسانيد" مبالغة في تصحيح مرسله" انتهى.

ويؤيد هذا أن الحسن نفسه جزم بحياة عيسى مؤكداً هذا الجزم بالقسم حيث قال: "والله إنه الآن لحيٌّ عند الله"، وهذا الحديث وإن كان خبر آحاد لكنه وقع بياناً للإجمال الواقع في الآية لوجود الاحتمالات في أهل الكتاب، وضمير ﴿ بِهِ ﴾ و﴿ مَوْتِهِ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، فعين هذا الحديث أن المراد بأهل الكتاب

اليهود، وعين أن المراد بالضمير عيسى عليه السلام، والآحاد يصلح تفسيراً للمجمل، ومتى وقع تفسيراً للمجمل القطعي كما هنا كان الدليل هو المجمل القطعي المبيَّن بذلك الخبر لا الخبر الذي وقع بياناً له كما حققه في (فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت) بعد مناقشة طويلة حيث قال رداً على ما استدل به المخالف: "ولا يظهر لهذا وجه، فإن إفادة الخبر الظن مما أجمع عليه، ومنع المقدمة الاجتماعية لا يجوز، فبعد ملاحظة هذا الإجماع لا يمكن منع إفادة الخبر الظن، وبعد التنزل للمستدل أن يقول الخبر مفيد للظن ما دام الخبر باقياً قطعاً، فارتفع المانع حين وجود الخبر قطعاً، فلزم القطع بالحكم في تلك الحال قطعاً وهو المطلوب، فإنهم لا يدعون بعد ظهور عدم وجود البيان كذب الخبر فتدبر، فإذن: الحق في الجواب ما أفاده والدي قدس سره: منع ارتفاع المانع، فإن المانع من القطع الإجمال، وجواز الطرف المقابل مرجوحاً، وهنا وإن ارتفاع المانع الأول لكن قام الثاني مقامه، فإن الظن بالشيء يوجب تجويز الطرف المقابل، هذا ثم لهم أن يقرروا بأن الخبر مفيد للظن بالوضع والاستعمال قطعاً، وهذا الظن يوجب التبادر قطعاً، وتبادر المراد من القطعي رافع للمانع قطعاً لوجود المقتضى، وبالجملة هذا الظن موجب للتبادر وهو يوجب القطع، وكيف لا يوجد التبادر، فإنه متى علم أن الصلاة في الشرع ما هي؟ ولو بخبر الواحد، والربا ما هو؟ يتسارع الذهن عند سماع اللفظين إلى معناهما الشرعي وإنكاره مكابرة، وليس هذا إلا كما إذا أخبر الخليل والأصمعي أن لفظاً وضع في لغة العرب لهذا المعنى يتسارع الذهن عند السماع إليه البتة، وهذا أولى منه، فإن هذا الظن قوي معاضد بالإجماع، وهذا هو الذي يرسم في الاستدلال المشهور "بأن الحكم بعد تبين الخبر مضاف إلى الدليل يكون مقطوعاً" يعني إن الحكم بعد تبين الخبر يستفاد منه لأجل التبادر فيفيد القطع؛ لأن المراد المعنى الأعم، وهو الذي لا يحتمل المقابل احتمالاً ناشئاً عن دليل، وبعد التبادر فاحتمال عدم الإرادة كاحتمال التأويل في النص فلا اعتداد به، هذا بخلاف ترجيح أحد معنيي المشترك بالرأي، فإنه لا يوجب التبادر، فتأمل فيه فإنه موضع تأمل، انتهى.

وأقول: تأملنا فوجدنا أن الأصوليين استدلوا على وجوب التعبد بخبر الواحد باحتجاج الصحابة على وجوب العمل بخبر العدل، وأنه تواتر عنهم الاحتجاج والعمل بخبر الواحد، وكما أجمعوا على ذلك فقد أجمعوا على إفادة خبر الواحد العدل الظن، فكان خبر الآحاد مفيداً للظن بالإجماع والعمل به واجباً بالإجماع، ولا اعتداد بالاحتمال المرجوح الذي هو في مقابلة الظن بدليل تواتر العمل به عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، وقد أطال الأصوليون في الاستدلال على وجوب العمل بخبر الواحد وعلى تواتره بما يطول شرحه، فإن أردته فعليك بـ (مسلم الثبوت) و(التحرير) وشرحه من كتب الأصول، وعلى كل حال فالحق أن الخلاف لفظي، فمن نظر إلى أن خبر الآحاد الصحيح ظني نظر إلى الاحتمال في ذاته، ومن نظر إلى أن هذا الاحتمال لا اعتداد به قال: إنه قطعي، فإذا فسر المجمل كان العمل بهذا التفسير واجباً بالإجماع سواء قلنا أن خبر الآحاد يفيد القطع أو الظن، وأما مقره وأين هو فنقول: إنه عند الله وفي علم الله مكانه ولا نعلم في أي مكان مستقره، ألا ترى أن الجنة والنار في اعتقاد أهل السنة موجدتان يقيناً ولكنا لا نعلم أين هما، وأما ما ورد في قصة المعراج أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه في السماء الثانية فهذا لا يدل على أن السماء الثانية مكان له؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما لقيه كذلك لقي إبراهيم وموسى وغيرهما من الأنبياء في السماوات، ومعلوم أنهم ماتوا ومن مات لا تعود له الحياة إلى يوم القيامة، ولكن الذي وقع ليلة المعراج من لقياه الأنبياء هو من باب التمثيل، فإن الله تعالى شكل أرواحهم على هيئة أجسامهم كما ذكره ابن عقيل وكذا ذكره ابن التين وقال: وإنما تعود الأرواح إلى الأجسام يوم البعث كما قدمنا إلا عيسى عليه السلام فإنه حيٌّ لم يمت، وينزل إلى الأرض فيقتل الدجال، ألا ترى أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى الجنة والنار ليلة الإسراء في السماء، ومن المعلوم أنه لم يعلم بطريق قطعي مكانهما.

وقولهم أن الأنبياء أحياء في قبورهم فهذا لا ينافي ما قاله ابن التين من أن الأرواح إنما تعود إلى الأجساد يوم البعث؛ لأن عود الأرواح إلى الأجساد يوم البعث هو الذي يقتضي أن تعود

الأجساد إلى الحياة المشاهدة التي يترتب عليها جميع الأفعال الاختيارية بأقوى مما كانت عليه في الدنيا، وأما حياة الأنبياء في قبورهم فهي حياة ملكوتية بها يقدرون على أفعال ملكوتية لا يشهدها ولا يراها إلا من يشاهد عالم الملكوت مثل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم الذي رأى موسى في قبره يصلي، إلا عيسى عليه السلام فإنه وإن أخذه الله إلى عالم الملكوت فإنه موجود فيه كما كان موجوداً في الأرض عالم الملك؛ لأنه لم يمت بعد فهو حي بحياته الدنيوية التي ولد عليها لم تفارق روحه جسده وإن كان في عالم الملكوت فهو في حراسة الله إلى أن يرجعه الله إلى عالم الملك (أي الأرض) ويقتل الدجال ثم يموت كما مات إخوانه الأنبياء ويدفن في الأرض، وهذا هو معنى نزول عيسى الذي جاءت به الأخبار الصحيحة وليس معناه الانتقال من مكان عالٍ إلى مكان سافلٍ كما فهم السائل.

وأما قوله فما معنى قوله تعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ ﴾، وقد قال تعالى: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا ﴾ ولم يقل بنوم عيسى إلى يومنا هذا أحد ...إلخ، فنقول: إن السائل باستشهاده بالآية كأنه قصر تفسير التوفي على شيئين فقط: التوفي بمعنى الموت، والتوفي بمعنى النوم، وإنما فعل ذلك ليتسنى له إيراد أشكال على التوفي بمعنى النوم، وهو قوله لم يقل أحد بنوم عيسى إلى يومنا هذا، فنفيده أن معنى التوفي ليس قاصراً على هذين المعنيين، فإن المفسرين ذكروا أوجهاً كثيرة في معنى التوفي، والصحيح قول القرطبي إن الله رفعه من غير وفاة أي موت ولا نوم، وهو اختيار الطبري والرواية الصحيحة عن ابن عباس، ومعنى الوفاة يحتمل على اختيار الطبري أربعة أوجه:

الأول: بمعنى الإماتة في المستقبل، وهو قول الفراء: إن في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره رافعك ومطهرك ومتوفيك بعد إنزالك من السماء.

الثاني: بمعنى القبض، وهو قول ابن زيد: ﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ قابضك من الأرض.

الثالث: أنه بمعنى إبقائه للأجل المقدر له والإماتة بعده، وهو قول الزمخشري في (الكشاف): أي إني متوفيك أجلك ومعناه: إني عاصمك من أن يقتلك الكفار، ومؤخر أجلك إلى أجل كتبته لك، ومميتك حتف أنفك لا قتلاً بأيديهم.

الرابع: أنه بمعنى الإماتة في المستقبل وإن الواو في قوله: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ لا تفيد الترتيب لأنها لمطلق الجمع، فلا فرق بين التقديم والتأخير، وهذا الوجه يرجع إلى الوجه الأول أي إلى قول الفراء.

بقي الوجهان اللذان اقتصر عليهما السائل، أحدهما: الوفاة على ظاهرها وأنها وقعت قبل رفعه، توفاه الله ثلاث ساعات وقيل سبع ساعات ثم أحياه ورفعه إليه، وقد ورد ذلك في رواية ضعيفة عن ابن عباس، وذكر ابن إسحاق أنها من زعم النصارى.

الثاني: أن المراد بالوفاة هنا النوم ومثله ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ ﴾ أي ينيمكم، قال في (فتح البيان): "وبه قال كثيرون"، قال الألوسي: "روي عن الربيع أن الله تعالى رفع عيسى إلى السماء وهو نائم رفقاً به"، ولم يذكروا لأصحاب هذا القول أن عيسى عليه السلام هل استيقظ من النوم بعد رفعه أم يستمر نائماً إلى أن ينزل، وعلى فرض أنه يستمر نائماً فإن الله يحفظه في المحل الذي رفع إليه ويصونه عن الموت في هذه المدة الطويلة كما صان أهل الكهف فيه لمدة ثلاثمائة سنة وتسع عن الموت والهلاك بلطفه وكرمه بأن حفظ أجسادهم من أن تأكلها الأرض والله على كل شيء قدير، فأصحاب هذا الوجه على تقدير الفرض كأنهم قائلون بنوم عيسى إلى الآن والله أعلم، فبطل قول السائل: لم يقل بنوم عيسى إلى يومنا هذا أحد.

وأما قوله مع أن صيغة ﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ وأخواتها تخصصت للاستقبال بقوله: ﴿ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾، ويريد السائل أن يجعل ﴿ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ متعلقاً بجميع ما قبله الذي منه ﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ بمعنى منيمك إلى يوم القيامة، فنقول أن الجار والمجرور كما قال المفسرون متعلق بالجعل، يعني جاعل المتبعين لك إلى يوم القيامة فوق الذين كفروا أو متعلق بالاستقرار

المقدر في الظرف، يعني استقر وثبت علو متبعيك إلى يوم القيامة، وعلى كل حال فالجار وقع في جملة فهو المرتبط بها وأخذ له متعلقاً منها وقضي الأمر، فلا يمكن بعد ذلك أن يبحث له عن متعلق من الجمل التي قبل الجملة التي هو جزء منها؛ لأنه لا ارتباط بينه وبينها، نعم إن المراد من ﴿ مُتَوَفِّيكَ ﴾ أنه متوفيه في المستقبل، وهذا لا يقتضي إلا أنه تقع الوفاة في دار الدنيا في المستقبل ولا يقتضي وقوعه في الحال ولا في الماضي، ولا شك أن عيسى عليه السلام وإن كان الآن حياً لكنه سيموت في المستقبل كما تقدم، ألا ترى إلى قوله تعالى في خطابه لسيد الخلق: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ فإن المراد من هذه الآية الموت في المستقبل، وهذا لا يقتضي أنه بمعنى ميت الآن بل يفيد أنه سيموت وهذا مما لا شك فيه.

وأما قوله: وأما الرفع بقوله: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ فرفع تعظيم وتكريم لعيسى لا رفع جهة، فإنه ممنوع عند عامة المسلمين فهو مسلم بالنظر إلى الله تعالى وأما بالنظر إلى عيسى فغير مسلم، ألا ترى إلى قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي ﴾(الصافات: من الآية99) وإنما ذهب إبراهيم من العراق إلى الشام أو يكون قوله: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ معناه أنه يرفع إلى مكان لا يملك الحكم فيه غير الله، والله أعلم بذلك المكان[1] كما قدمنا.

وأما قوله: فإن قلنا إن عيسى مات ثم أحيي ثم رفع فتلك مسألة تلزمنا ثلاث موتات وثلاث إحياءات، وقد قال تعالى على لسان أهل النار: ﴿ أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾، وقال تعالى يحصر الموت في الموتتين والإحياءين: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ إلخ.

فنقول أن ذكر الإماتة والإحياء تكرر مجيئه في آيات من القرآن:

الآية الأولى: قوله تعالى حكاية عن الكافرين: ﴿ أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ ﴾ وقد اختلف في المراد منها، فقيل أرادوا بالإماتة الأولى خلقهم أمواتاً وبالثانية إماتتهم المعهودة عند انقضاء آجالهم، وبالإحياءة الأولى نفخ الروح فيهم وهم في الأرحام وبالثانية البعث، وهذا

(1) بل ذلك المكان هو السماء كما في الأحاديث والآثار التي لم يقف عليها شيخنا رحمه الله.

مرويٌ عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة وجعلوا هذا نظير آية البقرة ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ الآية، والإماتة إن كانت حقيقة في جعل الشيء عادم الحياة سُبق بحياة أم لا فالأمر ظاهر، وإن كانت حقيقة في تصيير الحياة معدومة بعد أن كانت موجودة كما هو ظاهر كلامهم ففي إطلاقها على ما عدا إماتة أولى خفاء ووجه بأن ذلك من باب المجاز، وفي تشخيص هذا المجاز كلام للمفسرين ولعلماء البلاغة أعرضنا عنه لطوله، ولكونه ليس مقصوداً من هذا السؤال، وقال السدي: "المراد بالإماتة الأولى إماتتهم عند انقضاء آجالهم، وبالإحياءة الأولى إحياءتهم في القبر للسؤال، وبالإماتة الثانية إماتتهم بعد هذه الإحياءة، وبالإحياءة الثانية إحياءتهم للبعث"، أقول: وسيأتي أنه أبعد الأقوال، وقال ابن زيد: "أريد إحياؤهم نسماً عند أخذ العهد عليهم من صلب آدم ثم إماتتهم بعد ثم إحياؤهم في الدنيا ثم إماتتهم ثم إحياؤهم"، وهذا صريح في أن الإحياءات ثلاث.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ وهذه الآية مسوقة للامتنان وفي المراد منها أقوال: فالمروي عن ابن عباس وابن مسعود ومجاهد هو أن المراد بالموت الأول العدم السابق، والإحياء الأول الخلق، والموت الثاني المعهود في الدنيا، والحياة الثانية البعث، واختار آخرون أن الموتة الأولى هي وقت استقرارهم نطفاً في الأرحام، والحياة الأولى نفخ الروح فيهم وهم في الأرحام، والإماتة هي المعهودة، والإحياء هو البعث، قال الألوسي: "ولعل الثاني أقرب من الأول، وإطلاق الأموات على تلك الأجسام مجاز إن فسر الموت بعد الحياة عمن اتصف به وحقيقة إن فسر بعدم الحياة عما من شأنه، قال السيلكوتي"، القول الثالث – وهو أبعدها– حمل الموت الأول على المعهود بعد انقضاء الأجل والإحياء الأول على ما يكون للمسألة في القبر.

الآية الثالثة: أنه تعالى بعد وصف أهل الجنة بما هم فيه من الخيرات والراحات بيَّن أن حياتهم دائمة فقال: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾ جملة مستأنفة أو خالية كأنه أريد أن يقال: لا يذوقون فيها الموت البتة، فوضع الموتة الأولى موضع ذلك لأن الموتة

الماضية محال ذوقها فهو من باب التعليق بالمحال كأنه قيل: إن كانت الموتة الأولى يستقيم ذوقها في المستقبل فإنهم يذوقونها، ونظيره قول القائل لمن يستسقيه لا أسقيك إلا الجمر وقد علم أن الجمر لا يسقي، فالاستثناء متصل وقيل الاستثناء منقطع أي لكن الموتة الأولى قد ذاقوها في الدنيا والأصل اتصال المستثنى، أقول: وكون المراد أنهم لا يذوقون فيها الموت البتة يتفرع على كلٍّ من الاتصال والانقطاع، وقال الطبري: "﴿ إلا ﴾ بمعنى بعد" والجمهور لم يثبتوا هذا المعنى لها، وقال ابن عطية: "ذهب قوم إلى أن ﴿ إلا ﴾ بمعنى سوى" وضعفه الطبري.

الآية الرابعة: أنه تعالى بعدما تمم كلام بعض أهل الجنة مع قرينه من أهل النار أخبر أنه عاد إلى مخاطبة جلسائه من أهل الجنة فقال: ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ الهمزة للتقرير وفيها معنى التعجب، والفاء للعطف على مقدرٍ يقتضيه نظم الكلام، أي أنحن مخلدون فما نحن بميتين أي ممن شأنه الموت ﴿ إِلا مَوْتَتَنَا الأُولَى ﴾ التي كانت في الدنيا، قاله تصديقاً لقوله تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾ يعني أن حياتهم دائمة، والاستثناء مفرغ من مصدر مقدر كأنه قيل: أفما نحن بميتين موتةً إلا موتتنا الأولى، وجوَّز أن يكون منقطعاً أي لكن الموتة الأولى كانت لنا في الدنيا، أقول: وعلى القولين المراد نفي موتهم في الجنة البتة.

الآية الخامسة: يخبر تعالى عن كفار مكة المنكرين للبعث فقال: ﴿ إِنَّ هَؤُلاءِ ﴾ أي كفار قريش ﴿ لَيَقُولُونَ إِنْ هِيَ إِلا مَوْتَتُنَا الأُولَى ﴾ أي ما العاقبة ونهاية الأمر إلا الموتة الأولى المزيلة للحياة الدنيوية ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُنْشَرِينَ ﴾ أي بمبعوثين بعدها، وتوصيفها بالأولى ليس لقصد مقابلة الثانية، قال أبو علي: "ليس من شرط كونه أولاً أن يكون بعده آخر، وإنما الشرط أن لا يتقدم عليه غيره"، وقيل: إنه قيل لهم إنكم تموتون موتة تتعقبها حياة كما تقدمتكم موتة قد تعقبتها حياة، وذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ﴾ فقالوا: إن هي إلا موتتنا الأولى، يريدون ما الموتة التي من شأنها أن تتعقبها حياة إلا الموتة الأولى دون الثانية، وما هذه الصفة التي تصفون بها الموتة من تعقب الحياة لها إلا

للموتة الأولى خاصة، وهذا ما ارتضاه جار الله، قال الألوسي: "والإنصاف أن حمل الموتة الأولى هنا على التي بعد الحياة الدنيا أظهر من حملها على ما قبل الحياة من العدم، بل هي المتبادرة إلى الفهم عند الإطلاق المعروفة بينهم، وأمر الوصف بالأولى على ما سمعت أولاً".

فالآيات التي جاء فيها ذكر الإماتة والإحياء لا تدل واحدة منها على ما ذكره السائل من حصر الموت في موتتين لعدم وجود ما يدل على الحصر فيها، فضلاً عن اختلاف المفسرين كما سمعت، فالحق أن الموت لم ينحصر في موتتين، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾ الاستفهام هنا للتقرير، والرؤية المذكورة هنا هي رؤية القلب لا رؤية البصر، والمعنى عند سيبويه: تنبه إلى أمر الذين خرجوا، ولا تحتاج هذه الرؤية إلى مفعولين، ويجوز أن تكون بمعنى الرؤية البصرية أي ألم تنظر إلى الذين خرجوا ﴿ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ أي مخافة الطاعون ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ﴾ أمر تكوين وتحويل، وهو عبارة عن تعلق إرادته بموتهم دفعة أو تمثيل لإماتته سبحانه إياهم ميتة نفس واحدة كأنهم أمروا فأطاعوا فماتوا ﴿ ثُمَّ أَحْيَاهُمْ ﴾ عطف على مقدر يستدعيه المقام أي فماتوا ثم أحياهم، ولا يشكل موت هؤلاء في الدنيا مرتين مع قوله تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى﴾؛ لأن ذلك لم يكن عن استيفاء آجالهم كما قال مجاهد، وإنما هو موت عقوبة فكأنه ليس بموت، وأيضاً هو من خوارق العادات فلا يُرد نقضاً، ومن الناس من قال: إن هذا لم يكن موتاً كالموت الذي يكون وراءه الحياة للنشور، وإنما هو انقطاع تعلق الروح عن الجسد، قال الألوسي: "هذا القول في القلب منه شيء بل أشياء"ا.هـ، أقول: على أنك قد علمت أن المراد من قوله تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ ﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ ﴾ الآية نفي الموت فيها البتة، فلا دلالة في واحدة منهما على حصر الموت في موتتين حتى يحتاج إلى جواب عن ذلك، وألا ترى أيضاً قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ ﴾ عطف على سابقه أي ألم تر كيف هداه الله وأخرجه من ظلمة الاشتباه إلى نور العيان والشهود، قيل هو عزيز أو أرمياء من سبط هارون وهو الخضر بعينه أو حزقيل ومقصود القصة تعريف

منكري البعث قدرة الله على إحياء خلقه بعد إماتتهم لا تعريف ذلك المار ﴿ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ أي ساقطة على سقوفها يعني سقط السقف أولاً ثم سقطت الحيطان عليه ﴿ قَالَ ﴾ أي ذلك المار في نفسه أو بلسانه ﴿ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ أي متى يحيي أو كيف يحيي وهو استبعاد لإحيائها وهي على تلك الحالة، فالمشار إليه هو نفس القرية، فالإحياء والإماتة مجازان، وقيل: المشار إليه أصحاب القرية، فالإحياء والإماتة على حقيقتهما، وقيل عظام أهل القرية البالية وجثثهم المتفرقة، فالإحياء والإماتة على حقيقتهما أيضاً، والراجح القول الأول؛ لأنه لم تتعلق إرادة الله بإحيائهم كما تعلقت إرادته بعمارتها، ولما قال المار هذه المقالة مستبعداً لإحياء القرية المذكورة بالعمارة لها والسكون فيها، ضرب الله له المثل في نفسه بما هو أعظم مما سأل عنه فقال: ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ﴾ أي فألبثه ميتاً مائة سنة ﴿ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ أي أحياه ليريه كيفية ذلك، وإيثار البعث على الإحياء للدلالة على سرعته وسهولة تأتيه على الباري سبحانه وتعالى وللإيذان بأنه قام كهيئته يوم مات عاقلاً فاهماً مستعداً للنظر والاستدلال، وكان ذلك بعد عمارة القرية.

وهاتان الآيتان صريحتان في أن الموت لا ينحصر في موتتين، وأما قول السائل "هو الذي خلقكم ثم رزقكم ..." إلخ فالآية هكذا: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ﴾ إلخ لا كما قال من أنها "هو الذي خلقكم ثم رزقكم ..." إلخ فليس هذا السياق من القرآن ونقول بعد تصحيح مطلعها ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ إنها ليست ممن نحن فيه بل المراد منها كما قال الألوسي: "أنها وقعت خبراً معنى فكأنه قيل: الله الخالق الرزاق المميت المحيي لا يشاركه شيء ممن لا يفعل أفعاله هذه، وبعضهم جعلها خبراً بتقدير القول فكأنه قيل: الله الموصوف بكونه خالقاً ورازقاً ومميتاً ومحيياً مقول في حقه هل من شركائكم من هو موصوف بما هو موصوف به"ا.هـ، وعلى كلٍّ فالمقصود الاحتجاج على المشركين وبيان بطلان ما زعموه من وجود شريك له تعالى عما يقول المشركون علواً كبيراً.

وأما قوله: وإن قلنا بخلوده فقد ترون الآية وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلا رِجَالاً نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ، وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ ﴾(الأنبياء: 7-8)، فقد نصَّ الله على عدم خلودهم وأنهم أجساد يأكلون الطعام وعيسى ابن مريم منهم، كان هو وأمه أجساداً يأكلون الطعام ويمشون في الأسواق، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾(الأنبياء: من الآية34)، فنقول: الخلود هو دوام البقاء في دار لا يخرج منها، ودار الخلد الآخرة لبقاء أهلها فيها، وعلى هذا بقاء عيسى عليه السلام حياً إلى قرب الساعة لا يقال له خلود؛ لأن عاقبته أن ينزل ويقتل الدجال ثم يموت ويدفن في الأرض، فحينئذ يكون خرج من دار الدنيا، وأما قوله تعالى: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾(الأنبياء:34)، فمعناه أن الله قضى أن لا يخلد في الدنيا بشرٌ، فلا أنت وهم إلا عرضة للموت، فعيسى عليه السلام لا يقال فيه أنه خالد؛ لأنه أيضاً مع كونه حياً الآن عرضة للموت وسيموت بعد نزوله.

وأما قوله: ولا يخفى على فضيلتكم ما رواه البخاري عن ابن عمر حين خطبهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد العشاء الأخيرة بخصوص عدم بقاء أحد من أهل الأرض على رأس المائة، ولعل أمراً يجيب أن عيسى ليس من أهل الأرض فهذا أمر ثانٍ يستدل عليه من تمسك بحديث المعراج الذي رواه البخاري أيضاً، فهذا أيضاً حديث مضطرب فيه، أولاً: اختلفت طرقه وصيغته وموضعه ولو سلمنا صحته فما أظنه إلا راداً على المستدل؛ لأن حديث المعراج يروي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين عرج به رأي آدم في الأولى ويحيى وعيسى في الثانية ويوسف في الثالثة وإدريس في الرابعة إلى آخره، فنقول: أما الحديث الذي رواه البخاري في انصرام القرن فقد أخرجه في كتاب العلم وفي كتاب الصلاة عن ابن عمر قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العشاء في آخر حياته، فلما سلَّم قام فقال: أرأيتكم ليلتكم هذه إن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد، قال العيني في كتاب الصلاة: "ولا يعترض على الحديث بعيسى؛ لأنه ليس على

وجه الأرض، ولا بالخضر؛ لأنه في البحر، ولا بهاروت وماروت؛ لأنهما ليسا ببشر، وكذا الجواب في إبليس، ويقال معنى الحديث لا يبقى ممن ترونه وتعرفونه، فالحديث عام أريد به الخصوص، والجواب الأوجه في هذا أن نقول: إن المراد ممن هو على ظهر الأرض أمته، وكل من هو على ظهر الأرض أمته، المسلمون أمة إجابة، والكفار أمة دعوة، وعيسى والخضر ليسا داخلين في الأمة، والشيطان في الأمة، والشيطان ليس من بني آدم"ا.هـ، أقول: على أنك قد علمت أن عيسى لم يكن على وجه الأرض بل كان في مكان يعلمه الله تعالى.

وأما عدم تسليمه لمن استدل بحديث المعراج بأن عيسى في السماء للاضطراب في تعيين مكانه ففي رواية أنه في الثانية وفي رواية أنه في الثالثة، وكأن السائل يريد أن الاضطراب على الوجه الذي قاله في الحديث يسقط الاحتجاج به، فنقول: إن المعراج مما أجمع عليه المسلمون وأعرض عنه الملحدون، ودعوى أنه وقع اضطراب في حديثه يمنع الاحتجاج به غير مُسلَّم، غاية الأمر أنه ورد بطرق متعددة منها الرواية التي في سندها شريك انفرد فيها عن الجماعة بأشياء عدوها شاذة منكرة، ونبهوا عليها وأجابوا عنها بأن شريكاً واهم فيها، وبعد هذا لا يسوغ لأحد أن يستشكل أو يتشكك، فإن رفع عيسى عليه السلام ثابت بالنص القاطع على أننا قد بينا أن كل ما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج فهو من قبيل التمثيل، فليس في الحديث دليل على مكان عيسى خصوصاً وأنه خبر آحاد إلى آخر ما ذكرنا، بل الذي يدل على رفع عيسى هو النص القاطع وهو قوله تعالى: ﴿ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ وقوله: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾، فلا يؤثر في ذلك عدم تعيين مكانه، والأحاديث الواردة في نزوله كثيرة ومتواترة وسنذكر ما عثرنا عليه منها قريباً، وقد بينا فيما سبق أن رفعه كناية عن أخذه من عالم الملك (أي الأرض) إلى عالم الملكوت، وأنه موجود فيه كما كان موجوداً في عالم الملك، فهو حيٌّ بحياته الدنيوية التي ولد عليها لم تفارق روحه جسده وإن كان في عالم الملكوت.

وأما قوله: فإذا أخذ دليلاً فهل هم فيما وراء البرزخ أم كلهم أحياء في السماء، وما الذي امتاز به عيسى بالنزول دونهم، وإذا كانوا فيما وراء البرزخ ومن جملتهم عيسى فهل يجوز لعيسى أن يرجع إلى الدنيا وقد قال تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الْأُولَى ﴾ (الدخان: من الآية56)، **فنقول:** يريد السائل بهذا الترديد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر عن ليلة المعراج أنه رأى جماعة من الأنبياء في السماوات ومن جملتهم عيسى، فهل رؤيته لهم كما يرى الشخص منَّا أناساً سبق موتهم أم رؤيته لهم كما يرى الشخص منَّا أناساً على قيد الحياة؟، فنجيب أن كلا الترديدين باطل؛ لأنه ينبني على كون الرؤية برزخية أن المعراج كان في المنام وأن عيسى مات قبل الرفع واستمر ميتاً وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رآه ليلة المعراج مع من رأى من الأنبياء، وينبني على كون الرؤية كما يرى الشخص منَّا أناساً على قيد الحياة أن المعراج حصل يقظة وأن عيسى لم يمت قبل الرفع وأن الأنبياء الذين ثبت موتهم عادت أرواحهم إلى أجسادهم وعود أرواح الأنبياء إلى أجسادهم قبل يوم البعث باطل، ثم إن السائل رتب على الشق الأول من الترديد قوله: وما الذي امتاز به عيسى بالنزول دونهم وقوله تعالى: ﴿ لا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلا الْمَوْتَةَ الأُولَى ﴾، إذ تبين لك مقالُه وما يرمي إليه فنقول: أما بطلانه بالنظر إلى عيسى فقد كان المعراج يقظة وعيسى لم يمت، وأما بالنظر إلى الأنبياء فلا نسلم عود الأرواح إلى أجسادهم على الوجه الذي كان في الدنيا قبل يوم البعث، وقد علمت بطلانه، والحق الذي يقتضيه الدليل أن رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة، وأن المعراج كان يقظة، وأن من عدا عيسى من الأنبياء أموات إلا أن الله تعالى شكل أرواحهم على هيئة أجسامهم، وإنما تعود الأرواح إلى الأجسام يوم البعث[1] إلا عيسى فإنه حيٌّ لم يمت وسينزل إلى الأرض، ثم بعد قتله الدجال يموت كإخوانه الأنبياء، بهذا وردت الأخبار الصحيحة، وأما امتياز عيسى بالنزول دونهم فقد نقل الحافظ ابن حجر عن بعض العلماء أنه قال: "والحكمة في نزوله دون غيره من الأنبياء الرد على اليهود في

(1) أي أرواح من مات من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

زعمهم بأنهم قتلوه، فبين الله تعالى كذبهم وأنه الذي يقتلهم، أو نزوله لدنو أجله ليدفن في الأرض، إذ ليس لمخلوق من التراب أن يموت في غيرها" ا.هـ، وعلى ذلك لا يقال أن عيسى كان في البرزخ ثم رجع إلى الدنيا ولا أن الأنبياء الذين ماتوا عادت أرواحهم إلى أجسادهم قبل يوم البعث.

وأما قوله: وأما من استدل بحديث البخاري وغايته إن صحَّ فهو لا ينص على أنه عيسى ابن مريم النبي؛ لأن لفظه ﴿ ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويفيض المال ﴾، والرواية الأخرى ﴿ كيف أنتم إذا نزل فيكم ابن مريم وإمامكم منكم ﴾، فغاية ما فيه أنه سيتولى الأمر ابن مريم، ولعله من أفراد الأمة يقوم بالأمر ويعمل بالشرع فيجري هذه الأعمال لا ينص على أنه النبي الذي أرسله الله إلى بني إسرائيل، **فنقول:** الذي عهد وعرف من الشارع أنه في تخاطبه إذا ذكر ابن مريم يقصد به عيسى عليه السلام، ففي الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلاً ﴾(الزخرف: من الآية57)، وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً ﴾(المؤمنون: من الآية50)، وستأتي أحاديث كثيرة مصرحٌ فيها بلفظ عيسى عليه السلام، وفي هاتين الروايتين اكتفى بقوله ابن مريم اعتماداً على ما صرح باسمه في روايات أخرى، على أنه سيأتي في أكثر الأحاديث والآثار المروية عن الصحابة والتابعين التصريح باسم عيسى عليه السلام.

وأما قوله: ولنا شيء آخر أدهى وأمر في المسألة، وهو أن أهل التفسير بينوا أن عيسى توفي ساعات، وقالت النصارى كذلك، واختلفوا في مقدار الساعات عمداً لا غير لترويج الدسيسة كيف يحيا عيسى ويصعد إلى السماء وسينزل، أيكون الحشر حشرين أم تكون الإماتة ثلاثاً، سبحانك هذا بهتان عظيم دسه النصارى في الإسلام.

أقول: ذكرنا فيما سبق أن القول بأن عيسى مات رواية ضعيفة عن ابن عباس مخالفة للقول الصحيح الذي عليه الأكثر، وأن ابن إسحاق قال: "إنها من زعم النصارى"، فلا نتكلف الرد على هذا القول لظهور بطلانه.

وأما قوله: وقد التبس على بعض الناس في لفظ النزول أنه سينزل، وما المراد من النزول؟ أنه في السماء وسينزل فقد قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾(الحديد: من الآية25)، المراد من النزول الحصول، وقالت العرب: نزل علينا أو بنا ضيف، أفتونا مأجورين، **ونقول:** النزول كالهبوط لا يقتضي الانحدار من علو إلى سفل، وقد جاء بمعنى الجعل والإنشاء قال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾، وقال تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾(الزمر: من الآية6)، قال الحسن: وأنزلنا الحديد أي خلقناه كقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾، وهو تفسير يلازم الشيء، فإن كل مخلوق منزل باعتبار ثبوته في اللوح وتقديره موجوداً حيث ثبت فيه، وقال قطرب: هيئناه لكم وأنعمنا به عليكم، من نزل الضيف، ولم يقل أحد أن نزول عيسى بمعنى الانحدار، بل المراد بنزول عيسى هو إتيانه من المكان الذي رفعه الله إليه، وهذا المكان هو كما قلنا سابقاً من عالم الملكوت ولا يعلم تعيينه إلا الله تعالى؛ لأنه هو الذي حفظه فيه وهو الذي ينزل منه عند قرب الساعة أي ينتقل.

وبالجملة فكل ما قاله السائل ليس إلا تشكيكاً في القطعيات الثابتة بالتواتر، فإن نزول عيسى عليه السلام كما قال بعض المحققين ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ وذلك عند نزوله من السماء آخر الزمان، وهذا يرجع إلى أن الضمير في ﴿ بِهِ ﴾ وفي ﴿ مَوْتِهِ ﴾ يعود إلى عيسى عليه السلام، ويشهد له الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الحرب (خ الجزية) ويفيض المال حتى لا يقبله أحد، حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها ﴾، ثم يقول أبو هريرة واقرأوا إن شئتم ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾ قال الحافظ: "وهذا مُصيرٌ من أبي هريرة إلى أن الضمير في قوله: ﴿ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ ﴾ وكذلك في قوله: ﴿ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ يعود على عيسى، أي إلا ليؤمنن

بعيسى قبل موت عيسى، وبهذا جزم ابن عباس فيما رواه ابن جرير من طريق سعيد بن جبير عنه بإسناد صحيح، ومن طريق أبي رجاء عن الحسن قال: قبل موت عيسى، والله إنه الآن لحيٌّ ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون، ونقله عن أكثر أهل العلم ورجحه ابن جرير وغيره ونقل أهل التفسير في ذلك أقوالاً أخر".

وقال الألوسي في تفسيره: "﴿ وَإِنَّهُ ﴾ أي عيسى عليه السلام ﴿ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾ أي إنه بنزوله شرط من أشراطها أو بحدوثه بغير أب أو بإحيائه الموتى دليل على صحة البعث الذي هو معظم ما ينكره الكفرة من الأمور الواقعة في الساعة، وأياً ما كان فعلم الساعة مجازٌ عما تُعلم به، والتعبير به للمبالغة وقرأ أبي: ﴿ لذكرٌ ﴾ وهو مجاز كذلك، وقرأ ابن عباس وأبو هريرة وأبو مالك الغفاري وزيد بن علي وقتادة ومجاهد والضحاك ومالك بن دينار والأعمش والكلبي قال ابن عطية وأبو نضرة: ﴿ لعَلَمٌ ﴾ بفتح العين واللام أي لعلامة، وقرأ عكرمة قال ابن خالويه وأبو نضرة: ﴿ للعلم ﴾ معرفاً بفتحتين والحصر إضافي، وقيل باعتبار أنه أعظم العلامات، وقد نطقت الأخبار بنزوله عليه السلام، فقد أخرج البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ لينزلن ابن مريم حكماً عادلاً (خ عدلاً) فليكسرن الصليب وليقتلن الخنزير وليضعن الجزية ولتتركن القلاص[1] فلا يُسعى عليها ولتذهبن الشحناء والتباغض والتحاسد، وليدعون إلى المال فلا يقبله أحد ﴾، وفيه رواية: ﴿ وأنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، فإنه رجل مربوع إلى الحمرة والبياض، ينزل بين ممصرتين[2]، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فليقاتلن الناس على الإسلام ﴾[3] وفيه: ﴿ ويهلك المسيح الدجال ﴾، وفي أخرى قال: قال رسول الله صلى

(1) جمع قلوص، القناة من الإبل.

(2) الممصرتان: "حلتان مصفرتان غير مشبعتين"ا.هـ. قال في (التعليق المحمود): "الممصرة من الثياب التي فيها خفيفة"ا.هـ.

(3) عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ – يَعْنِي عِيسَى عليه السلام– نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ نَازِلٌ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَاعْرِفُوهُ، رَجُلٌ مَرْبُوعٌ إِلَى الْحُمْرَةِ وَالْبَيَاضِ بَيْنَ مُمَصَّرَتَيْنِ، كَأَنَّ رَأْسَهُ يَقْطُرُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْهُ بَلَلٌ، فَيُقَاتِلُ النَّاسَ عَلَى الإِسْلامِ، فَيَدُقُّ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلُ الْخِنْزِيرَ وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ وَيُهْلِكُ اللَّهُ فِي زَمَانِهِ الْمِلَلَ كُلَّهَا إلا الإِسْلامَ وَيُهْلِكُ الْمَسِيحَ الدَّجَّالَ، فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ثُمَّ يُتَوَفَّى فَيُصَلِّي عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ ﴾ا.هـ لفظ أبي داود.

الله عليه وآله وسلم: ﴿ كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ﴾، وفي رواية: ﴿ فأمكم منكم ﴾، فقلت لابن أبي ذئب – القائل الوليد بن مسلم–: "إن الأوزاعي حدثنا عن الزهري عن نافع عن أبي هريرة: ﴿ وإمامكم منكم ﴾، قال ابن أبي ذئب: هل تدري ما أمكم منكم؟ قلت: تخبرني، قال: فأمكم بكتاب ربكم تبارك وتعالى وسنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم"ا.هـ، لفظ مسلم: قال ابن أبي ذئب: "تدري ما أمكم منكم؟، قال: تخبرني؟، قال: فأمكم بكتاب ربكم عزَّ وجلَّ وسنة نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم"، والمشهور نزوله عليه السلام بدمشق والناس في صلاة الصبح، فيتأخر الإمام وهو المهدي فيقدمه عيسى عليه السلام ويصلي خلفه ويقول: "إنما أقيمت لك"، وقيل بل يتقدم هو ويؤم الناس، والأكثرون على اقتدائه بالمهدي في تلك الصلاة دفعاً لتوهم نزوله ناسخاً، وأما في غيرها فيؤم هو الناس لأنه الأفضل، والشيعة تأبى ذلك، وفي بعض الروايات أنه عليه السلام ينزل على ثنية يقال لها أفيق بفاء وقاف بوزن أمير، وهي هنا مكان بالقدس الشريف نفسه، ويمكث في الأرض على ما جاء في رواية عن ابن عباس أربعين سنة، وفي رواية سبع سنين، قيل: والأربعون إنما هي مدة مكثه قبل الرفع وبعده، ثم يموت ويدفن في الحجرة الشريفة النبوية، وتمام الكلام في (البحور الزاخرة) للسفاريني.

وأما السنة:

1- فالحديث المذكور آنفاً عن أبي هريرة، أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما ممن ذكرنا.

2- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ كيف أنتم إذا نزل عيسى ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ﴾(أخرجه مسلم).

3- وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ لا تقوم الساعة حتى ينزل الروم بالأعماق ﴾ إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فبينما هم يعدون للقتال يسوون الصفوف إذ أقيمت الصلاة فينزل عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه مسلم).

4- وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ إن روح الله عيسى ابن مريم نازل فيكم، فإذا رأيتموه فاعرفوه ... إلخ ﴾(أخرجه الحاكم وقال: صحيح).

5- وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ليهبطن عيسى ابن مريم حكماً وإماماً مقسطاً... إلخ ﴾(أخرجه الحاكم).

6- وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ لا تقوم الساعة حتى ينزل عيسى ابن مريم ﴾ (أخرجه ابن أبي شيبة).

7- وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة ﴾(أخرجه ابن سعد).

8- وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ لا تزال عصابة من أمتي على الحق ظاهرين حتى ينزل عيسى ابن مريم ﴾(أخرجه ابن عساكر).

9- وعن جابر قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة ﴾، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فينزل عيسى ابن مريم فيقول أميرهم صلِّ لنا ... إلخ ﴾(أخرجه مسلم).

10- وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ يخرج الدجال في خفقة من الدين وإدبار من العلم ﴾ إلى أن قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ثم ينزل عيسى ... إلخ ﴾(أخرجه ابن خزيمه).

11- وعن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ فلما قاموا يصلون نزل عيسى ابن مريم أمامهم ... إلخ ﴾(أخرجه ابن عساكر).

12- وعن حذيفة بن أسيد الغفاري قال: أطلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم علينا ونحن نتذاكر فقال: ﴿ ما تذاكرون؟ ﴾، قالوا: نذكر الساعة، قال صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إنها لن تقوم حتى تروا قبلها عشر آيات، فذكر الدخان والدجال والدابة وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه).

13- وعن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ لا تقوم الساعة حتى تكون عشر آيات: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف في جزيرة العرب، والدجال، والدخان، ونزول عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: صحيح الإسناد).

14- وعن النواس بن سمعان قال: ﴿ ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدجال ذات غداة إلى أن قال: فبينما هو كذلك إذ بعث الله المسيح ابن مريم فينزل عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ... إلخ ﴾(أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود وابن ماجه).

15- وعن أوس بن أوس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم عند المنارة البيضاء شرقي دمشق ﴾(أخرجه الطبراني).

16- وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ يخرج الدجال في أمتي فيمكث أربعين - لا أدري أربعين يوماً أو أربعين شهراً أو أربعين عاماً- فيبعث الله تعالى عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه مسلم).

17- وعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم إلى الأرض فيتزوج ويولد له ... إلخ ﴾، قال في المشكاة: "رواه ابن الجوزي في كتاب (الوفا)"[1].

18- وعن مجمع بن جارية الأنصاري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ يقتل ابنُ مريم الدجالَ بباب لُد ﴾(أخرجه الترمذي).

19- وعن أبي أمامة الباهلي قال: ﴿ خطبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أكثر خطبته حديثاً حدثناه عن الدجال وحذرنا إلى أن قال: فبينما إمامهم قد تقدم يصلي بهم الصبح إذ نزل عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾ (أخرجه ابن ماجه).

---

(1) كتاب (الوفا بفضائل المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم) للحافظ ابن الجوزي صاحب كتاب الموضوعات وهو غير ابن قيم الجوزية.

20- وعن عثمان بن أبي العاص قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ فيخرج الدجال فينزل عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه الحاكم وقال: صحيح).

21- وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الدجال ثم قال: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم مصدقاً بمحمد على ملته إماماً مهدياً وحكماً عدلاً فيقتل الدجال ﴾(أخرجه الطبراني).

22- وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الدجال ثم قال: ﴿ فيصبح فيهم عيسى ابن مريم ... إلخ ﴾(أخرجه الطحاوي وابن جرير).

23- وعن نافع بن كيسان عن أبيه: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ﴿ ينزل عيسى ﴾(أخرجه البخاري في تاريخه).

24- وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ لا تقوم الساعة حتى ينزل عيسى ابن مريم على ذروة أفيق بيده حربة يقتل الدجال ﴾(أخرجه ابن عساكر).

25- وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ ينزل عيسى ابن مريم فإذا رآه الدجال ذاب كما تذوب الشحمة فيقتل الدجال ﴾(أخرجه ابن أبي شيبة).

فهناك خمسة وعشرون حديثاً عثرنا عليها في بطون كتب السنة، وقال صاحب (الإذاعة): "والأحاديث في نزوله كثيرة ذكر الشوكاني منها تسعة وعشرين حديثاً ما بين صحيح وحسن وضعيف منجبر"، ثم قال: "منها ما هو مذكور في أحاديث الدجال، ومنها ما هو مذكور في أحاديث المنتظر، وينضم إلى ذلك الآثار الواردة عن الصحابة فلها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في ذلك"، ثم ساقها ثم قال: "وجميع ما سقناه بالغ حد التواتر كما لا يخفى على من له فضل اطلاع، فتقرر أن الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، والأحاديث الواردة في نزول عيسى ابن مريم متواترة"ا.هـ.

قال العلامة المحقق أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر الحسني الإدريسي الشهير بالكتاني في كتابه (نظم المتناثر) ما نصه: "وللقاضي العلامة محمد بن علي الشوكاني اليمني

رسالة سماها (التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح)، وتكلم أولاً على المهدي ثم ساق ما قدمناه آنفاً عن الإذاعة في نزول عيسى ابن مريم عليه السلام".

ولنورد لك شيئاً من تفاسير التابعين ممن صرحوا بنزول عيسى ابن مريم على طريق الاستئناس والتقوية لما مرَّ من الأحاديث؛ ولأن أقوال التابعين في مثل ذلك تسمى أثراً على الصحيح.

فعن قتادة في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾ إلخ، قال: "قبل موت عيسى إذا نزل آمنت الأديان كلها"، وعنه في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "نزول عيسى ابن مريم علمٌ للساعة".

وعن مجاهد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "آية الساعة خروج عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة".

وعن السدي في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "خروج عيسى ابن مريم قبل يوم القيامة".

وعن الضحاك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "خروج عيسى ابن مريم ونزوله من السماء قبل يوم القيامة".

وعن ابن زيد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "نزول عيسى ابن مريم علم للساعة حين ينزل"، وعنه في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ... ﴾ إلخ، قال: "إذا نزل عيسى ابن مريم فقتل الدجال لم يبق يهودي في الأرض إلا آمن".

وعن أبي مالك في قوله تعالى: ﴿ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾، قال: "ذلك عند نزول عيسى ابن مريم".

وعن الحسن في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾، قال: "قبل موت عيسى، والله إنه الآن لحيٌّ عند الله، ولكن إذا نزل آمنوا به أجمعون"، وعنه في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "نزول عيسى ابن مريم".

وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ ﴾، قال: "نزول عيسى ابن مريم".

وهذا القدر كفاية، وبه عُلِمَ أن نزول عيسى ابن مريم ثابت بالكتاب كما أسلفنا وبالسنة المتواترة كما مرَّ آنفاً خصوصاً وأن من جملتها الحديث ﴿ لا تزال طائفة من أمتي ﴾ فقد عدَّهُ العلامة الشيخ محمد بن جعفر الكتاني في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر)، وقال: "نصَّ على تواتره بعينه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم) في أوائله أثناء كلام ونصه: "بل قد تواتر عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ﴿ لا تزال من أمتي طائفة ظاهرة على الحق حتى تقوم الساعة ﴾""ا.هـ والله أعلم.

وأما الإجماع فقال السفاريني في (اللوامع): "قد أجمعت الأمة على نزوله ولم يخالف فيه أحد من أهل الشريعة، وإنما أنكر ذلك الفلاسفة والملاحدة ممن لا يعتد بخلافه، وقد انعقد إجماع الأمة على أنه ينزل ويحكم بهذه الشريعة المحمدية، وليس ينزل بشريعة مستقلة عند نزوله من السماء وإن كانت النبوة قائمة به وهو متصف بها" ا.هـ والله أعلم.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدير

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ يس يوسف الشيشبني

من علماء الوعظ والإمامة بوزارة الأوقاف

فضيلة المحدث الكبير السيد عبد الله الصديق الغماري،،،

أحمد إليك الله جلَّ ثناؤه، وهو المحمود في السموات وفي الأرض، وأشكره شكراً تزكو به الهمم ويصدق به اليقين، وتسمو به العقيدة، وأسألك اللهم وأنت خير مأمول وأكرم مسؤول أن تصلي وتسلم على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله وصحبه صلاة تشرح بها صدري وتيسر بها أمري، ويثبت بها على الحق الجنان، وأجد بها حلاوة الإيمان، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد،،،

فكم لقلمك في خدمة الحقيقة من موقف يتضاءل عنه الثناء، وترنو له في دارتها الجوزاء، وكم تطالع المسلمين من لدنك حجيج بينات، وآيات واضحات، تدحض تخاريف المبطلين، وزيغ المكابرين المعاندين، ولكم تشوقت بفارغ الصبر إلى كتابك هذا الذي نحن بصدد تقديره، والكتابة عن بعض ما توخيته فيه من منهج في الأدلة لا يبقى معه إنكار لمنكر، ولا شبهة لمشتبه، في مبحث ما كان لأحد أن يتقدم أو يتأخر فيه، وما كان لمتكلم أن يحدث رأياً بخصوصه بعد أن أبان صباح السنة المطهرة حقيقة أمره، ثم وبعد أن توالت القرون منذ عهد النبوة حافلة بإجماع العلماء عصراً بعد عصر، وقبيلاً بعد قبيل على أن شمس الحقيقة فيه مسفرة لا يغشى سماءها غمام من الشك، ولا يحول دون أضوائها ضباب من الباطل، ذلكم هو مبحث نزول السيد المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم السلام على مقربة من الساعة، وعلى نار من الفتن تستعر بالعالم حين ذاك، تلك الفتن التي من أكبرها خروج الدجال بخدعه وتهاويله ليضل الناس عن سبيل الله، وليعدل بهم عن الإيمان إلى الكفر، وأنا لا أرى إلا أن منكر نزول روح الله عيسى ابن مريم قد بنى مدعاه على أنه قد مات كما يموت

الناس فلا حياة له بعد ذلك إلا كما يحيا الناس في النشأة الآخرة، مستنداً في مدعاه إلى النص الكريم من قوله الله سبحانه: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾، ثم على قوله جلَّ وعلا في سورة المائدة: ﴿ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾، وكم كنا نود أن يقف أولئك المنكرون من هذه النصوص القرآنية موقف المتفهم للغته، الكاشف عن كنه حقيقتها.

وإذا كان القرآن يفسر بعضه بعضاً، فإنا نرى في غير موضع أن كلمة التوفي في القرآن قد وضعت للنوم كما وضعت للموت، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ﴾، فالوفاة كما هي حقيقة في الموت حقيقة أيضاً في النوم، ولا قرينة هنا تعين المجاز إذا ما قال قائل: "إن المراد من إطلاق الوفاة على النوم معنى مجازي"، استمع إلى ذلك في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿ اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الأُخْرَى إِلَى أَجَلٍ مُسَمّىً ﴾ وإلى قول الشاعر العربي:

تبـــارك مـــن توفـــاكم بليـــل ويعلـــم مـــا جـــرحتم بالنهـــار

وإذا كان علماء اللغة قد أجمعوا على أن العطف بالواو إنما هو لمطلق الجمع دون نظرٍ إلى ترتيب أو تعقيب فلا دليل على مرادهم في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾، إذ الواو لمطلق الجمع ليس غير، فيكون المعنى أن السيد المسيح عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم قد رُفع إلى السماء وهو على حالة النائم، وفي إنجيل لوقا ما يؤيد ذلك ويجليه فقد جاء في هذا الإنجيل: "أن السيد المسيح عليه السلام صعد إلى جبل الجليل ومعه بطرس ويعقوب ويوحنا، فبينما هو يصلي إذ تغير منظره عما كان عليه وابيضت ثيابه فصارت تلمع كالبرق، وإذا بموسى بن عمران وإيليا قد ظهرا له، وجاءت سحابة فأظلتهم، فوقع النوم على الذين معه، ثم انتبهوا فلم يجدوا المسيح بينهم"، فهل لدى المنكرين من دليل

أو حتى قرينة تمنع من أن رفع المسيح على هذه الحال وهي حال النائم كان في اليوم الذي طلبته فيه اليهود؟، ثم نسائلهم بعد ذلك، ما المراد بالرفع؟ في قول الله سبحانه: ﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ بعد أن نفي قتل المسيح في تنديد لاذع وتهكم قارع باليهود جاء به محكم التنزيل في قول الحق جلَّ ثناؤه: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِيناً، بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزاً حَكِيماً ﴾، استمع إلى الآية الكريمة تبين لك في وضوح أن قول اليهود بأنهم قتلوا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله جرم كبير وافتراء مريع، ثم تنفي بعد ذلك القتل وتنفي معه الصلب وتثبت أنهم اشتبهوا في أمر المصلوب فلم يقطعوا بأنه المسيح، كما أن الآية الكريمة تثبت أيضاً اختلافهم فيه، وأنهم قتلوه غير مستيقنين بأنه عيسى أو غيره، وهذا ما تؤيده الأناجيل، ولولا الإطالة لأتينا على نصوصها، ثم ختمت الآية هذا القصص الكريم بنبأ رفع المسيح إليه دون إشارة إلى الموت، هذا ما ينبغي أن يفهم عليه القرآن من أن السيد المسيح قد رُفع إلى السماء حياً، وفي روحانية تستأهل المكان الذي هو مرفوع إليه، وتلائم معشر الملائكة الذين سيعيش فيهم حتى يشاء فاطر السموات والأرض نزوله في آخر الزمان، أي أنه رفع على حال ليس فيها نائماً كالنائم ولا مستيقظاً كالمستيقظ كما صعد إلى السماء ليلة الإسراء نبينا صلى الله عليه وآله وسلم، وإن كان الرسول عليه الصلاة والسلام قد صعد إلى السماء ببشريته ومستلزماتها وذلك مما هو خاص بسيد الأنبياء دون سواه، أما المسيح عليه السلام فقد رفع ببشريته دون مقتضياتها وصار روحانياً لتناسب حياته مع حياة أهل الملأ الأعلى الذي سيقيم فيهم ما شاء الله أن يقيم والله على كل شيء قدير.

وهنا لا يجوز على حال أن يؤول الرفع برفع الروح أو برفعة المقدار، فامتنان الله على المسيح بالرفع لا تكون له قيمة إلا إذا كان مرفوعاً وهو حيٌّ، وهذا ما يفيده الإضراب الانتقالي بعد نفي اليهود قتله، وأما ما جنح إليه من يؤول الرفع برفعه المقدار فذلك أمر مقرر

بنصِّ الآية كما تنص على أن بعضهم أرفع درجة من البعض الآخر: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ ﴾ بل هو أمر تفضل الله به على عباده الصالحين الذين أخلصوا له النيات والأعمال، وعلى هذا فليس سائغاً أن يراد هذا التأويل إلا مع قرينة صارفة عن غيره إليه.

أما مسألة نزول السيد المسيح فإنها كرفعه من المسائل التي يرجع فيها إلى الأدلة السمعية كسائر السمعيات، ولا يسع مؤمناً أن ينكر شيئاً متى ثبت بالدليل، وقد جاءت النصوص تؤيد ذلك وتثبته بما لا يحتمل إنكار أو تلبيساً، ففي الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعاً: ﴿ والذي نفسي بيده ليوشكن أن ينزل فيكم ابن مريم حكماً عدلاً، فيكسر الصليب ويقتل الخنزير ويضع الجزية ويفاض المال حتى لا يقبله أحد حتى تكون السجدة الواحدة خيراً من الدنيا وما فيها ﴾، ثم قال أبو هريرة: واقرأوا إن شئتم: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً ﴾، فلقد قطع أبو هريرة رضي الله تعالى عنه على كل ذي قول مقالته بهذا النص القاطع الذي لا شك معه لمتحير، ولا شبهة فيه لمتردد، إذ الآية صريحة في أنه ليس من أحد من أهل الكتاب الموجودين إبان نزول المسيح إلا سيؤمن به قبل أن يموت بالمدينة ويدفن إلى جانب قبر أخيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ﴿ كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم ﴾، يشير صلى الله عليه وآله وسلم إلى الإمام المهدي المنتظر رضي الله تعالى عنه إلى غير ذلك مما وصل إلينا بتواتر جمع عن جمع ورواية جيل عن جيل، لا يتأتى مع هذا التواتر وذاك الإجماع رأي لراءٍ أو منزع لمنازع في غير الكتاب أو السنة منذ عهد النبوة الأولى حتى دوَّنه أئمة الحديث كالشيخين وأحمد والترمذي وغيرهم من أصحاب السنن رضي الله عنهم.

أي أستاذنا الأجل ومحدثنا الكبير لقد أبنت في كتابك الحجة وكشفت الغمة، فذكرت نصوص الحفاظ على تواتر نزول المسيح، وكذلك ذكرت من صرَّح بنزوله من أجلاء الصحابة وأفاضل التابعين وسادة الأئمة والعلماء حتى هذا العهد الذي نعيش فيه، هذا إلى مناقشة

كلام المنكرين وبيان ما اشتمل عليه مما لا تقوم له قائمة مع وضح من الأدلة الساطعة، ثم دعمت ذلك بسرد أربعين حديثاً تصرح كلها بنزول عيسى عليه السلام، بينت كل هذا جارياً على سننك في نهج استدلالك بنواح حتى من قواعد الأصول والمنطق إلى غير ذلك مما أفاء الله عليك وأفاض، إن في ذلك لبلاغاً وذكرى لمن كان على بصيرة تهديه، أو عقل يرشده، وإن فيه لثروة طائلة لمن ينقب عن كنوز الحقيقة ليكون من المستبصرين، وليفوز بالهداية من أحكم الحاكمين، ولقد أبيت مع كل هذا إلا أن تختم سفرك الجليل بفتوى في هذا الباب للمرحوم الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية السابق رحمه الله وهذا وأيم الحق لأجل ما يخدم به العلم وتبتغيه الحقيقة الواضحة.

فإليكم أيها الناس هذا السفر وغيره مما دبجته براعة الصديق الغماري مستمداً من ورد الشريعة المورود، ورحيقها العذب الصافي، أما أنت يا محدث العصر وعلم المحدثين في مصر فليس في مستطاعي ولا في مستطاع أحد أن يوفيك حقك أو بعض حقك فذلك مُرجأ إلى من يعلم السرَّ في السموات والأرض يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، وإنما قصارى وسعنا أن نبتهل إلى الله بارئ النسيم أن ينسأ في أجلك وأن ينفع بعملك.